BAH
320.095365
JAB-SHA

أحداث اغسطس وأزمة النظام في البحرين

الجبهة الشعبية في البحرين

6248546E

أحداث اغسطس
وازمة النظام في البحرين

RMH 320.095365 JAR-SHA

تحليل لتطور الاوضاع السياسية
والاقتصادية الداخلية والخارجية التي
قادت الى احداث اغسطس ١٩٧٥

اصدار
الجبهة الشعبية في البحرين

الطبعة الاولى

مارس ١٩٧٦

مقـــدمة

يخوض شعبنا في البحرين ببسالة ، نضالا عادلا ضـد الامبريالية الامريكية وحلفائها المحليين ، ومشاريعها القمعية الخليجية ، من اجل حقوقه الوطنية والديمقراطيـــة ، وفي سبيل تصفية مرتكزات الامبريالية ، السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ومن اجـــل التحرر والاستقـــلال الحقيقي والديمقراطية ٠

ويشكل نضال شعبنا جزءا متمما للنضالات البطولية التي تخوضها شعوب الامة العربية ، في الخليج العربي ، حيث تلعب الثورة العمانية دورها الريادي البطولي ، وفي سائر الوطن العربي ، حيث تلعب الثورة الفلسطينية البطلة دورها التاريخي كطليعة مناضلة وكرأس الحربة للقوى الثوريـــة العربية في مواجهة المخططات الامبريالية الرجعية التصفوية ومن اجل غد افضل للجماهير الكادحة ٠

وعلى النقيض من ذلك ، تقوم الامبريالية وصنيعتهـــا الرجعية المحلية وعلى رأسها الاسرة الحاكمة في البحرين ، بزرع القواعد العسكرية واقامة الاحـــلاف السياسيـــة

والعسكرية ، والدفاع عن مصالح الاحتكارات التي تنهب خيرات بلادنا ، ومن اجل ابقاء شعبنا محروما من كافة حقوقه • ان هذا الدور الذي تقوم به الرجعية المحلية وكيلة الامبريالية ، انما هو متمم لكل الادوار التي تقوم بها الرجعية العربية في مواجهة حركة التحرر العربية ، ومن اجل استمرار الهيمنة الامبريالية والرجعية على شعوب الامة العربية •

وحيث شهدت بلادنا العديد من النضالات والانتفاضات الشعبية ، كما شهدت حملات ارهابية واسعة وقمعية ضد المناضلين الشرفاء ، فقد شكلت احداث اغسطس ١٩٧٥ ، عندما شنت السلطة حملة اعتقالات واسعة ، وحلت المجلس الوطني وعلقت الدستور ، وضاعفت من اجراءات حالة الطوارىء مع الاعلان السافر عن تطبيق قانون امن الدولة الفاشي ، منعطفا جديدا في النضال الوطني والديمقراطي العادل الذي يخوضه شعبنا الباسل •

وحيث ان القرارات السياسية ليست الا ترجمة ، وانعكاسا للاوضاع التي تعيشها السلطة ، وانعكاسا للتحولات والصراعات الطبقية في المجتمع ، والتاثيرات المتبادلة والجدلية بين العوامل الداخلية والخارجية ، فقد كانت احداث اغسطس مجرد تحول نوعي في التراكمات الكمية من الصراعات اليومية والحادة بين الجماهير الشعبية وقواها المناضلة من ناحية ، وبين الامبريالية وحلفائها المحليين من ناحية اخرى •

امام هذه الهجمة ، بات من الضروري ان تتسلح الحركة الجماهيرية بالمزيد من الوعي السياسي ومعرفة الاسباب الحقيقية التي قادت الى هذه الهجمة الرجعية ، بعيدا عن كافة

الدعايات التضليلية التي توزعها السلطة وابواقها في الداخل والخارج ، لتتمكن من تعرية مخططات التضليل الراهنة التي تريد صرف انظار الجماهير عن عدوها الحقيقي ومن اجل النضال بشكل ارقى ، ضمن الظروف القمعية الجديدة •

لقد سجلنا في هذا الكتاب وجهة نظر الجبهة الشعبية في البحرين في هذه الاحداث ، واسبابها ونتائجها ، والموقف الثوري الصحيح الذي يجب ان تتخذه فصائل الحركة الوطنية في هذه الظروف القمعية • بالاضافة الى بعض التحليلات السياسية التي صدرت عقب هجمة اغسطس، والتي تعبر عن وجهة نظر الجبهة في التطور اللاحق للاحداث • وموقفها الذي اعلنته في بيان صدر بتاريخ ١-٩-١٩٧٥ •

ونظرا للاهمية التاريخية التي يكتسبها العمل الوطني الموحد في هذه المرحلة ، وضرورة التاكيد المستمر ، عملا وقولا ، على ضرورة نسج ارقى العلاقات بين فصائل العمل الوطني الديمقراطي فقد تضمن الكتاب ، تلك الوثيقة الهامة – البيان ، الذي صدر عن المنظمات الوطنية في البحرين في مطلع شهر سبتمبر ١٩٧٥ •

هجمة اغسطس ...
مقدماتها ونتائجها

شكلت الاجراءات القمعية واللادستورية التي أقدمت عليها السلطة البحرانية العميلة في ٢٣ اغسطس وما تلاه مرحلة جديدة في الصراع الحاد الذي يدور بين شعبنا بكل طبقاته الوطنية وقواه الديمقراطية من جهة ، وبين القوى الامبريالية والرجعية الاجنبية والقوى الطبقية المرتبطة معها في الداخل من جهة اخرى .

فقد اقدمت حكومة خليفة ـ هندرسون على شن حملة اعتقالات واسعة وسط صفوف الحركة الوطنية لم تتوقف للوقت الحاضر ، وحلت المجلس الوطني واعلنت عن تعليق احدى مواد الدستور ، واعلنت عن التطبيق السافر لقانون امن الدولة القمعي الذي رفضته الجماهير وكل القوى الديمقراطية والكتل النيابية . ومنذ اللحظات الاولى لتنفيذ سياستها الجديدة ، استنفرت كافة الاجهزة القمعية من المخابرات والشرطة وفرق الشغب الى قوة الدفاع كما لو ان البلاد تعيش حالة حرب ! ولم تتردد عن مداهمة البيوت والاعتداء على الابرياء في الشوارع والانتهاك الصريح للحريات العامة ضاربة عرض الحائط ليس فقط بالمواثيق الدولية وحقوق الانسان ، بل حتى بدستورها الذي سنته عام ١٩٧٣ مؤكدة صحة اطروحات الحركة الثورية بأن القوانين والدساتير التي تضعها هذه السلطة العميلة ، مهما كانت نصوصها براقة وجميلة ، لكنها لن تتردد في تمزيقها في اللحظات التي تجد ذلك ضروريا ، ولن تفقد الفتاوى التي ستستعين بها لتبرير كامل سياستها الجديدة .

لم تكتفي السلطة بحالة الارهاب البوليسي واعتقال المواطنين وتعذيبهم وعدم تقديمهم للمحاكمات واطلاق سراح البعض دون تحقيق او محاكمة والابقاء على البعض الاخر ، بل جندت هذه المرة كل اجهزة الاعلام من الاذاعة والتلفزيون والصحافة المحلية والعربية وخطباء المساجد وجلبت المرتزقة من المستشارين ومن لفظتهم الاذاعات والمؤسسات العربية للتنظير لاجراءاتها البوليسية الجديدة ! ومقابل هذه الحملة الاعلامية المكثفة ضد الحركة الوطنية ، كانت اجهزة السلطة ومسؤوليها يوزعون الوعود بحل مشاكل الغلاء والسكن المستفحلة وتقديم اشكال جديدة من الديمقراطية لم تعرفها البحرين من قبل !!

لقد شنت السلطة خلال السنوات الماضية حملات متكررة ضد فصائل الحركة الوطنية ، وكانت في كل مرة تتصور انها قادرة على اقتلاع جذور هذه المنظمة او تلك ، لكنها كانت تكتشف باستمرار عجزها وبروز هذه التنظيمات الثورية بشكل اقوى واكثر قدرة على مواجهة تحديات وبرامج قمع السلطة العميلة . لكن السلطة ارادت هذه المرة ان توجه ضربة قاصمة لمجموع الفصائل الوطنية من خلال الاعتقالات وما رافقها من حملات دعاوية مبرمجة عندما اطلقت العنان للقوى الرجعية والمرتزقة ليمارسوا حملات الارهاب الفكري والدجل الواسع وتركز هجومها هذه المرة وبالمكشوف على الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحراني واخرجت من ادراج الاستعمار تلك المعزوفات التي ملتها الجماهير عن « خطر الشيوعية واهمية العامل الديني في ترويض الجماهير ، وخطر الالحاد واشتراك العمال والطلبة في السياسة » .. الخ من الحملات التي جلبت لها مذيعي الخمسينات الذين بعثوا مرة اخرى وتقاطروا من اماكنهم المنسية في البلدان

العربية ليجدوا مرتعا خصبا لهم في وزارة الاعلام والاوقاف والصحف الرجعية .. ولكي تكسب عطف الدول العربية بمختلف اتجاهاتها السياسية ، فقد تفننت في الصاق التهم، ولم يتورع كبار المسؤولين عن الكذب لتبرير هذه الحملة سواء في الصاق تهمة التخطيط لاغتيال وزراء دول الخليج او ارتباط الفصائل الوطنية البحرانية بالمنظمة الشيوعية العربية التي باتت كالفزاعة تلوح بها الانظمة الرجعية وتستخدمها كقميص عثمان لتبرير حملاتها على الحركة الديمقراطية في بلادها !. ولم يفت حكومة البحرين ان تستخدم ذات القميص ، لكنها حصدت الاحتقار والحقد والسخط من جانب المنظمات العربية والعالمية ،وانكشفت على حقيقتها ـ كعدو للديمقراطية وعميل للدوائر الامبريالية، وخلعت كافة البراقع التي حاولت ارتداءها طيلة السنوات التي اعقبت الانسحاب البريطاني .

لقد اوضحت هذه الحملة افلاس السلطة في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجماهير سواء في ميدان الحريات العامة او السكن او المواد التموينية او الخدمات ، وتناقضها الشديد مع الحركة العمالية والجماهيرية المتنامية ، تلك الحركة التي لم تألوا جهدا عن المطالبة بحقوقها المشروعة في تشكيل النقابات والاتحادات المهنية واعطاء المرأة حقوقها السياسية والحريات العامة للمواطنين والحد من تسلط القسم الخاص وبقايا العهد البريطاني . وعدم قدرة السلطة على تدجين الحركة الوطنية وجعلها تسير في ذيل السلطة ، وافتضاح الدور الذي ارادته للمجلس الوطني كأداة لكشف وتعرية الحركة الوطنية ، واداة طيعة في يدها . ومن ناحية اخرى لم يعد بمقدور القوى الامبريالية والرجعية المحلية الاعتماد على المجلس لاضفاء الشرعية على قراراتها وقوانينها ،

لتزايد لهث الكومبرادور والملاكين العقاريين وكبار افراد الاسرة وراء الارباح السريعة التي لا يريدون ان يقف أمامها اي عائق حتى الترقيعات السابقة . ان مجمل التناقضات التي استفحلت خلال السنتين من عمر المجلس ، وشارع المخطط الامبريالي لترتيب الامن والاستقرار لاحتكاراته في منطقة الخليج العربي ، قد جعل من الترقيعات التي كانت ضرورية في بداية العقد السابع عاجزة عن مجاراة التطور الهائل الذي جرى في البنية التحتية من تناقضات بين الطبقات المستغِلة والمستغَلة ، وعاجزة عن مجاراة التطور الكبير الذي تشهده مخططات الامبرياليين لترتيب امورهم في منطقة الخليج . لذلك ، وامام الطبيعة العشائرية القمعية للسلطة ، لم تجد وسيلة لحل التناقض الذي تمركز في مسألة قانون امن الدولة ووقوف الجماهير وقواها الوطنية والكتل النيابية ضده سوى شن حملة اعتقالات واسعة وحل المجلس وتعليق احدى مواد الدستور ، والقاء الدستور في سلة المهملات ، والعودة الى الحياة العشائرية التي يدير مجلس العائلة الحاكمة كافة الامور ، ولكن بشكل أرقى من السابق ، حيث قفز خليفة بن سلمان ليصبح نسخة كاريكاتورية مشوهة عن الحكام الدكتاتوريين الذين لا يجدون ـ امام تزايد نشاط الحركة العمالية والديمقراطية من طريق يسلكونها ـ سوى تعليق كل الحريات ومصادرتها ووضع البلاد تحت حكم بوليسي ارهابي يوجه المزيد من الضربات للحركة الوطنية والديمقراطية ويلاحقها باستمرار ، مستعينا بشعارات العداء للشيوعية والمخربين «الذين يريدون اضعاف الاقتصاد الوطني وتعطيل مسيرة الاستقلال الظافرة » على حد تعبير رئيس الوزراء في العديد من تصريحاته الصحفية .

ان الاجراءات التي اقدمت عليها السلطة العميلة لم تكن

وليدة الصرفة ، ولم تكن وليدة رغبة فرد من الاسرة الحاكمة ليتسلق امام الصراع العائلي ، او اشباعا لرغبات ضابط مأجور تستهويه حملات القمع المتواصلة ، بل كانت نتيجة تراكمات من الصراعات والتناقضات بين القوى الطبقية ، سواء تلك التي تريد ان تجعل البحرين مزرعة ومركزا ماليا وسنغافورة اخرى ، او تلك التي تريد ان تحصل على العمولات والوكالات والمزيد من الايجارات والارباح ، من جهة ، وبين القوى والطبقات الشعبية التي سحقتها هذه السياسات اللاحاقية والاستنزاف الشديد الذي تمارسه الامبرياليات وخاصة الامبريالية الامريكية لامكانيات وثروات البلاد ، وحرمان هذه الجماهير من التمتع بحقوقها السياسية والانسحاق المتزايد الذي تعاني منه هذه الجماهير في جميع الميادين نتيجة لسياسات السلطة وتوجهاتها الداخلية والخارجية من جهة اخرى .

ان دراسة تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته السياسية وما طرحته السلطة من برامج وسياسات طيلة السنوات الماضية كفيلة بتوضيح الخطوات التي اقدمت عليها حكومة خليفة - هندرسون . وسيكون ممكنا للحركة العمالية والجماهيرية ان تعرف مغزى الاصلاحات والترقيعات والوعود المجانية الهائلة التي وزعتها السلطة ولا تزال توزعها دون حساب لحل مشاكل السكن وازمة الغلاء والمواصلات وغيرها ، بالاضافة الى المشكلة المركزية المتعلقة بالحريات الديمقراطية والسيادة الوطنية . وامام هذا الوضع ، ستتداعى ليس فقط حملات التضليل الرجعية ، بل وحتى تلك التفسيرات المثالية الخاطئة والتحليلات الميكانيكية التي لا تراقب بدقة مجرى الاحداث المحلية والخليجية لتستخلص منها المواقف السياسية الصحيحة التي ترد على مخططات السلطة في تلك اللحظة ،

بل تعتمد اساسا على ردود الفعل واوهام الاصلاحيين .

المخطط الامبريالي الجديد وانعكاساته على البحرين :

منذ اعلان الانسحاب البريطاني ، عملت الدوائر الامبريالية على التعويض عن الخسائر التي قد تلحق بعملائها على الصعيد المادي من جراء سحب القواعد العسكرية البريطانية ، وذلك باتباع سياسة "الباب المفتوح" امام جميع الاحتكارات والرساميل الاجنبية

ان انتصار هذه السياسة في الخليج يعني انتصار الضغوطات التي وجهتها الامبريالية الامريكية على حليفتها البريطانية منذ العشرينات من هذا القرن . التي اعتمدت سياسة الباب المغلق والمعاهدات التي لا تعطي لاي شيخ من الشيوخ الحق في التصرف في ثرواته النفطية او المعدنية او شئونه الداخلية والخارجية دون العودة الى المعتمدين والمستشارين البريطانيين . كما يعني الاستجابة البريطانية والرضوخ التام لمجمل التحولات التي طرأت على ميزان القوى الدولية في المعسكر الامبريالي بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت الامبريالية الامريكية كأقوى امبريالية عرفها التاريخ وتقود سائر الامبرياليات وتدافع عن مواقع النظام الامبريالي في وجه الحركة التحررية العارمة في المستعمرات واشباه المستعمرات والبلدان الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية . وفي الوقت ذاته تعمل - كما هي عادة الامبرياليين - على ازاحة حلفائها عن مواقعهم ليكون لها حصة الاسد في نهب المواد الخام والسيطرة على الاسواق في بلدان العالم الثالث .

لقد شهدت منطقة الخليج منذ العشرينات ذلك الصراع البريطاني الامريكي ، وكان الخط البياني للاحتكارات

والرساميل الامريكية والنفوذ الامريكي في صعود في المملكة السعودية وايران ، والنفوذ البريطاني في انحسار متزايد ، ولم يعد بامكان الولايات المتحدة امام كافة المتغيرات الداخلية لبلدان الخليج العربي والمتغيرات الدولية أن تترك الآخرين يحرسون اكثر منطقة استراتيجية للدول الامبريالية بمجموعها ، بل بدأت تضع الخطط تلو الخطط للهيمنة عى الخليج ، وترتيب اوضاعه ليلبى مطالح كل الامبرياليين وعلى رأسهم الامبرياليين الامريكان . وكان شعار « سياسة الباب المفتوح » الوسيلة التي اتبعتها الامبريالية الامريكية لفرض سياستها على حلفائها باستمرار .

وحيث اننا لا نهدف الى دراسة تطور الصراع الامريكي البريطاني في الخليج ، والاسباب العديدة التي جعلت بريطانيا تعلن عن نيتها في الانسحاب منه عام ١٩٦٨ ، بل الاشارة الى التوجهات الجديدة للامبريالية في هذه المنطقة. وانعكاس هذه التوجهات الامريكية الجديدة على الاوضاع وتطورها في البحرين .

ان هذه السياسة التي فتحت الباب للمزيد من الاحتكارات والرساميل الاجنبية لتمارس كافة انواع النهب في خليج النفط وبلدانه ، قد لقيت استحسانا متزايدا من الطبقات الرجعية وعلى رأسها الاسرة الحاكمة التي عاشت سنوات طويلة تحت المظلة البريطانية ، واصابها الفزع في بداية الامر الى الحد الذي جعلها تقدم العروض المالية المغرية لابقاء الجيش البريطاني واستمرار الحماية البريطانية ، لكنها اكتشفت ان لها موقعا في الترتيبات الجديدة ويمكنها الاعتماد على الامبريالية الامريكية وحلفائها الرجعيين الكبار في المنطقة ، كما اكتشف الملاكون والكومبرادور البحرانيون الفرص والامكانيات لزيادة ارباحهم اذا لعبوا

دور الوكيل للاحتكارات واذا تحولت البلاد الى مركز خدمات لعموم منطقة الخليج ، مستفيدين من العراقيل والعقبات التي تضعها الكتل الرجعية في الامارات الاخرى ، بحيث تصبح البحرين مركزا للدعارة واللهو والمجون ومركزا للسياحة « البريئة » التي يتجمع فيها ارباب الاعمال في العطل الاسبوعية او السياح من الامارات الاخرى .

ومنذ ١٩٦٨ وبوتيرة متزايدة بعد ١٩٧١ ، سنت السلطة الكثير من القوانين التي تشجع هذه الاحتكارات والرساميل للتدفق على البحرين ، واصبح الشعار المفضل الذي يردده المسؤولون وخاصة وزير التنمية : « خدمات افضل ، تسهيلات اكثر ، ضمانات اكبر .. الخ .. من تلك الخدمات والتسهيلات والضمانات التي تقدمها الامارات الاخرى . لقد اصبحت بلادنا تباع هي والامارات الاخرى بالمزاد العلني . واصبح التنافس بين دويلات الخليج على جلب الزبائن وتقديم الاغراءات لرجال الاعمال لينهبوا الثروة النفطية والعائدات اكثر من تنافسهم على تعزيز الاستقلال وترسيخ السيادة الوطنية .. ولم يعد مستغربا ان نسمع عن بناء اكبر مطار في الشرق الاوسط في هذه الامارة ، لنقرأ اعلانا آخر عن امارة اخرى عن النية لبناء مطار اكبر وتوسيع مطارها الحالي ليستقبل طائرات الكونكورد وغيرها ، بل وامتد هذا السباق الى الموانىء والمحطات للاقمار الصناعية ، والاحواض الجافة والالمنيوم وهكذا ،بحيث باتت الفوضى الاقتصادية هي الترجمة الحقيقية لتوجهات السلطات الرجعية في الامارات وعلى رأسها السلطات البحرانية التي تحسد نظيراتها على النفط الهائل الذي تنتجه ، بل ترى نفطها ينضب تدريجيا ، ولا ترى من وسيلة تقف بواسطتها على قدم المساواة مع المشايخ الآخرين سوى تحويل البحرين الى هونغ كونغ وسنغافورة الخليج وتشجيع السياحة والخدمات و ... في الوقت الذي تعجز فيه عن تقديم أبسط الخدمات

مما دفع احد الخبراء البريطانيين الذين جلبتهم احدى الشركات الاستشارية يتساءل : « هل البحرين هي مركز لتجميع القمامة لدول الخليج » (١) ٠

التوجه الصناعي للطغمة الحاكمة :

تتركز سياسة السلطة على خدمة الاحتكارات الاجنبية في هذا الميدان ، ويتضح ذلك في اهم مركزين صناعيين هما شركة "بابكو" وشركة "البا" ٠

فعلى صعيد الصناعة النفطية ، ظلت الحكومة بعيدة عن الاشراف على هذه الثروة الهامة ، وعندما تزايدت عائدات النفط في البلدان الخليجية الاخرى ، كان هم الحكومة ان تقارن الانتاج المحلي مع الانتاج الخليجي دون ان تفكر بالاستفادة القصوى من هذه الثروة لاقامة صناعات بتروكيمائية والحد من الانتاج في ميدان الغاز حيث كا يحرق بالمجان ٠ وارتكزت سياسة شركة النفط (بابكو) في مجال التكرير على خدمة الاسطول البريطاني والامريكي العاملين في المحيط الهندي ، كما لعبت ادورا كبيرة في تزويد الاسطول الامريكي والطائرات الامريكية خلال العدوان على قيتنام ٠ كما ان النفط السعودي الذي يغطي ٢/٣ الطاقة التكريرية يؤدي ذات الاغراض. توفير حاجات القواعد العسكرية من الوقود وتقديم الخدمات للطائرات المدنية التي جعلت من البحرين حلقة اساسية في خطوط مواصلاتها الجوية وتلبية احتياجات السوق المحلية والخليجية للوقود مع تزايد تدفق السيارات ومحطات الكهرباء واستهلاك الوقود ٠

وعندما ارتفعت الدعوات في البلدان المنتجة للنفط للسيطرة على الثروة النفطية سواء بالمشاركة او التأميم ، كان صوت السلطة العميلة في المؤخرة ، تراقب اكثر الاجراءات رجعية

وتخلفا في هذا الميدان لتقتدي بها ، وهكذا حذت حذو السعودية في المشاركة بـ ٦٠ ٪ بعد تردد طويل.ولقد اتضحت مواقف الحكومة خلال مناقشتها لاتفاقية المشاركة في المجلس الوطني فقد صرح وزير التنمية بان البحرين لم تطبق ولم تأخذ باتفاقية المشاركة « لان الاسعار المعلنة للنفط وترتيبات المشاركة المطروحة حينذاك لم تؤد الى نتيجة مشجعة من ناحية مردود الاستثمار بالنسبة للبحرين ، وعندما نشارك حسب الاتفاقية ونسلم رأس المال المطلوب يجب ان نسأل ما هو المردود لهذا الرأسمال ؟ بالاسعار المعلنة لعام ١٩٧٣ سيكون مردود رأس المال اقل من ١٠ ٪ يعني اذا رحنا لبابكو وشرينا الموجودات التي لديها بالمشاركة ٤٠ أو ٥٠ مليون دينار ، نجد ان الفائدة التي سوف تعود علينا هي اقل من ٨ ٪ في وقت كانت فوائد رأس المال في العالم في العام الماضي مثلا ١٠ ٪ ـ ١٥ ٪ الان عام ١٩٧٤ سعر الزيت الذي سوف نتاحسب مع الشركة على اساسه قد ارتفع الى ثلاث او اربع مرات ٠ وسيكون مردود المشاركة مجدية على اساس ان مردود رأس المال من اي مبلغ ندفعه مقابل المشاركة سيكون حوالي ٣٠ ٪ » (٢)

ويتصور وزير التنمية ان الناس بلهاء الى الحد الذي يمكن ان يطرح مغالطات مكشوفة وتنطلي على الآخرين حين يقول : « نحن نتوقع ان ينزل الانتاج من حقل البحرين من ٧٠ الف برميل الى ١٠ الاف برميل خلال ١٥ سنة القادمة ! فستكون كمن استثمر في فندق مثلا وبدأ يهدم طابقا وراء طابق اي ان رأس المال الذي سوف ادفعه الآن كقسم من المشاركة سوف يعطينا كميات اقل واقل من الزيت خلال ١٥ او ٢٠ سنة القادمة» (٣) ٠

وبطبيعة الحال لا يدور بخلد المسؤولين ضرورة السيطرة على الثروة النفطية ، فكيف بعدم التعويض عن املاك هذه الشركة الاحتكارية التي عصرت ثروة البلاد منذ اكثر من ٤٠ سنة دون ان تترك سوى الذكريات السيئة عند جماهير

الشغيلة ؟

واذا كان الوزير لا يتصور امتلاك شركة يربح منوراءها ٨ ٪ كمردود سنوي فان افضل المشاريع ستكون ولا شك هي مشاريع الالمنيوم التي حصلت على نتائج «وارباح» باهـــرة سنوردها من خلال تصريحات ذات المسؤول • ورغم تلك « الارباح » فان الحكومة لا تتردد عن امتلاك حصة هذه الشركة وتلك مـــن الشركات المساهمة في مصنع الالمنيوم •

وحيث تملك الحكومة في الوقت الحاضر ٦٠ ٪ من اسهم الشركة ، فانها لا تدري أين يذهب نصيبها من النفط حيث اصبح اللص هو الامين على املاك صاحب الدار ، كما ان مجلس الادارة المشترك لم يجري تعيينه للوقت الحاضر • اما الاعلان عن شركة النفط الوطنية فستبقى مجالا لتوظيف بعض الموظفين دون ان تمارس اية صلاحيـــات ، وستكون غطاء يخفي حقيقة علاقات السلطة وكبار المسئولين بشركة بابكو" الاستعمارية •

ان شركة "البا" تكشف حقيقة التوجه الصناعي الذي تتبجح به السلطة ، وسنستعين في ذلك بأقوال المسئولين الذين يقفون وراء هذه السياسة الاقتصادية الرعناء والذين ينظرّون لها منذ فترة طويلة •

يقول وزير التنمية « كان همنا ينصب على نقطتين :

النقطة الاولى – هو ان نوجد صناعة تعتمد على الغـاز الطبيعي •

ثانياً – ان نوفر مجالا للعمل للايدي العاملة • وكانـت الدولة تفكر في حدود ١٢٠٠ عامل وحوالي ٤٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم »(٤) •

ارتبط مصنع الالمنيوم بمشروع الانسحاب البريطاني حيث بدأ التفكير به منذ نهاية ١٩٦٧ ، وبدأت الدوائر البريطانية والامريكية تعمل على خلق صناعات مستفيدة من الغـاز

الطبيعي ، والتعويض عن انسحاب القوات البريطانية فيما يتعلق بالايدي العاملة ، والفوائد التي يجنيها الكومبرادور والملاكين ، واضفاء صفة « الاهتمام بالتنمية » على الحكومة العميلة •

يقول وزير التنمية « تقدمت مجموعة من الشركات العالمية همها بناء الصناعة في البحرين !! واستعمال الغـاز • كانت نسبة الحكومة فقط ٢،٥ بالمئة.ثلاث شركات ارادت ٢٥ بالمئة وشركتان على ٥ بالمئة وشركة ١٢،٥ بالمئة وقالوا لنا هل تريدون ٢،٥ بالمئة فقلنا نعم ، ولم نقبل بتلك النسبة الا على اساس التشجيع والترغيب ليس الا !•• وفي اثنـاء المفاوضات تنازلت احدى المجموعات الرئيسية في المرحلة الاولى قائلة ان اقل من ٦٠ الف طن لا يمكن ان نبني مصنعا وتكون له فوائد اقتصادية • فخيّرنا في ذلك الوقت بين امرين اما ان نبني للشركة المرافق اي نبني محطة للكهرباء والميناء ونؤجر على الشركة فبالتالي يخف الاستثمار عـلى الشركاء او نشارك في المشروع !! ولذلك اخترنا الـ ٢٥ بالمئـة فأصبحت حصة الحكومة ٢٧،٥ بالمئة ••• وخلال السنـة الماضية تنازلت الشركات البريطانية واضطرت الحكومة ان تشتري اسهمها لترتفع حصتها الى ٣٩،٦ بالمئة" اما قيمـة الاسهم التي ستدفعها حكومة البحرين فقد اقترضتهـا من البنوك البريطانية بفائدة لا تقل عن ٤ بالمئة •

ما هي مردودات هذا المصنع الذي بلغ العديد من العمال خلال انشائه وعصر عددا اخر من العمـال لافتقـاده الى اجراءات السلامة ، ولكونه من أقدم انواع مصانع الالنيـوم في العالم•

يضيف وزير التنمية : « الشركات التي انضمت الى "البـا" لم ترد ان تنافس صناعة الالمنيوم التي تحتكرها اربـع او خمس شركات امريكية ، ولكنهـا ارادت كميـة المعدن لاستعمالها الخاص • فهذا لم يشجعنا ان نذهب وندخـل في

سوق تنافس ، طلبنا من الشركات ان تتحمل تسويق حصة حكومة البحرين وفعلا هذا تم ، فعلى هذا الاساس اكتفينا بالنسبة المنخفضة جدا ، وأتت اعوام (٧١ ، ٧٢ ، ٧٣) نظرا للضائقة الاقتصادية في العام ! ! كنا نأمل ان نربح تقريبا حوالي ٤٠ دينارا في الطن ، فانخفض سعر الطن في حدود ٢٠٠ اي نحن والمساهمون في البا كنا نخسر خلال الاعوام الثلاثة بمعدل ٣٠ الى ٤٠ دينارا في الطن » (اي ان البا التي تنتج ١٢٠ الف طن كانت تخسر ما بين ٣و٦- ٤ر٨ مليون دينار ، وحيث ان حصة الحكومة تقرب من ٤٠ بالمئة ، فانها كانت تخسر والعهدة على وزير التنمية ما بين ١،٤٤ مليون دينار ـ ١،٩٢ مليون دينار سنويا !!) (٥)

يضيف وزير التنمية صاحب المشاريع المربحة ، شركة جنرال كيبل بدأت تخسر من المشروع فارادت بيع اسهمها ، وعرضتها على الشركاء ٠٠ فلم تجد من يشتريها ٠٠ تطوعت الحكومة لشراء الاسهم التي بلغت ٣ بالمئة ٠٠ نحن لم يكن عندنا المال ولم تكن هناك عندنا الرغبة لشراء كمية كبيرة تعادل ٢٠ الف طن من الالمنيوم سنويا » لا نعرف كيف نسوقها ، فعرضت هذه الاسهم على شركة يابانية وفعلا كادت الصفقة أن تتم في نوفمبر وديسمبر ، حدث تطوران اساسيان سعر الالمنيوم ارتفع ، وسعر الزيت ارتفع ، فاصبح لدى الحكومة شيء من السيولة **وامل للمستقبل بان لا نخسر في عملية بيع الالمنيوم** ، فعلى ضوء هذه الاعتبارات رأت الحكومة ان تشتري هذه الاسهم » ! (٦) ٠

لا شك ان هذه التصريحات تكشف بالارقام عن توجهات السلطة الصناعية التي يمكن ايجازها في التالي : ـ

١ ـ لوجود غاز طبيعي بكميات كبيرة ، فان الحكومة مستعدة لتقديمه باسعار زهيدة ان لم يكن مجانا لاغراء

الشركات الاجنبية على المساهمة في المشروع ٠ لكن الشركات التي يهمها المعدن الخالص وجدت في وزير التنمية ضالتها ، فلتشتري الحكومة غالبية الاسهم ٠ وهذا ما حصل في الاونة الاخيرة حيث وصلت الى ٧٧ر٩ بالمئة في نهاية ٧٥ عندما اكتشفت شركات اخرى انها تستفيد من شراء المعدن الخالص بدلا من المساهمة في خسائر تكريره ٠ وهكذا تقدم الحكومة الغاز مجانا او رخيصا لهذا المصنع ، وتتحمل الخسائر الكبيرة الناجمة من وراءه (٧) ٠

٢ ـ اذا كانت الخسائر ستغطى من عائدات النفط ومن المساعدات الاجنبية ، فان المستفيد الاكبر من وجود المصنع هم السماسرة الذين يحصلون على العمولات في عملية بيع الاسهم بالاضافة الى الكومبرادور الذين تزداد ارباحهم بتزايد وجود هذه الشركات ، وتتزايد ارباح الملاكين العقاريين الذين يستفيدون من وجود المئات من الخبراء البريطانيين والاوروبيين بالاضافة الى الايدي العاملة الاجنبية التي يعصرونها حتى العظم ٠ كما تتزايد ارباح المقاولين المحليين الذين يتاجرون في الايدي العاملة المحلية والاجنبية دون ادنى رقابة فعلية ٠

٣ ـ ان هذه الحكومة مستعدة لتقديم تعويضات للشركات « التي تخسر » لتستمر في عملها ، وترفض الدخول في مشاركة في الصناعة النفطية التي هي العمود الفقري للدخل القومي لان الاحتكارات ليست في حاجة الى مساعدات من هذا النوع ، بل ان مساعدة الاحتكارات هنا تأتي في السماح لها بمواصلة التلاعب بالانتاج والاسعار والتسويق دون ادنى رقيب ولا مشاركة !

٤ ـ ان الشركات الاجنبية العاملة في صناعة الالمنيوم تريد المعدن الخالص الذي تربح الملايين من وراءه ، لذلك تجلب المعدن الخام وتكرره في البحرين ، وتتحمل الحكومة كافة الخسائر ، لتبيعه على شركات الالمنيوم ٠ سياسة لا يمكن

تصديقها في اي بلد من بلدان العالم الا في امارات الخليج !!

ان التوجهات الصناعية الحقيقية للسلطة هي في ميدان الخدمات ، ويمكن لاي مراقب ان يطلع على « الصناعات » العديدة المتواجدة في المنطقة الحرة ليكتشف اي هدف تخدمه هذه السلطة وراء سياستها الاقتصادية ·

ان اغلب الشركات العاملة هي شركات انشائية تستخدم البحرين مركزا لها وتستفيد من التسهيلات الواسعة التي تحصل عليها ومن الايدي العاملة الرخيصة ، ومن عدم وجود اية ضرائب عليها لتقوم بالانشاءات التي تحتاج اليها البلدان النفطية من الجزر البحرية الى الكثير من احتياجات شركات النفط من ماليزيا وحتى السعودية ، وتقف على رأس هذه الشركات برون روت ، جاكسون مرين ، ميدل ايست انجنيرنغ ، باسريك ، فيليب هوزمان ، اوف شور ، وغيرها ·

اما في الميادين الاخرى فان هناك الكثير من الشركات التي تسيطر على مرافق حيوية كشركة البرق واللاسلكي وشركة طيران الخليج التي تسيطر عليها الشركة البريطانية لما وراء البحار بالاضافة الى الشركة الشرقية وديلونغ ويمبي جورج ويمبي والتي تعمل في ميدان المقاولات والاستيراد · أن غالبية هذه الشركات تمارس سياسات استغلالية بشعة بحق العمال وتتعاون في ذلك مع كبار المسؤولين م واما كل اضراب عمالي ، تقوم هذه الشركات بمناورات مكشوفة بانها ستنقل اعمالها الى الامارات الاخرى اذا لم تجر الامور بسلام !!·· وتحصل على الدعم من القسم الخاص الذي لا يتردد في اعتقال قادة العمال ، او مضايقتهم وتعميم اسماءهم على بقية الشركات حتى لا « تزيد حمى الاضرابات » في البلاد ·

ان سياسة اللهث وراء الارباح قد شملت ايضا المقاولين المحليين بحيث برزت شركات انشائية مشتركة بين الشركات

الاجنبية والمقاولين المحليين كما هو الحال في اوالكو غير ان السياسة المغرقة في عمالتها للاجنبي التي تتبعها الحكومة قد استنفرت قطاعات واسعة وشملت قطاع المقاولين المحليين الذين يجدون الغبن من الحكومة والامتيازات تقدم للشركات الاجنبية ، وقد تمادت الحكومة الى درجة السماح للامريكان بمنافسة رجال الاعمال الصغار (المقاولين) كما هو الحال مع السيد كمنج الذي يجد دعما في الاوساط المسؤولة · اما التوجه الآخر والذي برز في السنوات الاخيرة ، فهو توجه دول الخليج لانتشال البحرين من اوضاعها المتردية ومساعدة حكامها على الارتفاع الى مستوى مشائخ النفط الآخرين ، عبر المشاريع العربية المشتركة كما هو الحال في مشروع الحوض الجاف ·

ان هذه المشاريع الكبيرة مفيدة لتطور الطبقة العاملة وتزايد عددها ، ومفيدة لربط المنطقة مع بعضها البعض ، ومن اجل المزيد من التلاحم بين الطبقة العاملة المحلية والعربية ، **ولكن الاهداف المطلوبة منها في الوقت الحاضر هي دعم النظام في وجه المعارضة الوطنية ، ومن اجل مساعدته على اتخاذ المزيد من الاجراءات القمعية تحت شعارات مزيفة وانقاذه من ازماته الاقتصادية والتي يعود سببها الحقيقي الى الطبيعة الطبقية للنظام وسياسة التبذير والتلاعب التي يقوم بها** كبار افراد الاسرة والمسؤولين وطريقة صرف العائدات النفطية ·

وتلعب السعودية دورها الكبير في هذا المجال ، فبالاضافة الى تدعيمها للنظام الرجعي البحراني بوضع بعض المشاريع الخليجية المشتركة في البحرين ، فانها تقدم له حقل ابو سعفه مجانا حيث وصلت عائداته لهذا العام ٥٠ مليون دينار ·

ان الطبقات الحاكمة ممثلة في الاسرة والكومبرادور والملاكين العقاريين الكبار ، الذين ينظرون بقدسية كبيرة

للمستعمر وخاصة للامريكان ، ولا يجدون وسيلة للبقاء في اوضاعهم سوى المزيد من الالتحام معهم ، وامام ضيق مجالات عملهم قياسا الى اخوانهم في البلدان النفطية الاخرى ، فانهم يتمنعون بضيق افق لا يحسدون عليه على جميع الاصعدة ، ولذلك نراهم مغرقين في رجعيتهم ومعادين حتى العظم لطموحات الجماهير ، ويتخوفون من أية سياسات تصنيعية جادة في الميدان النفطي او غيره ولا يقومون بعمل في هذا الميدان الا لارضاء اسيادهم الامبرياليين وحيث تتجه الدول الخليجية الى جوانب معينة في الصناعة النفطية ، فان حكومة البحرين التي يريد الآخرون مساعدتها باقامة المشاريع الصناعية فيها ، تنظر بقلق الى هذه الاعداد الهائلة من العمال الذين يتدفقون على الحوض الجاف ـ والشركات المرتبطة معه ـ ويبدي هندرسون وزمرته الكثير من الخوف من تطور الاوضاع العمالية .. ولا يجد حلا لهذه المشكلة سوى المزيد من تجنيد العملاء والمزيد من القمع والارهاب وكبت الحريات .. وذلك ما سنتعرض له عند الحديث عن حل المجلس .

على الصعيد التجاري :

يردد المسؤولون باستمرار بأن الدور الذي يمكن للبحرين ان تلعبه وسط خليج النفط هو دور الترانزيت ودور الخدمات . ويستشهدون في ذلك بالدور التجاري الكبير الذي لعبته البحرين في الفترات السابقة عندما كانت مركز لحركة التجارة قبل اكتشاف النفط حيث استفاد تجارها من حركة الترانزيت الى درجة كبيرة .

ولسنا هنا بصدد دراسة تطور الوضع التجاري ، ولكن ارتباط هذا الجانب مع التحولات السياسية وعلاقة الدول

الامبريالية بالخليج هو المعنى بالدرجة الاساسية . كما ان تزايد حجم التجارة يفسر لنا موقف طبقة الكومبرادور من الامور السياسية المطروحة للنقاش خلال هذه الفترة .

انعكس الانسحاب البريطاني والتوجه الامريكي المتزايد في الخليج على جميع الميادين وكشف عن نفسه بوضوح في الميدان التجاري ، حيث تزايدت العلاقات التجارية مع الامريكان ، وتفوق حجم الواردات من امريكا على الواردات من بريطانيا لاول مرة في تاريخ العلاقات التجارية البحرانية . ويوضح لنا الجدول رقم (١) حجم التجارة مع البلدان الامبريالية ، وتزايد حجمها خلال السنوات الاخيرة (٨) .

ان تزايد حجم التجارة قد ارتبط بزيادة الالتحام مع الامريكان الذين يريدون تحويل البحرين الى قاعدة عسكرية لخططهم العدوانية في الشرق الاوسط ، ولذلك فهم يعملون على انعاش حركة التجارة واعطاء المزيد من المبررات لعملائهم في السلطة للدفاع عن سياسة الارتماء في احضان الامريكان (٩) كما ان فلسفة السلطة في الوقت الحاضر ترتكز على ان البحرين تعيش على رائحة النفط ولذلك لا بد ان تستفيد منه على الصعيد التجاري والمصرفي حتى لو ادى ذلك الى سحق الطبقات الشعبية وجعلها تعيش في اوضاع متردية ما دامت مصالح التجار وكبار افراد الاسرة والشركات الاجنبية مؤمنة في البلاد .

ان ارتفاع حجم الواردات الكبير خلال السنوات العشر وخلال السنوات الخمس الاخيرة بشكل خاص يعكس المصالح الكبيرة التي استفاد منها التجار والملاكين العقاريين الكبار الذين تزاوجت مصالحهم اكثر فأكثر مع كبار افراد الاسرة ، ووقفوا صفا واحدا يدافعون عن سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة وعدم تدخل الدولة .. الخ من الشعارات التي يرددها يوميا كبار المستوردين .. وقد قامت الدوائر

جدول رقم ١ – الواردات من الدول الغربية / الف دينار (١٠)

	٦٥	٦٨	٧١	٧٣	٧٤
بريطانيا	٩٫٩٣٦	١٢٫٧٣٥	٣١٫٧٥٤	٢٤٫١٤٨	٢٥٫٧٢٦
الولايات المتحدة	٥٫٢١٣	٦٫٢٨٩	١٢٫٦٣٠	١٧٫٦٤٨	٣١٫٨٦٦
اليابان	٣٫٢٢١	٨٫٢٤٨	١٢٫٧٩٣	١٥٫١١٩	٢٣٫١٧٨
المانيا الغربية	١٫٥٧٣	٢٫٢٣٩	٤٫١٥٥	٥٫١٥٠	٨٫٢٥٧
مجموع الواردات من كل البلدان	٢٨٫٧٤٧	٥٢٫٠٢١	١٠٥٫٠٠٥	٢١٧٫٨١٩	١٧٥٫٨٧٧

الامبريالية بوضع سياسة ترقيعية امام تزايد جشع التجار والارهاق الكبير الذي لحق بالطبقات الشعبية الكادحة ، وهذه السياسة هي:رصد مبالغ هائلة من الدولة لاعطائها للتجار مقابل تجميد الاسعار او تخفيضها · وهكذا يستمر التجار في الحصول على الارباح الفاحشة ·· وتمتص السلطة جزءا من النقمة الشعبية ، وتحصل اجهزة اعلامها على مادة للتطبيل للسياسة «الحكيمة» التي يتبعها رئيس الوزراء !!

واذا كانت ارقام الواردات قد اوضحت تزايد الارتباط مع الامبريالية الامريكية ، وتزايد تدفق البضائع الاستهلاكية ، فان السياسة المصرفية التي تسير عليها السلطة تكشف جانبا اخرا من سياسة الانفتاح الواسع · فالبنوك ليست مطالبة بتوظيف الاموال في مشاريع داخل البلاد ، وليست مطالبة ـ كما هو حال كل المؤسسات الاجنبية الاخرى ـ بضريبة الدخل ، كما ان رجال الاعمال الاجانب ليسوا مطالبين بأية ضرائب ، ويحصلون على تسهيلات فائقة لا يمكن توفيرها في اية منطقة اخرى ·

ان سياسة السلطة في هذا الجانب هي : ان البحرين تقع في وسط الخليج ، ويمكن للبنوك الاجنبية ان تستفيد من التسهيلات والخدمات الهائلة لتمتص عائدات النفط مرة اخرى وتعيدها الى بلادها · ولا تريد البحرين من وراء هذه البنوك الا تشغيل عدد من البحرانيين واستئجار عدد من الشقق لموظفيها الاجانب وكفى !! ويضيف هؤلاء المنظرون التعساء بأن الحركة التجارية ستزداد ، وستصبح البحرين مركزا ماليا كبيرا لمنطقة الخليج ·

يقول رئيس الوزراء : « نحن بلد تسهيلات ويهمنا تشجيع الشركات ورأس المال الاجنبي للعمل في بلادنا ، وهذا التشجيع ينطلق من اعتبار ان حركة رأس المال في داخل البحرين

ستفيد المواطن وتنعكس عليه . نحن نقيم الموانىء البحرية والجوية بقياسات عالمية وذلك لتصبح البحرين صلة وصل نشطة » (١١) .

وقبل هجمة اغسطس كان هناك اكثر من عشرين بنك وشركة تأمين من بينهم :

تشارترد بنك ، البنك البريطاني للشرق الاوسط ، كرندلي بنك ، فرست ناشنال سيتي بنك ، تشيز منهاتن بنك ، كرنتنتال بنك ، الجمني بنك ، وبنك صادرات ايران ، وبنك مللي ايران ، وحبيب بنك بالاضافة الى البنوك التي تحمل الاسماء العربية .

اما بعد هجمة اغسطس ، فقد انفتحت السلطة اكثر حيث قدمت تسهيلات واسعة للبنوك بحيث سمحت لها ان تجعل من البحرين مركزا لنشاطها المصرفي ، وتقدم قروضا طويلة الامد ومتوسطة ، وتتعامل مع الحكومات والمؤسسات الكبرى حيث تقوم بعمليات مالية خارج البحرين بالدرجة الاساسية ، وابرز هذه البنوك الخمسة عشر التي طلبت العمل بهذه الشروط هي :

بنك اوف امريكا ، امريكان اكسبريس ، انترناشيونال بنك ، ناشنال وست منستر بنك اوف برتن ، تشيز منهاتن بنك ، فرست ناشنال سيتي بنك . (١٢)

ويبدو بوضوح أن البنوك الامريكية التي جعلت من بيروت مركزها الاقليمي في الشرق الاوسط بدأت تتحول لتجعل من البحرين مركزها الاقليمي لمنطقة الخليج العربي وللشرق الاوسط . ولا يخفي المسؤولون البحرانيون غبطتهم من الاحداث في لبنان حيث جعلتهم يتسابقون على تقديم التسهيلات للبنوك والشركات الامريكية والامبريالية الاخرى ، ويبررون هجمتهم على الحركة الوطنية بانهم استبقوا الاحداث حتى لا يجري في البحرين ما جرى في لبنان من

صراع مع اليسار (١٣) .

ان التوجه لتقديم المزيد من الخدمات يتجلى في التوسع الكبير في المطار والميناء والخدمات السلكية واللاسلكية وفي بناء المزيد من الفنادق الفخمة وتحرص الحكومة على تقديم كل التسهيلات لشركة البرق واللاسلكي البريطانية والشركة البريطانية لما وراء البحار ضاربة عرض الحائط بكل المصلحة الوطنية مقابل فوائد يجنيها بضعة افراد من كبار الاسرة والتجار . ان الارقام التالية (جدول رقم ٢) تكشف حجم التوسع في الخدمات التي تقدم في ميدان المواصلات من خلال التزايد الكبير في حركة الطيران والبواخر والاتصالات اللاسلكية التي لا تدخل فيها قنوات الاتصال التي تستخدمها الشركات البحرية والاسطول الامريكي ، حيث ان سياسة الباب المفتوح يقتضي عدم التدخل في شؤون الشركات النفطية والبحرية التي يعمل العديد منها في مجالات التجسس .

ان هذه الارقام قد تضاعفت خلال السنة الماضية لتلبية التوجهات المتزايدة لخدمة البنوك وشركات التأمين والاحتكارات التي جعلت البحرين مركزا اقليميا لها تستنزف ثروة وعائدات المنطقة دون ان تقدم اية فوائد تذكر ، سوى العمولات وبعض الارباح البسيطة لعملائها في السلطة وفي الوسط التجاري .

ان التوجه لتحويل البحرين الى قاعدة رجال الاعمال الامريكان والرأسماليين الاخرين يتجلى ايضا في بناء المزيد من الفنادق الفخمة من الدرجة الاولى حيث بنيت خلال السنوات القليلة الماضية اكثر من ٩ فنادق ابرزها فندق الخليج وهلتون التي تديرها شركات اجنبية ، ويجري في الوقت الحاضر ردم المزيد من الاراضي المغمورة لبناء المزيد من الفنادق كشيراتون والعمارات السكنية لرجال الاعمال الاجانب .

جدول رقم (٢) يوضح تزايد الخدمات في مجال المواصلات التي تستخدمها الشركات ورجال الاعمال بشكل اساسي : (١٤)

	٦٥	٦٨	٧١	٧٢	٧٣	٧٤
تكس (بالدقائق)	١٠٫٨٦٩	٤٨٫١٨٠	٢١٥٫٨٤٣	٢٨٩٫١٦٠	٤١٣٫٢٢٤	٥٦٠٫٠٧٨
تليفون بالاسلكي	١٠٦٫٣٣٢	١٦٢٫٣٨٢	٦٤٣٫٤٨٢	٨٦٥٫٢٨٧	١١٢٠٫٠١٢	١٤٤٧٨٠٥
الطائرات المايرة		١٥٨١٧	١٣٢٣٩	١٩٫٠٨٨	٢٥٫٩١٧	٢٣٨٦٤
البواخر		٥٢٢	٥٩٧	٦٦٠	٦٦٢	٥٨٧

— ان ابلغ تعبير عن السياسة التي تسير عليها السلطة في هذا الميدان قد عبرت عنه احدى النشرات الدعاوية التي توزعها الحكومة بين الفترة والاخرى حيث جاء في احدها بأن سياسة الحكومة هي « سياسة ترتكز على عدم وجود اية قيود على الرساميل الاجنبية ، لا ضريبة دخل او ضريبة ربح، كما ان الضرائب الجمركية منخفضة للغاية ، وفيض من الايدي الفنية والمتعلمة ، كل ذلك بهدف اغراء الاستثمارات الاجنبية » ٠

« كميات هائلة من الغاز الطبيعي اكثر من كافية لتمويل الصناعات الكبرى بالوقود اللازم » وفي ميناء سلمان توجد منطقة حرة لبضائع الترانزيت فريدة من نوعها في الخليج »

« واصبحت البحرين مركز استجمام لكل الغربيين الذين يعملون في منطقة الخليج » ٠

كما ان الشركات العاملة في الامارات لا تجد افضل من البحرين مركزا لفروعها حيث يمكنها الحصول على كل ما تطلبه » ! (١٥) ٠

العلاقات الاقتصادية مع بلدان الخليج العربي : —

كانت سياسة السلطة العميلة ترتكز على كون البحرين افضل من غيرها من الامارات على صعيد الكثافة السكانية وعلى صعيد انتشار التعليم والوعي السياسي في البلاد ٠ انها تريد استثمار هذه المعطيات لخدمة توجهاتها وتحقيق مكاسب للرجعية البحرانية ، فعندما تتحدث عن الكثافة السكانية ، تريد التخلص من الايدي العاملة المحلية العاطلة التي لا يعود عدم حصولها على اعمال الى قلة الفرص الموجودة في البلاد ، بل الى سياسة تمزيق الطبقة العاملة وجلب عمال اجانب ومؤقتين ليسهل على الاحتكارات استنزاف قوة عملهم دون اية احتجاجات او اضرابات ٠ وعندما تتحدث عن المستوى التعليمي والوعي السياسي فليس من اجل التسليم

بمطالب الحركة الجماهيرية واعطـــاء الشعـــب حقوقه الديمقراطية ، بل المزايدة على الرجعيات الاخرى ، ومن اجل الحصول على المزيد من الكراسي والمواقع للرجعية البحرانية ، وللمحافظة على مصالح الكومبرادور والملاكين العقاريـيـن الكبار الذين ينظرون بقلق الى اخوانهم الخليجيين الذيـن يفوقونهم ثراء وقدرة على الحركة والمضاربة ، وعندمـا تزايدت الثروات النفطية في الامارات الاخرى اصبحـت الرجعية البحرانية تنظر بحسد الى مثيلاتها في الامارات الاخرى وتتمنى ان ترتفع الى مستواها من الغنى ·· وفي ذلك يقول خليفة بن سلمان « نحن محاطون بدول غنية كالسعوديـة والكويت والعراق والدول الاخرى ومع ذلك لا نحسدهم !! فهم اشقاء وما بيننا وبينهم علاقات دم !! الا ان المواطن (وليس الشيوخ والكومبرادور !!) هنا ينظر الى هـــذه الدول والى شعوبها ويريد ان يكون له نفس المصالح ونفس الممارسة !» (١٦)

لقد وقف رجعيوا البحرين كما وقف رجعيـــوا الامارات الاخرى ضد توثيق العلاقات بين شعب المنطقة لخوفهم الشديد من تلاحم الحركة العمالية والجماهيرية الاخرى ، ولكنهـم وجدوا ان هذه السياسة لا يمكنهم السير بها ، نظـــرا لتطور الاوضاع الاقتصادية في عموم المنطقة ، وتزايد السخط الشعبي عـــلى العقلية الاقطاعيـــة العشائريـــة لدى حـــكام الامارات ، ونظـــرا لحاجتهم الى انقـــاذ بعضهـــم البعض من الازمات التي يعيشونها · وقد تركزت برامـج الانقاذ المعنية على البحرين وسلطنة عمان ·

فامام تزايد النقمة الشعبية مـــن قطاعـــات البرجوازية الصغيرة والفئات العمالية والكادحة الاخرى ، وجدت هـذه الحكومات ان احدى المخارج التي يمكن ان تلجأ اليها هي الاستفادة من امكانيات هذه المجاميع لخدمـــة الرجعيـــات الخليجية الاخرى ، ولذا بدأت البحرين تصدر المدرسيـــن

والموظفين الى الامارات والسلطنة ، وتمارس مخابرات تلك الدويلات الرقابة المشددة على هذه العناصر خوفا من العدوى التي قد تلحق بالاخرين !!

وعلى الصعيد الاقتصادي بدأت الامارات الغنيـة والمملكة السعودية تضع المشاريع وبرامج المساعدات لانتشال البحرين من ازمات السكن والبطالة وتقديم بعض المساعدات الماليـــة للمشايخ ليكونوا في مستوى اخوانهم الخليجيين !

ان ذلك يفسر تنازل السعودية عن عائدات حقل ابو سعفة التي وصلت الى ٥٠ مليون دينار لهذا العام

ويفسر المشاريع المشتركة الاقتصادية ابتداء من مصنـع الاسمنت والجسر ، والحوض الجاف بالاضافـــة الى ازالة الضرائب الجمركية بين البلدين ·

كما يفسر المساعدات التي وصلت عدة مئات الملاييـــن للمساهمة في حل مشاكل الاسكان ·

كما ان احدى الدول الخليجية قد اقترحت تشكيل صندوق «اعانات» لمساعدة البحرين من العائدات النفطية الهائلة التي ترد على الامارات ، والاتفاق على اعتبار البحرين هونغ كونغ للمنطقة يحلل فيها ما يحرم في الامارات الاخرى ليحصل تجارها وشيوخها بعض الارباح !!

وتسير الكويت في هـــذه السياسة بهدف ربط الامارات مع بعضها البعض من خلال شركة ملاحة مشتركة، وبنوك مشتركة وعملة مشتركة ·· الى غيرها من المشاريع التي طرحتها الورقة الكويتية منذ عام ١٩٧٢ على دويلات الخليج · واذا كان هذا التوجه يعبر عن طموح البرجوازية العقارية والتجاريـــة الكويتية للحصول على المزيد مـــن الاربـــاح في مضاربات الاراضي والعقارات والصفقات المالية، فان ذلك يخيف تجار البحرين (الكومبرادور والعقاريين) الذين لا يستطيعـــون منافسة ارباب المال الكويتيين ، ويطالبون بالمزيد من الحماية

لهم حيث عبرت عن مصالحهم جهارا جريدة اخبار الخليج البحرانية (١٧) ٠

ان الحركة الثورية لا تقف ضد المشاريع المشتركة لدويلات الخليج خاصة في الميدان الاقتصادي ، فالسوق المشتركة ، والغاء القيود الجمركية والغاء الحواجز القانونية التي تفصل بين شعب المنطقة ، كلها عوامل تصب في خدمة التطور الاجتماعي اللاحق وتلاحم الحركة العمالية والثورية بشكل افضل ، لكنها في الوقت ذاته تدرك ان الرجعيين يعملون على انقاذ بعضهم البعض بتقديم المساعدات والتنسيق فيما بينهم وامتصاص بعض الاورام ، مستفيدين من الثروة النفطية الهائلة ، ومن الكثافة السكانية القليلية ومن خبرة الرجعيات العربية للمساهمة في خلق اجهزة قمعية لمواجهة الحركة الثورية ٠

ولذلك فان المشاريع المشتركة والمساعدات التي تتدفق على حكومة البحرين والتي قد تخدم شرائح اجتماعية اكبر من السابق ، قد تفيد الطغمة الحاكمة في الظرف الراهن في مواجهتها للحركة الثورية بحيث تبدو للجماهير بانها تقدم حلولا صحيحة لهم في ميدان السكن وتخفيف ازمات الغلاء وما شابه وتضع اللائمة على الحركة الثورية التي تخلق امامها المزيد من المتاعب ، ولكننا على يقين تام بأن التناقض الحاد بين شعبنا بطبقاته الوطنية وقواه التقدمية من جهة وبين الطغمة العميلة واسيادها الامبرياليين لا يمكن ان تطمسه الحلول الكسيحة العرجاء لكل الامور التي يعالجونها ، ولذلك فانهم يضعون باستمرار العصي في وجه تلاحم الجماهير الشعبية ويحتفظون بالقوانين والنظم التي تباعد بين شعب الامارات بعضها البعض في الوقت الذي يوحدون الامن والمخابرات ويتعاونون الى اقصى الحدود في هذه المجالات ، كما ان الحركة الثورية

مدركة تماما عجز الرجعيين وهذه الاسر العشائرية ان تتخطى واقعها الموضوعي وتتصرف بوحي المصلحة الشعبية ، حيث ان ذلك يقضي على مقومات وجودها ولذلك فان هذه الاسر تدفع بالمشاريع التي تضاعف ارباحها وارباح شركائها المحليين ٠ ورغم هذه الحقيقة ، فان التناقضات تبرز وبحدة بينهم لاختلاف مصالحهم كما لاحظنا في مسألة الملاكين العقاريين الكويتيين والبحرانيين ٠

اذا كانت السلطات الرجعية المحيطة بالبحرين تعمل على الاسهام في حل مشاكل السلطة البحرانية وتقديم المسكنات للجماهير التي تشكو من الازمات السياسية والاقتصادية الحادة ، فان هذه المسكنات وهذه المساعدات الهائلة تصب بغالبيتها في جيوب كبار افراد الاسرة والكومبرادور والملاكين العقاريين النهمين على المال بشكل جنوني ٠ ولذلك ورغم الهجمة الرجعية في اغسطس والدعوة الهائلة بحل مشاكل الجماهير المعيشية ٠٠ فان الصحف الشديدة الولاء للنظام لم تستطع ان تسكت طويلا على الفضائح التي تزكم الانوف بعد سبعة اشهر من الوعود الخلابة حيث تقول صحيفة الاضواء القريبة من السلطة : « ان مشروعات الدولة لا يجري انجازها كما ينبغي ، بل ان غالبيتها ان لم تكن جميعها تسير خطواتها التنفيذية بطيئة متكاسلة اشبه ما تكون بزحف السلاحف ٠ كذلك الكلام حولها يطول ويجتر كما تعمر السلاحف دون تنفيذ ٠

"وهناك مشروعات تناولتها دراسة الخبراء واقرتها المؤسسات الاستشارية ووضعت تصميمها وقيمت تكاليفها على اساس الفترة الزمنية التي قدرت لاستكمال خطواتها التنفيذية ٠ وتبعا لكل ذلك حصل الخبراء على عمولتهم والمؤسسات الاستشارية على حصصها في التكاليف بالكامل وتلقى المهندسون والمصممون اجورهم باهظة التكاليف لكن

لا تنفيذ ، وانما تسعى حثيثا كل تلك الدراسات والتصاميم والرسومات الى الاضابير والادراج ·· وتضييع اموال الدولة هباء ·· وحين يراد لتلك المشاريع ان تبعث من جديد · وان ترى النور فانها تتطلب دراسات اخرى وتقييم للتكاليف من جديد ·· فالمشروع الذي يكلف بالكاد ٢ مليون اصبحت تكاليفه بعد طول هذا الاحتجاز تزيد عن ٦ ملايين او اكثر» (١٨) ·

اما حول المساعدات التي تقدم من الدول الخليجية ، فقد اكتشفت احدى الدول ان المساعدات التي تقدمها لبعض المشاريع تضيع في منتصف الطريق ! ووجدت ان افضل وسيلة «لمساعدة» البحرين هو الصرف المباشر على المشاريع التي يتفق عليها ··

نتائج هذه السياسة الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي

كنتيجة لسياسة الانفتاح الواسع تدفقت الشركات الانشائية والبنوك وشركات التأمين والعديد من احتكارات النفط والشركات المتعددة الجنسيات لتنهب ثروة البلاد ، وتجعل من البحرين مركزا لنهب ثروات المنطقة وعائداتها النفطية · ولم يكن هم البرجوازية المحلية سوى لعب دور الوسيط والوكيل لهذه الاحتكارات الاجنبية لقاء عمولات معنية، وبدأت تتجه ايضا الى كافة ميادين الخدمات لتقدمها لهذه الشركات ، وكان سوق العمل مجالا واسعا للربح الفاحش · وقد برزت الكثير من الشركات المحلية التي تستورد الايدي العاملة الاجنبية لقاء ارباح فاحشة تصل الى ٢٠ بالمئة او اكثر من دخل العامل الاجنبي وخاصة الهنود والباكستانيين ، ويحصل هؤلاء الموردون على تسهيلات كبيرة من كبار المسؤولين في وزارة العمل وغيرها للالتفاف على

القوانين التي وضعتها السلطة لستر هذه العمليات الاجرامية ولقد شاركت الحكومة في هذا الميدان حيث صرح وزير التنمية عام ١٩٧٢ بان لدى الحكومة النية لاستيراد ٧٠٠٠ عامل فني من الباكستان (١٩) ، وتشير الارقام التي تنشرها وزارة العمل بأن هناك ٥٧٩٠ عامل حصلوا على تأشيرة لدخول البحرين في الفترة الواقعة ما بين يناير واغسطس ١٩٧٥ فقط . كما ان الاستغلال البشع والظلم الكبير الذي يلحق بالقطاعات العمالية الاجنبية وخاصة الهندية ، قد دفع تلك الحكومات الى وضع قيود صارمة للهجرة الى الخليج ، مما اضطر وزير العمل في حكومة اغسطس العميلة الى السفر الى الهند للتباحث في هذا الشأن مع السلطات الهندية والاتفاق على صيغة معينة لاستيراد الايدي العاملة من هناك .

ان سياسة التخبط والفوضى التي تسير عليها السلطة في هذا الميدان والمرتكزة اساسا على حرية التجارة والانفتاح الواسع لا يجعلها ـ حتى في حالة وجود جهاز اداري نشط غير هذا الطاقم الحكومي المترهل ـ قادرة على التكهن بالاوضاع المستقبلية ، فحيث ان المجال مفتوح لكل من يريد التجارة والاستثمار دون اية شروط ، فان التبعات الاجتماعية لا يمكن التكهن بها على الاطلاق ، مهما اتحفنا المسؤولون بتصريحات يصورون فيها انفسهم وكأنهم يعرفون مجرى الاحداث الى سنوات طويلة ، وتأتي تصريحاتهم اللاحقة لتكذب التصريحات السابقة ، وهلم جرا .

واذا كانت سياسة السلطة الفعلية هي ترك الحبل على الغارب في ميدان العلاقات العمالية فان الشركات ورجال الاعمال وكبار المسؤولين يتجهون اكثر فأكثر لاستيراد المزيد من الايدي العاملة الاجنبية ، مبررين خطوتهم هذه بالاسباب التالية :

١ ـ ان العامل البحراني اقل مستوى من العامل الاجنبي من الناحية الفنية !

٢ ـ ليس هناك ايدي عاملة محليـــة تستطيع ان تلبي متطلبات الخطط الصناعية والانشائية الواسعة في البلاد ·

٣ ـ ان العامل المحلي لا يتحمل الاعباء والمتاعب التـــي يتحملها العامل الاجنبي ! وانه كسول ومهمل لعمله الخ·· من التهم التي يكيلهـــا له وزير التنميـــة الى يوسف كانو وشركائه (٣٠) ·

لكن هذه المبررات تتهاوى امام الارقام والحجج الدامغة التي تثبت تآمر السلطة مع الاحتكارات والكومبرادور المحلي ضد الايدي العاملة المحلية ، لاسباب سنكشفها بعد قليل ·

ان السياسة الاقتصادية الصحيحة هي تلك التي تُبنى على امكانيات البلاد البشرية والمادية وتطور الامكانيات البشرية الى الحد الاقصى ، وربط التعليم بالسياسةالاقتصادية لتلبية متطلباتها لكننا نجد ، ورغم مرور اكثر من ٥٥ عاما عـلى بداية التعليم في البحرين ان نسبة الامية في بلد لا يتجاوز الربع مليون ، ويزيد دخله من عائدات النفط عن ١٣١ مليون دينار ، تصل الى ٦٠ بالمئة ، وتكشفلنا الارقام التالية مقدار الاهتمام الحقيقي من قبل السلطة بهذا الجانب رغم تبجحها الكبير بأن مخصصات التعليم قد تجاوزت ٢٠ بالمئة مـــن الميزانية العامة لعام ١٩٧١ مثلا (راجع جدول رقم ٣) ·

هـذه الارقـام الكبيرة في نسبة الاميين لم تدفع السلطة الى اجراء حملة واسعة لمحو الامية ومن اجل رفع المستوى التعليمي لجماهير الشعب ، بل وجدت في نهاية المطاف ان الطريقة المثلى التي يمكن الاقتداء بها هي الاسترشاد بالبرامج البالية المطبقة في السعودية ، وجلـــب مدرسين وخبـــراء «لتطوير» برامج التربية في البحرين · وعدم الاهتمام الجدي بهذا الجانبالا بمقدار ما يفيد دعايتها والمنتفعين من وراءها

	٥٩			٦٥			٧١		
	الاميون	المجموع	٪	الاميون	المجموع	٪	الاميون	المجموع	٪
الرجال	٣٠٩٦٤	٤٧٢٥٨	٦٥ر٥	٣٧٥٦٩	٥٨٨٠٠	٦٤ر١	٣٤٥٩٨	٦٨١٦٢	٥١
النساء	٣١٢٩١	٣٦١١٤	٨٧	٣٥١٥٨	٤٢٩٩٣	٨٢ر٢	٣٧٣٨٠	٥٢٢٧٦	٧١
المجموع	٦٢٢٥٥	٨٣٣٨٢	٧٤ر٨	٧٢٧٢٧	١٠١٧٩٣	٧١ر٨	٧١٩٧٨	١٢٠٤٣٨	٦٠

جدول رقم (٣)
يبين عـــدد السكان الاميون فوق ١٤ عاما ونسبتهم الى عدد السكان حسب فئات العمـــر والجنس (٢١) ٠

اما على الصعيد الاخر ، فان هناك طاقات ضخمة من الجماهير معطلة بحجج واهية سواء لاسباب سياسية او تحت اية ذريعة يبتكرها رجال الاعمال الاجانب والمحليين ووزارة العمل بحيث تبقى جانبا ضخما من الجمهور خارج سوق العمل ، بالاضافة الى الاهمال المتزايد للمرأة البحرانية وازدراءها وعدم افساح المجال لها لتمارس دورها الانتاجي .

ان سياسة التشغيل تكشفها الارقام التي يتضمنها الجدول رقم ٤ .

ان هذه الارقام لا تكشف كل الحقيقة ، حيث ان الالاف من العمال البحرانيين ، وكذلك العمال الاجانب يعيشون بطالة مقنعة ، او عمال مؤقتين يمكن لرب العمل وخاصة المقاولين ان يسرحونهم وقت ما يشاءوا ، ولن يجد هؤلاء العمال عند وزارة العمل سوى المماطلة والتحويل على شركات اخرى ضمن لعبة يتفق عليها بين كبار المسؤولين والمقاولين ومدراء الشركات الاجنبية .

لتوضيح المزيد من الصورة حول سياسة تشغيل الايدي العاملة نستعرض تطور تشغيل الايدي العاملة منذ ١٩٥٩ حسب الاحصائيات التي نشرتها السلطة (انظر جدول رقم ٥) .

وحيث لا توجد ارقام عن الايدي العاملة بعد ١٩٧١ حيث لم تقم الحكومة للوقت الحاضر بأية احصائيات فاننا نورد مجموع بطاقات العمل التي اصدرتها وزارة العمل منذ ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ لتبيان التدفق في الايدي العاملة الاجنبية تحت سمع وبصر الوزارة التي تدعي حرصها على مصلحة العامل المحلي .

جدول رقم ٤ (٣٢)

السكان ما فوق ١٤ عاما تبعا لنوع النشاط ـ والبطالة لعام ٧١

	فعال اقتصاديا				غير فعال اقتصاديا	في المدارس والمعاهد والجامعات	العاطلين	المجموع	٪
	يعمل	عاطل							
		المجموع	يبحث عن عمل لاول مرة						
البحرانيون	٣٤٤٧٧	١٤٧٣	٥٧٢		٥٩٠٣٦	١١٢٤٣	٤٩٢٦٦	٩٩٩٨٦	٥١
الرجال	٢٤٤٧٧	١٤٢٥	٥٢٥		١٢٨٢٥	٦٧٦٦	٧٥٣٤	٤٨٩٢٧	١٥٫٥
النساء	١٨٠٠	٤٨	٣٧		٤٦٢١١	٤٥٢٧	٤١٧٣٣	٤٨٠٥٩	٨٧
الاجانب	٢١٩٩٧	٢٥٤	١٣٩		٦٦١٩	٦٩٧	٦٢٧٦	٢٨٩٧٠	٢٨٫٨
الرجال	٢٠٦١٢	٣٢٨	١٣٤		٨٩٢	٢٨٧	٨٤٣	٢٠٨٤٢	٤
النساء	١٣٨٥	١٦	٥		٥٧٢٧	٢١٠	٥٤٣٣	٧١٢٧	٧٦
المجموع	٥٨٤٧٤	١٨٢٧	٧١١		٦٥٦٥٥	١١٩٤٠	٥٥٥٤٢	١٢٥٩٥٦	٤٤٫٣

جدول رقم ٥ يبين وضعية الايدي العاملة البحرانية والاجنبية في البلاد (٢٣)

السنة	١٩٥٩		١٩٦٥		١٩٧١	
	بحريني	اجنبي	بحريني	اجنبي	بحريني	اجنبي
مجموع الايدي العاملة	٢٩٨٧٥	١٥٦٣٠	٣٠٢٣٦	٢١٠١٥	٣٧٩٥٠	٢٢٣٥١

جدول رقم (٦) يبين عدد بطاقات العمل التي صرفت من الوزارة ٠ (٢٤)

السنة	بحريني	اجنبي
١٩٧١	٩٣٧٢	٧٨٨١
١٩٧٢	٣٥٧٨	٣٧٩٥
١٩٧٣	٣٣٤٠	٦٨٧٧

وخلال مناقشات المجلس الوطني لموضوع الايدي العاملة او رد وزير العمل الارقام التالية كارقام اولية حيث قال : ان القوى العاملة في البحرين تقدر بـ ٦٨ الف عامل منهم ١٨ الف من موظفي الحكومة و ٢٠ الف من موظفي وعمال الشركات (١٢٤ مؤسسة) و ٣٠ الف من العاملين في مهام اخرى (٢٥) ٠

كما اورد مندوب النهار معلومات مفادها : « في البحرين ٦٠ الف طالب وطالبة يرزحون تحت اعباء المناهج النظرية الكلاسيكية ، بينما هناك ٣٥ الف عامل اجنبي من بينهم ١٠ الاف هندي و ٧ الاف عربي و ٣ الاف بريطاني واخرون من جنسيات مختلفة (٢٦) ٠

ويمكن لهذا القول ان يوجز فعلا السياسة التعليمية التي تسير عليها الحكومة والتي تريد تخريج نصف اميين ، ولا تبدي ادنى اهتمام بتطوير التعليم الا على طريقة السعودية ، وتتبع سياسة ديماغوجية في ميدان التعليم الفني ، ولا تتوانى عن طرد المدرسين عندما يبدون قلقهم وتذمرهم من البرامج التعليمية التي لا تزال تسير كما كانت ايام الحماية البريطانية ، دون ادنى تخطيط لربط التعليم بالاقتصاد وتوجيهه ٠

ان اهتمام السلطة بخدمة الاحتكارات والشركات الاجنبية وعدم تطبيقها لاي قانون محلي لترغيبها المتزايد للبقاء في

البلاد فقط ليربح اصحاب العمارات والتجار من وراء رجال الاعمال في هذه الشركات قد كشفته احصائيات السلطة ذاتها والتذمر الشديد الذي يسود المقاولين المحليين (جدول ٧)

اما شركة برون روت فان عدد المستخدمين الاجانب اربعة اضعاف المستخدمين البحرانيين (٢٨)٠ من مجمل هذه الارقام حول القوى البشرية الموجودة في البلاد الى الطاقات المعطلة نكتشف تماما بأن المشكلة الاساسية في استيراد الايدي العاملة لا تعود الى قلة الايدي العاملة المحلية ، ولا الى تدني مستواها الفني(٢٩) بل الى اسباب اخرى ابرزها : ـ

١ ـ ان السلطة الرجعية والشركات الاجنبية في البحرين لا تطيق وجود الطبقة العاملة البحرانية المتماسكة ، فقد اختبرتها من خلال المواجهات منذ ١٩٣٨ مرورا بالخمسينات والستينات ، بأنها طبقة ثورية عنيدة في مطاليبها وتملك نفسا نضاليا طويلا ، ومستعدة للبذل والعطاء ، لذا عملت على تمزيق الوحدات العمالية الكبيرة ، مستعينة في ذلك بخبرة الامريكان في شركة "بابكو" متبعة الاساليب التالية : ـ

أ ـ تحويل ما يمكن تحويله من العمال الى قطاع المقاولين باقالتهم من اعمالهم تحت حجة انتهاء العمل او قلته ، ثم تستعين بالمقاولين ليجلبوا لها ذات العمال او غيرهم ليقوموا بالاعمال الدورية كالصيانة مثلا ٠ واصبح آلاف العمال متنقلين من هذه الشركة الى تلك ، مع ايام او اشهر بطالة في اغلب الاحيان مما يضطر بعضهم الى الهجرة الى الخارج او التحول الى قطاعات اخرى كموظفين في جهاز الحكومة٠

ب ـ نقل عمال بعض الشركات كشركة «بابكو» الى شركة اخرى كشركة « البا » تحت ستار حاجة الاخيرة الى عمال مهرة ، وضرورة الاستفادة من الطاقات الوطنية !٠٠ ثم

الشركة	نسبة الاجانب
شركة البحرين لزلاقة السفن	٨٤٪
شركة باسريك	٨٠٪
شركة فيليب هوزمن	٦٠٪
ميدل ايست انجينزنغ	٦٠٪
مؤسسات الزياني	٥٥٪
الشركة الافريقية	٥٠٪
مؤسسات يوسف احمد كانو	٤٥٪

جدول رقم ٧ يبين نسبة المستخدمين الاجانب في الشركات التالية (٢٧)

يكتشف العامل بأن « بابكو » قد حولته نهائيا الى « البا » وان الشركة الاخيرة قد استخدمته بشكل مؤقت ويمكنها التخلص منه حال انتهاء اعمال الانشاء !

ج ـ الاعتماد الشديد على الاتمتة ، وتسريح الكثير من العمال بحجة ان الآلة قد حلت محلهم • مما يوضح ان الهدف الاساسي من وراء جلب هذه الاحتكارات ليس ايجاد وظائف ومجالات عمل ، بل الربح السريع والفاحش في اغلب الاحيان •

٢ ـ ان وجود طبقة عاملة محلية متماسكة يعطيها القدرة على فرض مطاليبها بقوة • ولقد ثبت هذا من تجربة اعوام ٥٤ ـ ١٩٥٦ حيث كان عمال بابكو اليد الضاربة للحركة الوطنية • لذلك ، ولمواجهة هذه الوضعية تعمد الحكومة والشركات الى تطفيش العمال وتسريحهم ، وجلب عمال اجانب من مناطق غير عربية لخوفها من سرعة التماسك بين عمال البحرين واشقائهم العرب ، وتفضل الاستعانة بالهنود والباكستانيين بشكل اساسي ، مغذية في اوساطهم التخوف من التسريح ، خاصة ان الكثير منهم يأتون اما بطريق التهريب باشكاله المتعددة او من خلال عقود مع مقاولين متخصصين لاستيراد الايدي العاملة ، ويقوم عملاء السلطة بزرع المزيد من الخلافات بتغذية النزعة الشوفينية ، وتصوير العمال الاجانب وكأنهم سبب المصائب ، وعلة العلل التي يعاني منها العمال البحرانيين ، مبعدين الانظار قدر الامكان عن حقيقة توجهات السلطة والرأسماليين الاجانب والمحليين الذين لا يعترفون الا بمقدار فائض القيمة التي يحصلون عليها من وراء العامل بغض النظر عن جنسيته •

٣ ـ لقد ادركت السلطة ان الطبقة العاملة تقف في مقدمة الصفوف في النضال الوطني ومن اجل الديمقراطية • وان الترقيعات التي ادخلتها السلطة على اوضاعها عقب كل انتفاضة

قد سحبت قطاعات واسعة من الفئات الاخرى وخاصة البرجوازية ، وبرزت الطبقة العاملة تقدم المزيد من المناضلين من اجل الحرية السياسية ، ومن اجل حقوقها المطلبية ، ولذلك تعمل السلطة على خلق ارستقراطية عمالية ، وجلب المزيد من العمال الاجانب الذين تبعدهم اختلاف اللغة عن التفاهم السريع • وتعتقد انها تستطيع القضاء على الحركة الوطنية بمقدار ما تفتت وتمزق الحركة العمالية بشكل اساسي •

٤ ـ ان الشركات الاجنبية ومن وراءها الوكلاء المحليين وعلى رأسهم كبار افراد الاسرة الحاكمة ، يريدون جني المزيد من الارباح ، وتشغيل العمال تحت اقسى الظروف ولساعات طويلة وباجور متدنية ، مما يلقي المعارضة الشديدة من قبل العمال المحليين ، ولذلك تعمد الى جلب العمال من الخزانات البشرية التي تشكو من البطالة في الهند وباكستان وغيرها ، حيث يأتي العامل الاسيوي ويحصل على اجور اكبر بكثير من تلك التي يحصل عليها في بلاده ومستعد ان يعمل الساعات الطويلة خوفا من التسريح ويفكر في بداية الامور بالفروق في تحويل العملة ووضعيته في بلاده ، مما يضعف من روحه الثورية • والمردود الحقيقي لمجمل هذه العملية هو المزيد من الارباح للشركات والمقاولين والوكلاء المحليين •• اي ذلك الحلف الجهنمي من القوى الاجنبية والمحلية التي تمتص قوة عمل العامل وتزرع الخراب والفساد وسط صفوف الطبقة العاملة بتشجيعها للنعرات الشوفينية والطائفية والاقليمية وغيرها •

ان نتائج هذه السياسة قد انعكست على المطالب التي رفعتها الاضرابات العمالية طيلة السنوات الماضية والتي تركزت على بحرنة الوظائف ، فبالرغم من ايماننا العميق بوحدة الطبقة العاملة ومصالحها المشتركة ضد الشركات الاجنبية وضد السلطة الحاكمة ، فان الشعارات التي رفعتها الطبقة العاملة

البحرانية كانت تهدف بشكل اساسي الى تعرية هـــذا النظام العميل المرتبط بالامبريالية العالميـــة والذي يلبي مصـــالح الاحتكارات ولا يرد لها طلبا • والذي يلعب عـــلى التناقضات الثانوية وسط الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة في الوقت الذي يرفع شعارات ويسن قوانين لا تجـــد لها طريقا الى التنفيذ •• وانما الى سلة المهملات ويصبح شعار حماية العامل المحلي شعارا للاستهلاك المحلي ، في الوقت الذي نجد وزير العمل يعقد الصفقات مع البلدان الاجنبيـــة الاخرى لاستيراد المزيد من الايدي العاملة • وفي الوقت الـــذي تطرح السلطة بانها تضع افضلية للعامل العربي على غيره ، فانها تمارس العكس ، حيث تمارس سياسة ارهابيـــة ، ومضايقات شديدة بالاضافة الى التشدد في منح تراخيص العمل والاقامة للعمال العرب الى الحد الذي باتت البحرين اقل امارة يوجد فيهـــا عمال عرب ، (غير بحرانيين).في الوقت الذي تردد السلطة شعار العروبة والتعاون العربي •

رغم المطالب التي طرحتها الطبقـــة العاملة منذ ١٩٧١ بعد « الاستقلال » لتأسيس اتحاد لعمال البحرين ، ثم المحاولات التي بذلتها بعض الاطراف لتأسيس نقابات ، الا ان السلطة قد وقفت بالمرصاد لاي مشروع يهدف الى رص صفوف الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها المطلبية ، واثبتت بموقفها الرجعي ، تخلفها الشديد وضيق افقها وعدائها المستفحل للحركة العماليـــة والجماهيرية • وتتصور بان بامكانها حل مشاكل العمال عبر اساليب وقنوات تخلقها رغما عـــن ارادة العمال وتفرضها عليهم •

ان الطبقة العاملة البحرانية قـــد رفعت شعار النقابات والاتحاد العمالي وبذلت الكثير من الجهود وقدمت التضحيات لتنتزع حقها في تشكيل نقابات لا تهدف من وراءها الى اسقاط السلطة السياسية ، بل وبالدرجة الاساسية للدفاع عن حقوق

العمال امام استهتار واستغلال الشركات البشع ، وقد اتضح للطبقة العاملة اهمية النقابة منذ الايام الاولى لوجود شركة النفط عندما اكتشف العمال بحسهم العفوي ان «اليد الواحدة لا تصفق » وان مطالبة عامل واحد بزيادة راتبه لا يمكن تحقيقها دون المطالبة بزيادة الاجور لجميع العمال ·· واتضحت لديهم ان الوحدة العمالية قوة كبيرة في وجه الاحتكار النفطي الذي يعملون فيه ·· ورغم ان هذا الشعار ـ المطلب قد اصبح له ما يقرب من ٤٠ عاما في البحـــرين ، فان العقليـــة العشائرية والاستبداد والسعي وراء الربح السريع وتقديم كل ما يرضي الاحتكارات والرساميل الاجنبية قد لعب دورا كبيرا في رفض السلطة العميلة لهذا المطلب ···

أن عدم استجابة السلطة لمطلب العمال المحليين في التنظيم النقابي ، وسعيها المتواصل لتمزيق صفوف العمال ، ومحاولاتها الحالية لتشكيل نقابات على مزاجها ، ليس هو كل نتـــائج سياستها على هذا الصعيد ، فقـد ولدت سياستها الاقتصادية التي تخدم اساسا مصالح الاحتكارات ووكلائهم المحليين الى جملة من الازمات المحلية ابرزها مشكلة السكن والغلاء ، وتردي الوضع الصحي ، وانتشار الامراض وندني مستوى الخدمات للمواطن ·

في جميع المناسبات تتحدث السلطة عن ترحيبها الحـــار بالرساميل والشركات والمؤسسات الاجنبيـــة ، في الوقت ذاته تتحدث عن انها وضعت قيود عـــلى استيراد الايدي العاملة الاجنبية ، وتعمل على تطوير الكفاءات المحلية ··· ولكن الواقع عنيد ويعبر عن شيء آخر · انه لا يمكن للسلطة ان تتبع سياسة الباب المفتوح للاحتكارات في الوقت الذي تقنن جلب الايدي العاملة · فحيث الهدف هو الحصول على المزيد من الارباح ، فان البرجوازية المحلية تستفيد من العمولات التي تحصل عليها من الاحتكارات وايضا من تجارة الايدي العاملة الاجنبية التي

تبلغ ارباحها اضعاف اية تجارة اخرى (٣٠) ٠

ولكن السلطة التي ارتكزت في فترات سابقة على السياسة البريطانية التي تفتح الباب بدرجة صغيرة ، وتعمل الآن على فتح الباب على مصراعيه قد واجهت مشاكل السكن بطريقة يصعب عليها حلها ، مهما حاولت الانظمة الخليجية التي تعاني من ذات المشكلة (٣١) ان تقدم الاموال والمساعدات ٠ ان جوانب هذه المشكلة التي سنتناولها في موضوع خاص يمكن ايجازها في الجوانب التالية :

١ ـ رجال الاعمال وحاجتهم الى فيلات وشقق فخمة ٠ وهذا ما يعمل خليفة بن سلمان وزمرة الملاكين العقاريين الكبار على تلبيته من خلال مشاريع الردم ، وتصفية الاراضي الزراعية وغيرها ٠

٢ ـ العمال الكادحين الذين جاءوا من مناطق مختلفة والذين يعيشون حالات مزرية حيث يتكدس العشرات منهم في العشش او داخل اسوار من الطابوق او في بيوت رثة ويتعاونون على تقديم الايجارات الباهظة ٠

٣ ـ الحاجة المتزايدة للسكن عند المواطنين ذوي الدخل المحدود سواء لتزايد عدد العائلات في البيت الواحد او كون الكثير من العائلات الكادحة تعيش في بيوت الايجار منذ فترة طويلة ولا تملك اي عقار ٠ ومع تزايد تدفق رجال الاعمال والعمال الاجانب ارتفعت الايجارات بشكل فاحش الى درجة يضطر العامل ان يصرف ما يقرب من نصف راتبه على السكن !

٤ ـ اهمال السلطة للمناطق الريفية والبعيدة عن العاصمة (رغم صغر مساحة البحرين) وتركيزها على المدن الاساسية للفوائد الجمة التي تجنيها من وراء هذه السياسة ٠ كما تتجه في الوقت الحاضر الى ردم المناطق البحرية وكأنه لا توجد اراض صالحة للسكن ، وهدفها خدمة الشركات ووكلائها والدخول في مضاربات مالية على الاراضي الجديدة والفنادق

والعقارات التي ستقام عليها ·

ان التخبط في مشاريع السلطة يتجلى في هذا الميدان بشكل صارخ ، فخلال مناقشات المجلس الوطني عام ٧٤ ، اعلنت لجنة الغلاء بان البلاد بحاجة الى ١٠٠٠ وحدة سكنية (٣٢) لحل مشكلة الاسكان · وعندما حلت السلطة المجلس الوطني ، صرح وزير الاسكان بان البلاد بحاجة الى ١٥ الف وحدة سكنية!! (٣٣) وهكذا خلال سنة واحدة ترتفع تكهنات السلطة الى ١٥ ضعفا واذا كانت تجهل حاجة المواطنين في هذا الميدان ، فلا شك ان جهلها بالنواحي الأخرى كبير للغاية ·

ان حكومة اغسطس العميلة تدعي بانها قادرة على حل مشكلة الاسكان خلال فترة وجيزة ، ولكن المواطن الذي لا يزال يسمع وعودا يتساءل عن المشاريع التي ستبنيها السلطة رغم مرور اكثر من ٧ اشهر على الوعود التي قطعتها على نفسها !

ولم تقتصر الازمات في الميادين التي تطرقنا اليها بل شملت كافة الميادين :

١ ـ الميدان الصحي ، فالاف من العمال الاجانب الذين يردون الى البلاد من خلال المقاولين والذين يتكدسون بالمئات في الاحياء الضيقة والشوارع والمساجد ،تتفشى فيهم الامراض المعدية ولا تحرص السلطة على الاهتمام بهذا الجانب لانها قادرة بقوانينها التعسفية ان تسرح وتطرد اي عامل اجنبي ، كما لا يهمها صحة الكادحين الذين تريد الخلاص من اعدادهم المتزايدة،ولا يقتصر الميدان الصحي على هذا الجانب بليتعداه الى عجز المستشفيات التي بنيت في مراحل سابقة وضمن ظروف اخرى عن سد العجز الذي يشكو منه المواطنون ، ورغم الدعاية الصاخبة عن المشاريع الصحية الكبرى ، فان النية تتجه الى اقامة مستشفى خاص للاسرة الحاكمة ، وفتح المزيد من العيادات الخاصة التي لا يستطيع العمال وبقية الكادحين التردد عليها ·

كما ان سياسة الردم التي تقوم بها الشركات قد خلقت ازمات في الحورة ورأس رمان وكافة المناطق الساحلية حيث فاضت المجاري ، وانتشرت الروائح والاوبئة في تلك المناطق ·

اما على صعيد الاهتمام بالقمامة ، فيكفي ما قاله الخبير البريطاني الذي هرب بعد شهر واحد من دراسته لمشكلة القمامة في البحرين « لا ادري هل اصبحت البحرين مركز لتجميع القمامة في الخليج ؟ » ويصر وزير البلديات بعد ذلك على الحديث بانه سيجعل من البحرين اجمل منطقة وانظفها في الخليج خلال سنتين منذ ١٩٧٤ ·

٢ ـ اما على الصعيد التمويني واسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الاساسية ، فقد ارتفعت بشكل جنوني الى درجة ان المواطن بات عاجزا عن توفير احتياجاته الاساسية واصبح الكثيرين من ذوي الدخل المحدود لا يمكنهم اخذ اكثر من وجبة واحدة اساسية ، في الوقت الذي يحصل الشيوخ على افضل اصناف الماشية كضريبة مباشرة للحاكم ، وفي الوقت الذي يحصل التجار على الارباح الخيالية من وراء تلاعبهم بالاسعار ·

ولم تجد حكومة اغسطس وسيلة لارضاء التجار وامتصاص جزء من النقمة الشعبية الا اعتماد بضعة ملايين من الميزانية العامة وتحويلها الى التجار حتى لا تقل ارباحهم لتباع المواد الاستهلاكية باسعار اقل من السابق ، ورغم ذلك فان البحرين ابعد ما تكون عن ان تكون ارخص بلد في الخليج ، كما صرح حاكم البلاد في بداية العهد اللادستوري الجديد ·

٣ ـ على صعيد تفشي الامراض والانحلال الخلقي والادمان على المخدرات خرجت احدى اللجان الطبية تقول بان هناك ١٠٠٠٠ (عشرة الاف مدمن على المخدرات) في البحرين (٣٤) ، وانها من أعلى النسب في العالم ، اما على صعيد اوكار الدعارة ، فان هذه التجارة رابحة للغاية في سوق الشيوخ ومن

حولهم ، حيث تنشط الكثير من المؤسسات للعمل في هـــذا الميدان ، كما ان كبار الكومبرادور يلبون احتياجات الشيوخ في هذا الجانب لتسهيل معاملاتهم في ميادين متعددة ٠

ان سياسة توجيه الاقتصاد الوطني لخدمـــة الاحتكارات العالمية لاستنزاف خيرات البحرين والخليج ، قد انعكست اثارها السيئة على قطاع الزراعة وصيد الاسماك وكافـــة المجالات التي يعمل فيها المواطنين ، واصبحت البلاد تستورد كافة حاجاتها من الخضروات من البلدان المجاورة ٠ بـل ان السياسة الذيلية قد وصلت الى حد استيراد الاسمـاك من الخارج بكميات كبيرة ، في الوقت الذي تتلاعب شركة صيد الربيان (روس) بمئات والاف الاطنان من الاسمـاك التي ترميها ميتة في البحر ، ولم يكن هـذا الامـــر مقتصرا على مرحلة المجلس الوطني الذي وضعت السلطـة كل اللوم على عاتقه ، بل ان الميزانيـــة الجديدة لعام ١٩٧٦ ، قـــد تضمنت بندا باستيراد الاسماك من نيوزيلندا (٣٥) في الوقت الذي تشير تقارير الامم المتحدة بان منطقة الخليج العربي من اغنى مناطق العالم بالاسماك ، وان كمية ما يستخرج منهـا من جميع بلدان الخليج لا يتعدى ١٠ بالمئة مـــن الامكانيات المتوفرة (٣٦) ٠

لقد الحقت سياسة السلطة وتوجهاتها الاقتصادية الضرر الكبير بالمواطنين في كافة الميادين الاجتماعية التي تحدثنـــا عنها ، وبدلا من التوجه لتنمية القطاعات الانتاجية التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية طاقات البلاد بدلا من تحويلها الى مركز للسياحة والاستجمام والخدمات ، سواء الثروة السمكية او الزراعية او النفطية ٠٠ فان هموم الطبقة الرجعية تدور في مجالات اخرى ٠٠ حيث يفكر كل منهم بزيادة ارباحه بسرعة والتنافس والمضاربة على الاراضي والعقارات والوكالات ٠٠ ويحصد النتائج الوخيمـــة الاقتصاد الوطني والجماهيـــر

الشعبية .

هذه هي الارضية الاقتصادية التي تتحرك على ضوءها القوى الامبريالية والرجعية المحلية المرتبطة معها ، وبالتالي فان كافة المخططات السياسية التي طرحت في السنوات الاخيرة لم تكن الا انعكاسا للصراع الطبقي الحاد في البحرين ، بين الجماهير الشعبية وقواها التقدمية من ناحية ، والقوى الامبريالية وحلفائها من جهة اخرى ، ،كما ان هذه المخططات والمتغيرات السياسية تعبر عن الصراعات بين الدول الامبريالية والرجعية وتصوراتها لترتيب الامن والاستقرار في عموم المنطقة الخليجية ، وحيث ان الامبريالية والبرجوازية بشكل عام لديها اسلوبان في التعامل مع اعدائها الطبقيين : سياسة التنازلات والترقيعات وسحب المزيد من القوى الطبقية الى صفها ، وسياسة الارهاب والعصا والجلاد من جهة اخرى ، فان تغليب هذه السياسة على تلك او العكس يعتمد على مجموعة الظروف في الزمان والمكان المعنيين .

طبيعة التناقضات والصراعات على البحرين :

لقد حددت الجبهة الشعبية طبيعة التناقضات واطرافها في البحرين منذ ان اعلنت بريطانيا عن انسحابها من منطقة الخليج العربي ، وكان تحديدنا بوضوح « ان الامبريالية الامريكية هي الطرف الاساسي في التناقض الرئيسي(٣٧) وبات واضحا ان الامريكان يملكون قدرات على تغيير مخططاتهم وتكتيكاتهم حسب الظروف المستجدة ، وانهم على استعداد لوضع مخطط لالغائه بعد وقت قصير او تعديله اذا ثبت عجزه عن مواجهة الظروف الجديدة ، وهذه المرونة والتحايل الامبريالي يجعل الامبريالية الامريكية اخطر

الامبرياليات التي عرفها التاريخ ، واكثرها شراسة وعداء للحركة التحررية في بلدان العالم الثـــالث وعلى الصعيد العـــالمي ·

وحيث يشكل الخليج اهم حلقة في المخططات الامبريالية، ويتطلب جهودا وتنوعا شديديـــن في البرامـــك والتكتيكات للمحافظة عليه ، فان الامريكان يلقون بالعديد من الاوراق في هذه المنطقة او تلك ، ويرفعون شعارات متعددة لاخفاء حقيقة نواياهم الخبيثة والعدوانية في منطقة الخليج ·

ان الرجعية البحرانية تنظر بقدسية الى الامبرياليـــة الامريكية وتعتبرها حاميـــة لهذه الاسرة الحاكمة بعـــد الانسحاب البريطاني · ولم تتردد في تقديم كافة التسهيلات والخدمات للامبريالية الامريكية ابتداء من قاعدة الجفير التي اخرجتها بطريقة مسرحية ، فمرة تدعي بانها تسد بعض العجز في ميزانية الحكومة ، واحيانا تدعي بأنها جزء من اتفاق خليجي للابقاء على هذه القاعدة كعامل ردع ضـــد «المخربين» واحيانا اخرى تدعي بانها جزء من شبكة واسعة للاتصالات اللاسلكية بين القوات الامريكيـــة في الشرق الاوسط ، ولا يمكن تصفيتها الا بتصفية بقية القواعد (٢٨) · واحيانا اخرى تدعي بأنها لاثبات حسن النية وللتعبير عـــن الصداقة الحميمة مع الامريكان ·· واحيانا تدعي بأنهـــا تضيف قوة شرائية في السوق المحلية ·· وغيرها من التبريرات التي تصب بمجموعها في تفسير السياسات الخيانيـــة التي تسير عليها الحكومة ·

ان الامبريالية تجد في الاسرة الحاكمة البحرانيـــة وفي الكومبرادور والملاكين العقاريين الكبار حلفائها المحليين ، فمن خلالهم تنفذ كافة مشاريعها ، اما الطبقات الرجعية فانها تنظر الى الامريكان على انهم حماة لها من الشعب ولذلـك سمحت للامريكان باقامة قاعدة عسكرية بحريـة هي عبارة

عن مركز القيادة للقوات البحرية العامة في الشرق الاوسط ويوجد بها ٤٧٥ عسكريا امريكيا من بينهم ٣٤٠ ضابطا من رتب متوسطة و ٥٠ ضابطا من رتب كبيرة (٣٩) . وتلعب هذه القاعدة دورها الكبير في ربط القواعد العسكرية الامريكية في البحر الابيض المتوسط مع تلك المتواجدة في ايران والسعودية والمحيط الهندي ، وقد كشف النقاب ذلك وزير الخارجية البحرانية حينما قال : « ان هذه التسهيلات مكملة للتسهيلات الاكبر الممنوحة للامريكيين من قبل دول اكبر في المنطقة ، واذا قررت هذه الدول ان تلغي هذه التسهيلات من اراضيها **فان القاعدة في البحرين ستصبح ذات جدوى ويصبح من السهل الغائها** » ! (٤٠) وحينئذ تتداعى الكرامة الوطنية امام المصلحة المادية ، وتسخر الاولى لمصلحة الثانية ، فلا عجب عندما نسمع وزير الدفاع يقول بأن البحرين مستعدة لتقديم تسهيلات مشابهة لدول صديقة كتلك التسهيلات التي نعطيها لامريكا في الجفير (٤١)

ورغم هذه التصريحات المكشوفة التي تعبر عن الارتباط الوثيق بالامبريالية الامريكية وبكامل المخطط الامبريالي ، فان الحكومة التي تعود اركانها على الكذب المستمر لا تخجل ان تلبس لباس الفروسية وتحمل سيف عنترة لتدعي بانها ستدافع عن ارض الوطن عندما يكون عليها اعتداء خارجي . يقول وزير الخارجية في معرض رده على سؤال احد النواب عن الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التهديدات الامريكية : « ان حكومة البحرين اولت الموضوع **كل الاهمية** التي يستحقها وتدارسته مع الجيران الاشقاء في المنطقة وقد اعلن الاخوان في هذه المنطقة عن السياسة المحتملة ان تكون ردا على اي غزو **مزعوم** ! والبحرين ملتزمة اولا بالمشاركة في كل ما يقوم به الاشقاء من اجراءات وتدابير حاسمة . ثانيا اننا لا نميز بين احتلال النفط واحتلال الوطن ككل .

نحن نعتبر اي غزو على اي منطقة من الوطن بمثابة احتلال بغيض واننا لن نقبل مثل هذا الاعتداء ولسوف نقاوم هـذا الاجراء ايا كان نوعه لان اي شبر في الوطن هو الوطـن نفسه وبأسره !

اما من الناحية الفعلية والامنية فاني اؤكد ان حكومـة البحرين لديها كل المقومات لتنفيذ كل اجراء موحد لمقاومـة اي غزو اجنبي مزعوم واؤكد للاخوان بأن هذا الموضوع قد اوليناه بالغ العناية والجد واننا سنقاوم ونصد بقوة ولـن نسمح بأي محاولة للتدخـل في امورنا او المساس بسيادتنا بأي شكل من الاشكال » (٤٣) · ليعذرنا القارىء على هذا المقتطف الديماغوجي الطويل فقد كان ضروريا لمعرفةعنتريات السلطة ·· وعلى من توجه حقيقة اسلحتها · للعلم ليس لهذه الدولةالتي تريد صد العدوان الامريكي ايةقوة بحرية او طيران وتجري اعتقالات داخل قواتها المسلحة بين الفترة والاخرى، ولا تزيد قواتها عن ٢٠٠٠ جندي ! ·· للتأكـد من نوايا السلطة الدفاعية والوطنية فقد وافقت بعد تسعة اشهر على تجديد اتفاقية الجفير رغم المعارضة الشعبية الواسعة التي كانت تطالب بالغاءها وبتجنيد الجماهير للدفاع عن الوطن في وجه الغزاة الامريكان !

ان حكومة البحرين قد اثبتت انها اكثر استعدادا للارتماء في احضان الامريكان من اي امارة اخرى وعلى استعداد ان تتجاهل كافة حملات السخط والاستنكار للوجود الامريكي فعندما انهت البحرية المشتركة لقوات حلف السنتو مناوراتها البحرية المشتركة في خليج عمان والخليج العربي ، لم تجد حاملة الطائرات الامريكية التي كان على متنها ٥٠٠٠ جندي امريكي من امارة تستقبلها سوى البحرين وذلك في نهاية عام ١٩٧٤ !!

ان الاهتمام الامريكي بالبحرين قد تزايد عقـب ١٩٧٣ ،

بعد تزايد العائدات النفطية الهائلة والحظر الجزئي على النفط ، وما سمى بازمة الطاقة ٠٠ الى الحد الذي دفع كبار المسؤولين الامريكان الى الحديث علنا عن ضرورة احتلال منابع النفط ، حيث استخدمه الساسة الامريكان كوسيلة للابتزاز السياسي للحصول على المزيد من المواقع لهم في منطقة الخليج ، وللاسراع في برامجهم الامنية التي بدأوا وضع خطوطها منذ الاعلان عن الانسحاب البريطاني ٠

ورغم ان الامريكان وعملائهم في المنطقة كانوا يلمحون الى ان افضل طريقة لسحب البساط من تحت الحركة الوطنية والعمالية هي تلبية بعض المطالب الوطنية القديمة والسماح ببعض الحريات والانفتاح اكثر على الحركات السياسية وعدم تضييق الخناق عليها حتى لا تنتعش في الخفاء وتكلف الدولة وأمنها الشيء الكثير ، وبالتالي كانوا يعتبون على الاسرة الحاكمة وعنجهيتها وعدم قدرتها على التكيف مع التطور ، الا ان هؤلاء باتوا مقتنعين بان سياسة اليد المخملية اصبحت غير مجدية في الظروف الجديدة عقب تزايد الازمات الداخلية للنظام وتعريته من قبل القوى الوطنية ، واتساع القوى المعارضة لمشاريعه القمعية وتهافته لخدمة الاحتكارات ، الى الحد الذي بات من الضروري اتباع سياسة العصا كجزء من مخطط امريكي شامل عبر عن نفسه بمشروع الامن الخليجي ٠

ان كون الامبريالية الامريكية هي العدو الاساسي لشعبنا وقواه الوطنية يتطلب بالضرورة اكتشاف التغييرات في المخطط الامريكي في منطقة الخليج وانعكاساته على البحرين لمعرفة التكتيك السليم الذي يجب ان تمارسه الحركة الوطنية، والتغييرات التي يجب ان تحدثها مع كل تغيير في التكتيك الامبريالي ٠

ان التغير في المخططات الامريكية لا يأتي نتيجة نزوات

عند هذا المسؤول او ذاك ، وانما طبقا للمصالح الاقتصادية والسياسية للاحتكارات والرساميل الامريكية وحلفائها الامبرياليين الاخرين ، ويتوقف صحة الخط السياسي للحركة الوطنية على مقدار النتائج التي تحققها لتجميع اكبر القوى ضد العدو الاساسي ، ومضاعفة النشاط الجماهيري ، وتعرية المخطط الامبريالي بحيث يكشف عن نفسه بشكل سافر ٠

وتركيزنا على الامبريالية الامريكية ينطلق من وعينا للدور الاساسي والموجه الذي تلعبه في المنطقة بشكل مباشر والذي تحدثنا عنه باستفاضة في تحليلاتنا السابقة ، او من خلال العملاء الكبار الذين تعتمد عليهم الامبريالية الامريكية لتحقيق مشاريعها للحفاظ على امن واستقرار الاحتكارات والاوضاع الرجعية والعميلة في الخليج ٠

ادوات الامبريالية الامريكية الخليجية :

حيث تنظر الامبريالية الامريكية الى مصالحها ككل في عموم المنطقة ، فانها قد اعتمدت على شرطيين اساسيين لحراسة هذه المصالح وهما الرجعية الايرانية والرجعية السعودية ، وحيث تعمل هاتان الرجعيتان على تقديم المزيد من الولاء للامريكان ، فانهما تتنافسان على مناطق النفوذ في الامارات وتأتي البحرين من ضمن المناطق التي يشتد الصراع عليها بين ايران والسعودية منذ فترة طويلة ٠ فعندما كانت الرجعية الايرانية تردد ادعاءاتها على البحرين كانت الرجعية السعودية ترفض هذه الادعاءات ، متخوفة من اقتراب النفوذ الايراني الى مناطق تعتبرها في دائرتها الخاصة ، ولذلك عملت بالتنسيق مع الامريكان على حل مشكلة البحرين بحيث تبدو السعودية وكأنها قد اسهمت مع الامريكان في المحافظة على عروبة البحرين وتصبح صاحبة الكلمة النافذة في البلاد ٠

ان المصالح السعودية الاقتصادية التي توجد في البحرين، ويمكن من خلالها الضغط للتأثير السياسي، متزايدة ، ابتداء من النفط السعودي المكرر في مصفاة البحرين والذي يفوق مرتين حجم النفط البحراني ، الى حقل ابو سعفة الذي قدمته الرجعية السعودية مجانا لحكام البحرين ويدر ما يقرب من ٥٠ مليون دينار ، الى المصالح التجارية والاقتصادية المتشابكة يوما بعد يوم ، وهذا النفوذ الاقتصادي يعطي للسعودية تأثيرا سياسيا على مجرى الاحداث الى درجة ان حكومه البحرين لم تجرأ على اعلان استقلالها قبل حصولها على مباركة الملك فيصل . وقد كتبت جريدة الايكونومست ما يلي : « هدد عيسى بن سلمان امير البحرين بأنه سيعلن استقلال بلده اذا لم يتم اخراج الاتحاد حتى يوم الثلاثاء ، وهذه ليست المرة الاولى التي يقدم حاكم البحرين مثل هذه التهديدات ، فقد سبق للشيخ ان قدم رسالة الى الملك فيصل يطلب موافقته على اعلان الاستقلال ، ولكن الملك فيصل طلب منه ان ينتظر » (٤٣) .

ان هذه الارضية الاقتصادية تعطي السعودية ادوارا متزايدة للتأثير السياسي ، ولذلك عمدت الرجعية السعودية لمواجهة الاغراءات الكويتية للبحرين في اعوام ٧١ ـ ٧٢ ، بنسج المزيد من الخيوط الاتفاقيات الاقتصادية ، حيث توصل الطرفان في نهاية ٧٤ الى اتفاقية اقتصادية ثقافية عسكرية تقضي :

اولا : اعفاء البضائع بين السعودية والبحرين من الضرائب ، وعلى انشاء بنك مشترك وبناء مصنع اسمنت في المنطقة الشرقية من السعودية ، واقامة الجسر الذي طالما تحدثوا عنه منذ سنوات .

ثانيا : توقيع اتفاقية ثقافية تنص على التزامات السعودية المالية لبناء المدارس والمساجد والمعاهد التدريبية ، وتزويد

البحرين بالمدرسين والكتب المدرسية (٤٤) ٠

ثالثا : اتفاقية عسكرية لم يكشف النقاب عن بنودها ، لكن المسؤولين البحرانيين صرحوا اكثر من مرة بان هناك تنسيقا عسكريا بينهم وبين السعوديين ، ودللوا على ذلك بالمناورة العسكرية الضخمة التي قامت بها القوات الجوية السعودية يوم ٤ـ٦ـ٧٥ حيث تشير التقارير الصحفية الى ان « اهمية هذا الحدث تكمن في انه الاول من نوعه في العلاقات البحرانية السعودية كما انه الاول من نوعه ايضا في اطار التوجه السعودي العملي نحو بلدان الخليج وخاصة على الصعيد العسكري ، اذ لم يحدث ان قامت السعودية من قبل ببادرة تنسيق عسكري من هذا النوع مع اي بلد خليجي ٠ والاهم من هذا ان هذه الخطوة تأتي ضمن معادلات الخليج الجديدة مما يشير الى ان القسم الاوسط من شرق الجزيرة ـ قطر والبحرين ـ قد اصبح من ضمن الدور السعودي » (٤٥) ٠

ان التبعية للرجعية السعودية تتجلى ايضا في مسألتين اساسيتين :

اولهما القضية النفطية فقد اعلنت حكومة البحرين باستمرار انها تسترشد بالخطوات «الحكيمة» التي تسير عليها حكومة المملكة السعودية ، وقد صرح وزير التنمية البحراني « بأن كل الدول العربية تسير في اتجاه واحد ٠ ونحن نتأثر بما يحدث في السعودية والكويت ، واذا ارادت الدول العربية التأميم فسنأمم ، واذا ارادت المشاركة ٦٠ بالمئة فسنشارك بـ ٦٠ بالمئة » (٤٦) غير ان هذه التصريحات الماكرة قد اتضحت حقيقتها عقب استيلاء الكويت على كامل اسهم شركة نفط الكويت وبقيت البحرين تراقب « شقيقتها السعودية » قبل ان تقدم على اية خطوة اما فيما يتعلق بالتسويق ومجلس الادارة فتلك امور لم يتسع الوقت لمجلس الوزراء البحراني لمناقشتها للوقت الحاضر ٠

وعلى الصعيد الاخر ، فانّ النفط الذي تكرره معامل البحرين والوارد من المملكة السعودية لا يمضع لاية قيود ، ولم تجر أية مناقشات على الضرائب التي يجب الحصول عليها ، بل اعتبرت مسألة تخص الشركتين "بابكو" و"ارامكو" ذوات المنابع الامريكية الواحدة ! وكأن الاراضي التي يمر عليها النفط السعودي عبارة عن اجزاء من المنطقة الشرقية ، كل ذلك لقاء مساعدات في ميادين اخرى ، مما يبرهن على عمق الصلات وتاثير السعودية على الاوضاع في هذه الجزر (راجع جدول رقم ٨)

ثانيهما التبعية في المواقف السياسية الخارجية حيث تتخذ الرجعية البحرانية ذات المواقف السعودية سواء في العلاقات مع البلدان الاشتراكية التي ترفض تبادل التمثيل الدبلوماسي معها واقامة علاقات تجارية واقتصادية ، او في علاقاتها مع اليمن الديمقراطية ، وقد صرح عدة مسؤولون بانهم لا يمكن ان يخطو خطوة واحدة بهذا الاتجاه قبل ان يشاهدوا الاشارة الخضراء من الرياض .

وفي الوقت الذي تحرص الرجعية البحرانية على التنسيق الشامل مع الرجعية السعودية ، فانها لا تنسى التأثيرات الايرانية عليها . وتحاول ان تستفيد من التناقض السعودي الايراني للحصول على المزيد من الاموال ،لقاء المزيد من التنازل عن السيادة الوطنية ،وتوقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية تعطي هاتين الرجعيتين امكانيات متزايدة للتحكم بشؤون البلاد . (سنتحدث بتفصيل اكثر في الصفحات القادمة) .

جدول رقم ٨
الزيت المكرر في البحـــرين
بالاف البراميل الاميركية(٤٧)

	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤
من البحرين	٢٥ر٣١١	٢٧ر٥٤٣	١٧ر٨١٣	٢٧ر٩٤١	٢٧ر٣٩٢	٢٥ر٥٦٧	٢٤ر٨٨٢	٢٤٥٨٦
من المملكة السعودية	٦٢ر٤٤٥	٥٥ر٨٧٧	٥٨ر١٥٩	٦٣ر٥١٨	٦٥ر٩٤٣	٦٠ر٣٠٩	٦٤ر٧٤٤	٦٤٨٣٤
المجمـــوع	٨٧ر٧٥٦	٨٣ر٤٢٠	٨٥ر٩٧٢	٩٠ر٤٥٩	٩٣ر٣٣٥	٨٥ر٨٧٦	٨٩ر٦٢٦	٨٩٤٢٠
زيت السعودية / البحرين	٢ر٥	٢ر٠٣	٢ر١	٢ر٢٨	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٦	٢ر٦

النفط والسياسة السعودية الجديدة وانعكاساتها على البحرين

ان التغييرات التي تجري في الوضع الاقتصادي لدولة من الدول الخليجية لها انعكاساتها الكبيرة على الوضع السياسي وتأثيرا تهذه الدولة في السياسة العربية والعالمية، كما انها تأثر تأثيرا بالغا على التوجهات السياسية ونمط الاصلاحات والترقيعاتالتي تريد الدوائر الامبريالية والرجعية احداثها في هذه الامارات لتلبي مصالحها الاقتصادية ٠

وحيث ترتكز اهمية الخليج في ثروته النفطية ، ومن ثم موقعه الاستراتيجي ، والامكانيات الهائلة للاستثمارات والعائدات المغرية ، فان فهم ما يجري في اي امارة من الامارات لا يمكن ان يتم بشكل صحيح دون الحسبان الدقيق للمعادلات الاقتصادية والسياسية التي تتغير بين الفترة والاخرى ٠ ومن هذه الزاوية الهامة للغاية ، سنتطرق بايجاز الى الدور النفطي والمتغيرات العميقة التي حدثت في السنوات الثلاث الاخيرة ، وخاصة بعد حرب اكتوبر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي ، ومن ثم السياسي في بلادنا ٠

في مطلع عام ١٩٧٤ قفزت اسعار النفط من ٧٥ر٢دولار في ١-١-٧٣ الى ٥٦ر١١ دولار في ١-١-٧٤ (٤٨) ، وبالتالي ارتفعت عائدات منطقة الخليج الى درجة كبيرة بحيث اصبحت محط انظار كل الامبرياليين الى حد التهديدات بالغزو العسكري واصبحت دول المنطقة تتحدث عن الامن والاستقرار وضرورة المحافظة عليه خوفا من التحركات الشعبية بدرجة اساسية ، ومن الصراعات بين هذه الدول بدرجة ثانية ٠ واصبح هم الامريكانوالرجعية السعودية

والرجعية الايرانية هو لجم القوى الثورية وسحقها ، وضرب الحركة الديمقراطية والوطنية وخنق كل الأصوات الشريفة ، واعادة ترتيب الاوضاع بشكل يحفظ استمرار هيمنة الامريكان واعادة التوازنات بين الحلفاء الرجعيين حسب المتغيرات والامكانيات الجديدة ٠

وحيث قفزت الارقام من الملايين الى البلايين في سائر دول الخليج ، واصبحت البحرين التي لا تزال تتحدث عن الملايين فقيرة بالقياس الى الدول الاخرى ، وتطمح برجوازيتها وشيوخها الى عدم الهبوط كثيرا عن مستوى جيرانهم ، وعلى استعداد ان يقدموا كل تضحية مطلوبة للوصول الى هذه الغاية ، فقد باتوا اكثر استعدادا ايضا لمضاعفة الارهاب والقمع على الحركة الوطنية التي لم تجد في هذه المتغيرات الا المزيد من الارهاق والحرمان والبؤس للجماهير الشعبية والمزيد من السياسات الذيلية والارتماء في احضان الامبرياليين والرجعيين الكبار ٠

ان الارقام النفطية التي يتضمنها الجدول رقم (٩) تكشف حجم العائدات التي دخلت الى الساحة في اعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، والتي اضافت عاملا اساسيا هاما في ميدان الصراع الاجتماعي والاقتصادي بين الحركة الوطنية من جهة والقوى الامبريالية من جهة اخرى ٠ واصبح لدى هذه الرجعيات امكانيات مادية اكبر لتوسيع رقعة المنتفعين بهذه الثروات بحيث شملت قطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة ، بالاضافة الى الخدمات المتزايدة التي تقدمها اجهزة الدول الخليجية (بغض النظر عن كفاءاتها) الى المواطنين وتوجيه انظار الجماهير الى التركيز على هذه الجوانب المعيشية وعدم التطرق الى النواحي السياسية ، وفي امارات اخرى كان بالامكان ايضا فسح المزيد من المجال للحريات والحديث عن الاصلاحات والترقيعات والعفو العام

جدول رقم ٩

عائدات دول الخليج بملايين الدولارات (٤٩)

السنة	ايران	السعودية	الكويت	العراق	قطر	الامارات	سلطنة عمان	البحرين
١٩٥٠_٧٣	١٦٥٤٧	١٩٦١٠	١٤٢٥١	٨٤٩٣	٢٠٠٠	٣١١٠	٩٤٥ر٧	٣٦١
١٩٧٤	٢٠ر٠٠٠	٢٩٠٠٠	٧٥٠٠	٧٦٠٠	٢٠٠٠	٦٥٠٠	١٠١٢	٢٩٥
١٩٧٥	٢٣٠٠٠	٣٧٥٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٩٦	١٢٠٠	٣٤٠

وما شابه ليقين السلطات المعنية بأن لديها من الامكانيات المادية والقمعية ما يجعل اية معارضة تدور في حلقة النظام ولن تتخطاه ٠

لكن هذه الوضعية تختلف في البحرين ، فالعائدات النفطية الهائلة التي حصلت عليها الامارات الاخرى والتي تعود الى حجم انتاجها النفطي الكبير (راجع جدول رقم ١٠) غير موجودة في البحرين وبالتالى بدأت الفئات الطفيلية (الاسرة الحاكمة والكومبرادور والملاكون العقاريون تنظر بحسد الى الامارات والمملكة السعودية وتفتش عن مخارج تمكنها من زيادة مداخيلها من جهة ، وتضاعف من ارباحها، ولا تترك في الوقت نفسه مجالا للحركة الثورية للاستفادة من الاوضاع الجديدة ٠

ان ارتفاع اسعار النفط وازمات التضخم في البلدان الرأسمالية ، وارتفاع اسعار المواد المصنعة والاستهلاكية ، والمواد الغذائية ، قد ضاعف من حدة الازمة التي تعانيها البحرين ، لكن هذه الازمة لا تعاني منها الفئات الطفيلية التي تعتاش على الخدمات التي تقدمها لاسيادها الامبرياليين ، بل عانت منها بشكل اساسي الطبقات الشعبية الكادحة ٠ وامام هذه الوضعية الاقتصادية الجديدة تزايدت الى درجة كبيرة حدة الصراع الطبقي والاجتماعي ، فمن جهة تريد الطبقات الرجعية ان تتبع كل الطرق لزيادة ارباحها ، للوصول الى مستوى قريب من الرجعيات المجاورة حتى لا تصبح البحرين التي كانوا يتغنون بتقدمها على بقية الامارات متأخرة عنها (على صعيد مصالح وامتيازات الرجعيين) ووجدت ان الطريق الافضل والمناسب لها هو ان تجعل من البحرين مركز مالي ، ومكان سياحة وخدمات تعيش على رائحة النفط ، وان الحديث عن الحريات والديمقراطية والدستور وما شابه من الامور التي كانت مناسبة وضرورية عام ٧٢،٧١ وحتى ٧٣ لم تعد مناسبة، لم تعد قادرة على تلبية متطلبات نمط واسلوب الحصول على

جدول رقم ١٠

السنة	ايران	السعودية	الكويت	العراق	قطر	دبي	ابو ظبي	الشارقة	سلطنة عمان	البحرين
٧٣	٥٨٨٠	٧٤٥٠	٣٠٤٥	١٩٩٥	٥٥٠	٢٢٠	١٢٥٠	—	٢٩٠	٦٨
٧٤	٦٠٢٠	٨٥١٥	٢٥٢٥	١٩٥٠	٥٧٠	٢٤٠	١٣٦٠	٢٦	٢٨٤	٦٨
٧٥	٥٤٠٠	٧١٠٠	٢٠٧٨	٢٢٠٠	٤٢٣	٢٥٢	١٣٠٠	٤٧	٣٢٨	٦١٫٥

جدول رقم ١٠ يبين متوسط الإنتاج النفطي اليومي
لدول الخليج بالألف البرامبل (٥٥)

المزيد من الاموال والتمتع بالظروف المستجدة في الخليج ، لقد اصبحت الحركة الديمقراطية والحريات ، والمجلس والدستور والمناقشات البرلمانية عقبة في وجه الطبقات الرجعيـة وخاصة المسؤولين الكبار والشركات التي كانت تلهث وراء المال ، في الوقت الذي لا بد من حل العديد من المشاكل المعلقة والمتراكمة من العهود السابقة ، والتي لا تجد السلطة وقتا للحديث عنها لان في ذلك مضيعة لوقتها الثمين • لقد عبرت عن هذه الوضعية جريدة الانوار الشديدة الصلة بالرجعية البحرانيـة ، فبعد ان أوضحت الفارق بين الكويت والبحرين من حيث الدخل « ان الكويت تتمتع بثروة ضخمه ، مما يجعل الدولة قادرة علـى تأمين جميع ما يطمح اليه المواطن من خدمات » (٥١) تتحدث على لسان المسؤولين البحرانيين قائلـة : « انهم اصبحوا يضيعون معظم وقتهـم بمراجعات اعضاء المجلس خارج الجلسات ، ليس لتأمين مصالح ناخبيهم ! ، بل لتأمين مصالحهم وخدمة مآربهم الخاصة)٥٣(• وكثرت الاستجوابات وتعددت الاستفسارات والدعوات الى المثول الى اللجان ! وبلغت حدا ضخما جعل المسؤولين يمضون اكثر اوقاتهم فـي استقبال النواب وتوديعهم وفي الرد عليهم ، وفي توظيف جهـودهم لخدمتهم ••• **وتعطلت طاقات المسؤولين ، وحيل بينهم وبين التفرغ لتنفيذ المشاريع او متابعتها • وكثير مـن المسؤولين لم يعودوا يجدون الوقت اللازم للسفر ! واجراء الاتصالات اللازمة لتأمين قروض ومساعدات تمكن مـن تنفيذ مشاريع حيوية يحتاجها الشعب** !•• وبلغ الصبر حدوده ، ونشأت قناعة لدى المسؤولين بان الشكل الغربي للديمقراطية ، لا يصلح نموذجا يحتذى به » (٥٢) اما سياسة الانفتاح وحرية التجـارة التي سار عليها الغرب حيث « ان سياسة الباب المفتوح وهي طبيعة لا يمكن تغييرها وهي في عرفها عمل ديمقراطي غير مقنن(٥٤) فهي ليست مستوردة وصالحة للبحرين •

في مقابلات اخرى مع رئيس الوزراء ، « نحن محاطون بدول غنية كالسعودية والكويت والعـــراق ... لقد حاولنا بقدر امكانياتنا المحدودة ان نعمل شيئا ولقد ساعدنا الاخـــوان في السعودية والكويت مساعدات كبيرة فـــي بعض مشاريعنا والمطلوب منا التفرغ لهذه المشاريع والنبوغ بها بدل ممارسة لعبة الجدل والكلمات المتقاطعة أو لعبة القار والقط ... ولكن مع الاسف ومن خلال البرلمان واعضائه اصبح المواطن لعبة !! ونحن كسلطة تنفيذية لم يعد بامكاننا السكوت عـــلى جريمة اهدار الوقت لشعب تحيط به دول غنية ويتطلع ان يكون مثلها او قريبا منها » (٥٥) ولذا سنضرب بيد من حـــديد وسنعلق الحياة الدستورية و « لن اتساهل فـــي قضايا الامن » (٥٦) وسنعود مرة اخرى الى ديمقراطيتنا الغير مستوردة !! « لان ديمقراطية البحرين كانت ديمقراطية مستوردة ... وسأتوجه بنفسي الى الذين لم يصلوا حيث نحن ! نحن لسنا لطبقة ضد اخرى ووضعنا في النظـــام هو وضع حيادي تجـــاه طبقات المجتمع ، فنحن ملك للجميع » (٥٧) .. عاش نابليون البحراني .. الذي سيحمل الحرية والعدالة والمساواة للشعب على طريقته الخاصة ، والتي لمسها الشعب بعد اغسطس وقبله بفترة كافية للحكم عليه .

ان زيادة العائدات في الدول النفطية قد ضاعف مـــن حدة الصراع الطبقي في البحرين واصطفاف القوى الطبقيـــة في البلاد ، فمن جهة تزايدت شهية الكومبرادور والملاكين العقاريين للحصول على المزيد من الاموال بتقـــديم خدمات للاحتكارات والشركات الاجنبية وتلبية رغبات الدول الرجعية المحيطـــة بالبحرين وكما تزايدت رغباتهم لجني المزيـــد من الارباح ، واصبح همهم الاساسي هو الركض وراء المال ، وليس الحديث عن الحريات، وعندما اعلنت السلطة حل المجلس، لم يعارض احد من هؤلاء الملاكين العقاريين والكومبرادور سواء الكبـــار أو

المتوسطين من المؤيد الى القسم الاكبر من كتلة الوسط ، ووصل الامر الى حد ان رئيس المجلس الذي كان من وطني الخمسينات يرسل برقية تأييد بحل المجلس الى رئيس الوزراء .

وحيث كانت البرجوازية البحرانية حريصة عـــلى الحصول على الوكالات ، ولم يكن همها الحصول على الديمقراطية ، فقد ركزت اهتمامها ، عقب تزايد عائدات النفط في الخليـــج ، والمتغيرات السياسية الجديدة ، عـــلى جعل البحرين مركزا للخدمات لا اكثر ، وان يكون دورها ، ليس تصنيع البـــلاد والمساهمة في اية مشاريع تصنيعية حيث ان ذلـــك ، في حالة التفكير به ، من مهمة الشركات الاجنبية ، ولا تملك ايضا اية طموحات لشراء الاسهم والعقارات على الطريقة الكويتية ، بل لعب دور السمسار الوضيع الذي يفتح باب بيته لكل من يدفـــع اكثر لتقديم كل الخدمات .

اما الاسرة الحاكمة ، البعيدة عن هموم الشعب ومشاكله ، فقد وجدت ان الامتيازات التي تحصل عليهـــا لكونها اسرة حاكمة لا تكفي لتكون في مستوى الشيوخ الآخرين ، خاصة بعد ان ترك الكثير من شيوخ المنطقة حالة البطالة التامة ، وبدأوا يمارسون التجار والملاكين العقاريين ، وبدأوا يشتركون فـــي ادارة المؤسسات الحكومية ، وهكذا وجـــد شيوخ البحرين ان عليهم ان يقوموا بمجهودات اكبر على صعيد السيطرة عـــلى الاراضي والتلاعب بها ، والدخـــول في منافسة ومشاركة مع الكومبرادور للحصول على وكالة العديد من الشركات بالاضافة الى الاسهام في الاعمال التجارية بمختلف انواعها ، مما جعلهم يلتصقون اكثر فاكثر بحلفائهم الكومبرادور ، وجعل كبـــار التجار يرتبطون بعلاقات واسعة مع كبار المسؤولين الشيوخ ، بل ويشتكون احيانا بان افـــراد الاسرة الحاكمة ينافسونهم مستغلين وضعهم الخاص للمضاربة عليهم .

ان تلاحم كبار افراد الاسرة مع الكومبرادور والملاكين العقاريين ، قد جعلهم يزدادون في غطرستهم وحقدهم على الحركة الجماهيرية والوطنية التي لم تنسى تاريخهم العفن وعلاقاتهم المشبوهة مع كل محتل ، واساليبهم القمعية المستمرة ، ويوجهون المزيد من الضربات لها ، ويرمون جانبا كافة القفازات الحريرية التي لبسوها في فترة من الفترات ، للتقرب من هذه الحركة .

ومن جهة اخرى وقع العبء الاكبر على الطبقات الشعبية التي وجدت ان البرجوازية المحلية تريد جني المزيد من فائض قوة عملها باشكال مختلفة الى الحد الذي لم تعد زيادة الاجور سوى غطاء هشا لزيادة ارباح التجار ، وتضاعفت كافة الازمات الاجتماعية الاخرى ، وتصاعدت الحركة المطلبية والاجتماعية والديمقراطية في البلاد ، ولم تجد السلطة طريقا تلج منه الا سن قانون امن الدولة ثم تعليق كافة الحريات النسبية التي سمحت بها في البداية لتعود الى مرحلة قمعية اشرس من أية فترة اخرى .

ان تزايد البؤس والحرمان وسط الجماهير ، وانتشار الافكار الثورية وسطهم ، وارتفاع حدة المواجهة بينها وبين اعدائها الى الحد الذي لا يتردد ١٨ الف مواطن عن التوقيع على عريضة تطالب علنا بالغاء قانون امن الدولة الفاشي ، ولا تتردد كافة المنظمات والمؤسسات الشعبية عن التنديد بهذه القوانين القمعية الجديدة ، والتطاول علنا على النظام ورموزه ، والمطالبة بتصفية القواعد العسكرية وشجب كافة التوجهات والسياسات الذيلية للسلطة ، ان كل ذلك قد ولد تصدعا في صفوف السلطة التي يسعى كافة المسؤولين فيها الى النهب وتكديس الاموال ، ولم تجد طريقا افضل من اتباع الاسلوب الفاشي على الطريقة البحرانية الخاصة بها ، حيث قفز رئيس الوزراء ليمارس سلطات دكتاتورية ، بعد ان شن حملة واسعة

ضد القوى الوطنية ، وعلق كافة الحريات ، وبدأ يتحدث عن ضرورة الامن لازدهار الاقتصاد ، وضرورة سحق الحركة الثورية لتطمئن الاحتكارات ولم يتردد عن تدبيج وحبك والصاق تهمة « الاغتيالات والمخططات الدولية الخطيرة التي تريد تنفيذها بعض الفئات المأجورة » .

ذلك هو الطريق الذي سارت عليه البرجوازية في العديد من البلدان عندما تصل الى طريق مسدود مع الحركة الشعبية ، ولم يأب الصدع وسط صفوفها هي ، حيث يقفز الى السلطة اشد الاطراف رجعية وفاشية لمواجهة الحركة الثورية تحت شعارات مختلفة ، لكنها تحمل المضمون نفسه وحيث ان لكل بلد ظروفه الخاصة وبالتالي تتخذ التطورات السياسية انماطا تتناسب واوضاعه الاجتماعية والطبقية ، فان الشكل السياسي الجديد الملائم لتداخل مصالح الاسرة الحاكمة والتجار في بلد تتجه الطبقة البرجوازية الكبيرة بشرائحها المختلفة نحو تقديم المزيد من الخدمات للاحتكارات ، والاتجاه اكثر فاكثر نحو اقتصاد الخدمات هو الشكل الذي خرج به خليفة في اغسطس .

واذا كانت الاوضاع الاقتصادية الجديدة في منطقة الخليج قد عكست نفسها بشكل واضح على البحرين ، فقد كان لاغتيال الملك فيصل والتحولات التي طرأت على السياسة السعودية اثرها في تطور الاحداث في البحرين .

فقد جرى تحول واضح في السياسة السعودية عقب مقتل فيصل، تمثل في سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي الواسع سواء على الشركات او على صعيد المعارضة السياسية داخل البلاد او العلاقات التي بدأت السعودية تنسجها لاحكام قبضتها . ان هذه السياسة المخملية التي اتبعتها السلطة في الرياض ، تعبر ولا شك عن الدور الذي يطمح حكامها الى القيام به وسط المتغيرات الاقتصادية ، ومن ثم السياسة الجديدة التي برزت منذ الارتفاع الهائل للاسعار على صعيد النفط

والمواد المصنعة ٠

وفي الوقت الذي يردد السياسة السعوديون بانهم مع الحريات العامة ولديهم تصورات بانشاء مجلس شورى في البلاد ، كانوا يدفعون الامور في البحرين لسحق الحركة الوطنية وتصفيتها ، مقابل الاسهام في حل الازمات التي يعاني منها النظام البحراني على الصعيد المادي ٠

كما ان السياسة السعودية الجديدة تطمح الى لعب ادوار متزايدة في منطقة الخليج بترتيب علاقاتها مع الامارات الصغيرة واحكام القبضة عليها لتتمكن من مواجهة حليفتها الرجعية الايرانية ولديها رصيد هائل من مناطق النفوذ في الامارات الصغيرة ٠ ان الاسرة الحاكمة في الرياض تجد في الجزيرة العربية بكاملها منطقة لها ، ولذلك لا ترضى ان تجد منافسا لها وتطمح الى بسط الهيمنة على عموم الجزيرة العربية تحت شتى الشعارات الوحدوية ، سواء تحت شعار الوقوف ضد الرجعية الايرانية او في سبيل العروبة ، او من اجل امن الجزيرة العربية ، فكل هذه الشعارات تصب في المجرى العملي في دفع الامور باتجاه المزيد من الهيمنة السعودية ، والمزيد من المشاريع والبرامج وسياسات التدخل في شؤون الامارات الاخرى ٠

لقد كانت السياسة الفيصلية غير مقبولة لدى الكثيرين من الليبراليين وسط امارات الخليج الذين يتربعون مع المشايخ في سدة الحكم ، وكانوا يتصورون بانهم افضل بكثير من الرجعية الام وحيث يواجهون الضغوطات المختلفة من الكويت والسعودية ٠٠ فقد كانوا ينحازون لبعض الوقت مع الكويت ، ليعودوا مرة اخرى الى السعودية وهكذا ٠٠ ولكن الرجعية الجديدة الذكية التي جاءت عقب مقتل فيصل ، كانت على شاكلة شقيقاتها ، وطرحت شعارا تلا تختلف شكليا عما تطرحه الامارات الاخرى ، بل زايدت في الامور الوطنية ، وبدأت

تتحدث عن ضرورة اخراج الدول الكبرى من منطقة الخليج ، (٥٨) ، وعبرت عن مخاوف الدويلات الصغيرة عن اهداف الامن الخليجي عندما صرح فهد بن عبد العزيز رئيس الوزراء بانه لا يتصور عدوان خارجي على الخليج وبالتالي ما هي حقيقة مشروع الحلف الجديد ! (٥٩) ٠

وعندما تختفي كافة « الطموحات الديمقراطية » لدى البرجوازية والليبراليين البحرانيين ، فانهم ينظرون باعجاب الى السياسة الجديدة للسعودية التي ارتبطت بالمساعدات المالية لحل مشاكلهم ومضاعفة ارباحهم ٠٠٠٠ ولا يجدون حرجا في تقبل « المشورة السعودية » في ضرورة ترتيب « البيت البحراني » بشكل ينسجم واوضاع بقية البيوت الخليجية لتسير القافلة العربية الخليجية صفا واحدا وراء القيادة السعودية ٠

ان تغير السياسة السعودية الشكلية لا يجري بمعزل عن التوجهات الامريكية في بسط هيمنتها وترتيب امور حلفائها ، وجعل الصراعات تدور ضمن حلقة الوجود الامريكي في المنطقة حسب المعطيات الجديدة ، ولذلك فانها تقف مع كل الرجعيات في سحق الحركة الثورية ، وتساند كل اجراء سعودي يقدم خدمات في هذا المجال ، حتى لو ادى الامر الى حدوث خلافات حادة لا مفر منها تبرز على السطح بين الرجعية العربية والايرانية ، فهذه الخلافات يمكن تسويتها بشكل او بآخر ضمن للوساطات والمستشارين الامريكان ٠

ولذلك فان سياسة اشهار العصا الغليظة على الحركة الوطنية في البحرين ، تستجيب لمتطلبات الامن الخليجي ، الامريكي الاصل ، وتنسجم مع مصالح القوى الرجعية المحلية البحرانية ٠

موقف الامارات والسلطنة :

تقف الامارات بمجموعها ضد الحركة الوطنية البحرانية وطموحاتها المشروعة ، وتجد في هذه الحركة خطرا كبيرا يهددها ، نظرا للتأثير التي يمكن ان تمارسه في المنطقة على صعيد تعرية المخططات الامبريالية وموقف هذه الانظمة العشائرية ، او على صعيد تلاحم الحركة الوطنية البحرانية المتزايد مع الحركة الوطنية الخليجية والعمانية بشكل خاص، والخليج العربي او العلاقات التي تشكلت عقب المؤتمر الثاني للجبهة عام ١٩٧٤ ٠

ان الرجعيات الخليجية تنظر الى كل بحراني على انه يحمل ميكروب الحركة الثورية الذي يمكن ان يعدي الآخرين ، وحيث تتداخل مصالح شعوب المنطقة ، فان انتقال الايدي العاملة الخليجية والعمانية من الامارات واليها ، والمشاريع المشتركة ، يمكن ان يسهم في زيادة فعاليات الحركة الثورية الخليجية والعمانية ، مما يقلق الرجعيين بشكل متزايد ٠

ولذلك يجري تنسيق متزايد بين هؤلاء الرجعيين وأسيادهم في تبادل المعلومات حول الحركة الثورية ، ومثال ذلك عملية تسليم المناضل مراد عبد الوهاب من البحرين الى ابو ظبي حيث احتجز لمدة اكثر من ستة اشهر هناك ، مارست عليه المخابرات شتى انواع التعذيب لتسلمه الى سلطات مسقط العميلة لتحتفظ به في باستيل عمان الشهير (كوت الجلالي) للوقت الحاضر٠

وعلى صعيد آخر تعمل هذه الدويلات على مساعدة شقيقتها الفقيرة ، وكسر حدة الكبرياء التي تتمتع بها الرجعية البحرانية التي كانت تتغنى بالاوضاع المتقدمة التي تعيشها

البحرين والاوضاع المتخلفة التي تعيشها الامارات الاخرى من خلال الضغوط المتزايدة عليها ، واجبارها على التسليم بانها لا تتمتع بخصوصيات افضل من الامارات الاخرى ٠٠٠ وان السلاح الذي تشهره (كثرة المتعلمين والمستوى السياسي لدى الشعب) ليس الا سلاحا ذو حدين ، يشكل خطرا عليها وعلى الرجعيين الخليجيين ولا يجب التساهل او اللعب معه ٠

ولذلك ارتاحت الرجعيات الصغيرة عندما شنت السلطة البحرانية حملتها القمعية في أغسطس ، وعندما اعلنت بانها تسرعت واتبعت الديمقراطية المستوردة بدلا من الديمقراطية الاصيلة التي تسير عليها قطر ! واعلنت بانها تتضامن مع شقيقتها الصغرى وعلى استعداد لتقديم كافة احتياجاتها ، سواء في اعتقال المواطنين البحرانيين العاملين في الامارات او تشديد الخناق عليهم ومراقبتهم بشكل اكبر من السابق ٠

اما الرجعية العمانية فيمسقط ، فقد دقت الطبول عندما اعلنت السلطة البحرانية بانها اعتقلت عناصر من الجبهة الشعبية ، واكتشفت مخططات تخريبية تستهدف تعكير الامن في الخليج ، وقال المسؤولون هناك بان هذه الحملة الاخيرة قد كشفت صدق اطروحاتهم حول الخطر الذي تمثله الجبهة الشعبية لتحرير عمان التي لديها علاقات وثيقة مع الجبهة الشعبية في البحرين ٠٠٠ وان على المسؤولين الخليجيين عدم التساهل والعمل بموجب التحذيرات التي طالما ارسلتها سلطات مسقط الى هذه الدويلات حول خطر نشاط الجبهة الشعبية عليهم ، والتضامن معها ومساعدتها لسحق هذه الحركة الثورية ٠

اما الابواق الاعلامية لمسقط ، فقد تحدثت طويلا حول العلاقات بين «الارهابيين» الذين اعتقلتهم السلطات البحرانية ورفاقهم في عمان ، «والمخططات الدولية » التي يسيرون عليها في عمان والبحرين وغيرها من الامارات (٦٠) ٠

ان هذه الدويلات التي ترى في الحركة الثورية عدوا اساسيا لها ، تعمل الان على زيادة تلاحمها مع الرجعية البحرانية والتنسيق الكبير معها وتقديم المساعدات ووضع البرامج المشتركة التي قد تسهم في سحب البساط من تحت اقدام الحركة الثورية البحرانية ٠

فمن جهة تقدم المساعدات المالية للاسهام في حل الازمات المعيشية حسب برامج السلطة البحرانية ، ومن جهة تفتح المجال للايدي العاملة للتنقل لتخفيف الضغط العمالي والشعبي بتوزيعه في رقعة اكبر ، في الوقت الذي تجلب السلطة البحرانية الايدي العاملة الاجنبية من الهند والباكستان بشكل اساسي ٠ وعلى الصعيد السياسي ترتفع درجة الحديث عن الوحدة بين هؤلاء المشائخ للوصول الى الوحدة الخليجية المنشودة ! وبين الفترة والاخرى يتحدثون عن ضرورة انضمام البحرين وقطر الى الامارات المتحدة ، وترتفع ايضا درجة الدعوات للتنسيق بين هذه الامارات الصغيرة لخلق محور رابع يقف في مواجهة الدول الثلاث الكبرى والمحيطة بهم ٠ وهكذا تتجه البحرين شمالا او جنوبا حسب المتقلبات السياسية والاقتصادية والضغوطات والمساعدات ، مستفيدة من عملية الشد والجذب ، للحصول على مساعدات اضافية ، مقدمة الحركة الوطنية والحريات العامة وبرامجها السابقة الاصلاحية الترقيعية الدستورية كبش فداء واستجابة لمطالب الرجعيين الاخرين ٠

ورغم هذه الضغوطات التي تجد السلطة انها قادرة على مواجهتها بحكم ان الرجعيات الاخرى صغيرة وتتعرض بذاتها للضغوطات الكبرى من قبل ايران والسعودية بشكل اساسي والدول الامبريالية وخاصة الامبريالية الامريكية مباشرة وبطريقة مستترة ، فقد وجدت الرجعية البحرانية العميلة ان من مصلحتها السير في الطريق المشترك لهذه

الرجعيات ٠٠ وخاصة بعد التحولات التي طرأت على السياسة السعودية في ١٩٧٥ حيث تزايد التوجه لخلق محور عربي لمواجهة المحور الايراني ، واصبحت الرجعية السعودية تشد الاطراف الصغيرة وتعمل على حل مشاكلها وصراعاتها للتخفيف من حدتها ٠

لقد قدمت الامارات مشروعا للاتحاد فيما بينها في فترة سابقة ، غير ان المتغيرات الجديدة الاقتصادية والسياسية تقدم يوميا مشروعا بديلا هو الاتحاد الجزيري ، والتنسيق بين دول الجزيرة ٠ هذا المشروع الذي تقوده الرجعية السعودية ، ولذلك فان الضغوطات التي توجهها الامارات على البحرين لدرء الخطر الوطني المتزايد في البحرين عن بقية الامارات وتصفية التركة الثورية التي خلفتها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، بحيث لا تخلق القوى الثورية الجديدة علاقات ارقى فيما بينها ، مع تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الامارات ان هذه الضغوطات قد وجدت الاستجابة لها في اغسطس ٠

ايران والامن البحراني

ان الوضع السياسي الذي تريده ايران لكل امارة من امارات الخليج ، هو صورة طبق الاصل عما تطبقه في بلادها ٠ حيث يتصور الشاه بان ذلك وحده يضمن الاستقرار والامن في المنطقة ، وان اية تنازلات للحركة الوطنية او تهاون او انفتاح ،، سيحدث شروخا كبيرة لا يمكن تحملها ، ويجب مواجهتها من البداية ٠ انه يريد صورة طبق الاصل لنظامه الاستبدادي في الامارات ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالعنف المستمر الرجعي على الحركة الوطنية ٠

لقد استجابت ايران للحلول الامريكية عام ١٩٧٠ في

التخلي عن الادعاءات بتبعية البحرين لها ، لتصبح منطقة للنفوذ السياسي السعودي ، وتلعب القاعدة الامريكية دورها في مراقبة الاوضاع وتطورها في البحرين والخليج بحيث لا يترك المجال للحركة الوطنية لاحداث "قلاقل" تعكر صفو الاحتكارات والرجعيات المحيطة ٠

ولم تكن السلطة الايرانية مرتاحة من نمو الحركة الوطنية البحرانية ، بل كانت تدفع باتجاه المزيد من القمع والارهاب وعدم التساهل ، وكان شاه ايران باستمرار يردد بان الشيوخ لا يدرون ما يجري تحت اقدامهم ، وانهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية ، ولن يتردد في التدخل في حالة تغير الاوضاع في اية امارة، وكان بذلك يشير من طرف خفي الى الحركة الوطنية والديمقراطية في الكويت والبحرين ٠

وفي الاونة الاخيرة . تزايدت نقمة الشاه على الحركة الوطنية البحرانية ، واعلن رئيس الوزراء الايراني بأن حكومته مستعدة لتقديم الدعم لحكومة البحرين ، وكان من نتائج الزيارة تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيسي وزراء البلدين تجتمع سنويا للتنسيق الشامل على الصعيد الاقتصادي والتجاري وتقديم المشورة العسكرية للبحرين ، ولقد حذرت الجبهة الشعبية من مغبة اعطاء تسهيلات عسكرية في قاعدة انجفير للبحرية الايرانية (٦١) ، واشارت الى الاخطار التي تحملها هذه الاتفاقيات (٦٢) ٠

ورغم ان البحرين تقع في منطقة النفوذ السعودي - حسب المخطط الامريكي - لكن عمليات الشد والجذب التي تمارس بين الرجعيتين في الخليج تجد انعكاسها الكبير في البحرين ، فقد عملت ايران على زيادة التعاون التجاري والاقتصادي بينها وبين البحرين منذ عام ١٩٧٠ وعقب الزيارة التي قام بها حاكم البحرين لطهران حيث حصل على

مساعدات قدرت بخمسين مليون دولار ، وسمح للبنوك والشركات الايرانية بالعمل بنشاط في البلاد ، في الوقت الذي تقلص ظاهريا حجم النفوذ السياسي الايراني ، لكن الرجعية الايرانية وسعت من نشاط مخابراتها وعملائها في البحرين سواء من خلال الموظفين العاملين في البنوك والشركات الايرانية ، او من خلال التجمعات الشوفينية الايرانية التي تحقد على الحركة الثورية العربية ، وتنفذ رغبات الشاه واحلامه العدوانية ٠

وخلال السنوات الخمس الماضية ، كانت الرجعية الايرانية تراقب تطور الحركة الوطنية البحرانية وتنصح بالتخلي عن « سياسة التساهل » معها ، ولذلك وقفت مع سياسة الارهاب من اللحظات الاولى للاعتقالات وحل المجلس ، واشارت باستمرار في نشراتها الاذاعية والاعلامية « الى السياسة الوطنية الحكيمة التي تتبعها حكومة البحرين الصديقة بحق المخربين الذين يعملون على تدبير مؤامرة شيوعية لقلب نظام الحكم »(٦٣) ٠

وقد ابدت الرجعية الايرانية اهتمامها المتزايد باوضاع البحرين خاصة بعد تزايد هواجس شاه ايران من توجهات السعودية ومخططاتها الجديدة ، وقد اعلن عن نيته في عدم السماح بترك الاوضاع السياسية المضطربة في مناطق النفوذ السعودي (٦٤) ، وترجمت هذه التوجهات في الزيارة التي قام بها عباس هويدا رئيس الوزراء الايراني للبحرين في نهاية عام ١٩٧٥ حيث « تم التوصل الى تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتقوية العلاقات التجارية بين البلدين ٠ وهذه اللجنة هي الاولى من نوعها بين ايران ودولة خليجية »(٦٥) وتضيف التقارير « بأن رجال الاعمال الايرانيين قد بدأوا في اعتبار البحرين قاعدة للتغلغل والتوسع للتجارة الايرانية والاستثمارات في منطقة الخليج ... ويعتقد بعض

الصناعيين الايرانيين بأن تشكيل اللجنة ، والتي ستدرس اساليب تقوية التعاون الاقتصادي ، ستعطي فرصا لمد النشاط التجاري الى الامارات الاخرى ، ويعتبرون البحرين قاعدة لتصدير البضائع الى جيرانها · واصحاب الصناعات الاستهلاكية الخفيفة الايرانية متفائلون من انشاء مصانع في البحرين تستخدم المواد الخام من ايران وتبيع منتجاتها في منطقة الخليج · كما ان هناك امكانيات للاستثمارات الايرانية في الزراعة حيث ستقام مزارع للدواجن تستورد « الصوص والغذاء من ايران » (٦٦) ·

ومع تزايد التواجد الاقتصادي والتجاري الايراني ، تزداد المؤسسات واجهزة الاستخبارات الايرانية في التغلغل في البلاد ، وحيث يعتبر شاه ايران نفسه حاميا للمصالح الامريكية والامبريالية الاخرى ، فان نمو الحركة الثورية وتزايد النشاط الجماهيري ، وعجز السلطة عن تحقيق انتصارات حقيقية على الحركة الثورية ، يدفع الرجعية الايرانية الى المزيد من التنسيق مع اجهزة الاستخبارات المحلية والامبريالية خاصة وانها تراقب بدقة تطور العلاقات بين اطراف الحركة الثورية البحرانية والعمانية وغيرها في منطقة الخليج ، وحيث تضع على عاتقها تصفية الثورة المسلحة العمانية ، فانها ـ كدركي اول للامبريالية الامريكية ـ لن تتوانى عن اسداء النصح والمشورة وتقديم المساعدات العسكرية والامنية للرجعية في صراعها ضد الحركة الوطنية ·

التطورات السياسية الاخيرة في البحرين وموقف الجبهة منها

عندما اعلنت السلطة العشائرية عن حل المجلس الوطني وتعليق الدستور الذي سنته بنفسها عام ٧٢ ـ ٧٣ ، وقفت

الجبهة الشعبية في البحرين امام هذه الاجراءات وشخصت الاسباب التي دعت السلطة الى الاقدام على هذه الخطوة ، والموقف الثوري الصحيح الذي يجب اتخاذه حيال الاجراءات الجديدة · وكان الموقف الثوري والصحيح هو شجب الاجراءات القمعية والبوليسية وتعريتها وكشف الظروف الجديدة التي جعلت السلطة تلتف الى الاتجاه المعاكس الذي سارت عليه ظاهريا منذ اعلان «الاستقلال» الى تشكيل المجلس التأسيسي ثم الوطني لترميه في سلة المهملات بعد سنتين من الصراعات الحادة الداخلية والخارجية ، لتتحدث بعد ذلك عن خطر الديمقراطية المستوردة وضرورة التمسك بالديمقراطية الاصيلة ، ولم تكتف بحل المجلس ، بل صعدت الحملة ضد الحركة الوطنية بشكل اساسي قبل حله وبعد حله وللوقت الحاضر ، فبرهنت بان الهدف هو قطع رأس الحركة الوطنية وليس الشكليات الدستورية التي سارت عليها في السنوات الماضية ·

ان الموقف الثوري لا ينبع من التمسك بصيغ ومقولات جامدة ، بل من خلال تحليل الواقع الملموس في الظرف المعين ، واتخاذ المواقف السياسية الصحيحة التي تخدم الحركة الثورية وتصعيد الصراع الوطني والطبقي ضد الاعداء ، وتعميق الهوة بين الجماهير واعدائها الطبقيين ، وتواجه بصلابة سياسة التمييع التي تتبعها السلطة في الوضع الاجتماعي لاستمرار موقف العداء ضد هذه الطغمة المرتبطة بالامبريالية ·

ولذلك لم يعد ممكنا بالنسبة لنا امام الظروف الجديدة التي تطرقنا اليها الا كشف القناع عن المخطط الجديد وتقديم المزيد من البراهين عن الطابع القمعي للسلطة بدلا من سياسة اثبات حسن النية التي حاولت بعض القوى الوطنية اظهارها للنظام في بداية المجلس الوطني ، واصبح همنا

الاساسي الان هو الدفاع عن مجموع الحركة الوطنية والديمقراطية البحرانية ، وتعرية المخطط الامني الجديد واسباب تغيير مخطط السلطة خلال سنتين ونصف فقط ٠ وبات من الضروري اعادة الحديث عن الظروف والملابسات التي رافقت انشاء المجلس ، والظروف والملابسات التي دفعت بحل المجلس ومصلحة القوى الطبقية في ذلك ٠

بالنسبة للمجلس التأسيسي ارتبط الموضوع مع كل التحولات السياسية التي ارادت الامبريالية اجرائها في مخططاتها لمنطقة الخليج العربي ، وعندما منحت بريطانيا الاستقلال الشكلي للاسرة الحاكمة في البلاد كان لا بد من اجراء تغييرات وترقيعات على النظام لاضفاء بعض اللمسات «الاستقلالية» عليه ، وكان من الضروري ان تفتح الادراج وتفتش بين الاوراق القديمة عن المطالب التي رفعتها الحركة الوطنية ، لالتقاط ما يمكن تنفيذه الان ، وبالشكل الذي يمكن اخراجه ٠

لقد بات واضحا ان القوى المنتجة في البلاد قد تطورت الى درجة كبيرة على الصعيد الاقتصادي والثقافي والسياسي بينما بقيت العلاقات السياسية والحقوقية كما هي من فترة طويلة لم تتطور ٠٠ واذا كان الاستعمار البريطاني قد لعب دوره في سحق وكبت القوى الوطنية والديمقراطية ، فان التوجهات الجديدة بعد اعلان الانسحاب البريطاني وسياسة الانفتاح الواسعة ، تجبر القوى الحاكمة على تغيير سياساتها بالشكل الذي يناسب توجهاتها الجديدة ، ويشرك معها قوى طبقية في السلطة التنفيذية والتشريعية ، لتوسيع رقعة المنتفعين ويعبر التداخل الكبير بين مصالح الاسرة الحاكمة التي بدأت تعمل في التجارة والعقارات ومصالح التجار والمقاولين الكبار المحليين مما اجبر الاسرة على ادخال بعض الوزراء من العائلات التجارية والتقليدية ، كما

حاولت الاستفاده من قوميي ووطنيي الخمسينات والستينات لاشراكهم في السلطة التنفيذية للاستفادة من خبراتهم "لاصلاح النظام من الداخل » حسب فلسفة يوسف الشيراوي وعلى فخرو ٠

وعندما ارادت اخراج الدستور من خلال جمعية تأسيسية رفضت الاستجابة لمطلب رفعته الحركة الوطنية منذ العشرينات ويطالب بضرورة انتخاب كل اعضاء هذه الجمعية التأسيسية واستبدلته برأي التجار المتوسطين وكبار الموظفين الذين طالبوا بالتعيين والانتخاب مناصفة (٦٧) في وقت كانت الحركة الوطنية قد وصلت الى مرحلة عالية من النضال وتزايدت مطاليبها السياسية الديمقراطية ناهيك بالمطالب الوطنية التي لا يمكن للنظام الاستجابة لها (٦٨)

كان واضحا ان الهدف الاساسي للمجلس هو اجراء ترقيعات في هيكل النظام عقب مرحلة الانسحاب البريطاني ، ولا يمكن الحديث عن «استقلال» يقف على رأسه نفس الشيخ ، وحكومة نصّبها الانكليز دون ادخال أشياء جديدة على النظام ، كما ان هذه الترقيعات تستجيب ولا شك لمصالح وطموحات البرجوازية المتوسطة التي اصبحت تريد اي شيء يضع البلاد على عتبة مرحلة دستورية حتى لو بقي كل شيء على حاله ، ولذلك كان من كبار المتحمسين لمشروع السلطة زعماء الحركة الاصلاحية لاعوام ٥٤ ــ ٥٦ الذين باركوا تلك الاجراءات ٠

وعندما جاءت السلطة بالمجلس الوطني كانت تهدف بالضبط من وراءه ان يكون ورقة في يدها للحديث عن الديمقراطية في البحرين ٠٠ في الوقت الذي لم تمتنع عن ممارسة حملات الاعتقال طيلة ٧٢ ــ ٧٣ ، وارادته ان يكون بالضبط جمعية استشارية لا اكثر ٠٠ وقد كان علوي الشرخات من كتلة الوسط اصدق من عبر عن وظيفة المجلس عندما قال « ان المجلس لا يملك الآن الا مفتاح العريش » (٦٩) تعبيرا عن تجاهل الحكومة

لرغبات الاعضاء وآراءهم ، ورد عليه وزير الخارجية مطمئنا من بدأ يشكك في نوايا السلطة : « بودي ان أصلح هـــذا الانطباع لدى الاخوان جميعا · اننا لا نقبل ان نتحدث عن هذا المجلس بهذه الصورة ، واحب ان اقول هذا ليسجل بأن ليس في نية الحكومة الا ان تتعامل بكل احترام وتقدير وتعاون مع المجلس واذا كان هناك خلاف يجب ان نحله بالاسلوب العلمي الصحيح ··· وحسب الاصول البرلمانية » (٧٠) امـــا احد النواب فقد كانت لا تساوره الشكوك حول نيـــة السلطة حيث قال : « انني لا اشك في صدق الحكومة وحسن نواياها ورغبتها الاكيدة في احترام هـــذا المجلس الموقـــر والتعاون التام معه ! » (٧١) ·

كان هدف السلطة ايضا من وراء المجلس هو جر الحركة الوطنية الى العمل العلني لتكشف كل اوراقها بحيث لا يصبح هناك مجال للعمل السياسي خارج المجلس ، وقد عبر عن ذلك بوضوح رئيس الوزراء عقب حل المجلس حيث قال : « كنـــا نراقب الاوضاع السياسية من سنين طويلة ، ولنـــا خبرة في متابعة التيارات الغريبة عن منطقتنا ، وكان رأينا انه اذا كان لهذه التيارات أن تعمل فانه يفترض ان تعمل عـــلى السطح وبالفعل اخترنا العمل الديمقراطي حتى يتسنى لهذه الفئات ان تعمل بالعلن بدلا ان تعمل سريا » (٧٢) من خـلال هذا الوهم ولكي تصور للجماهير بان مرحلة من الديمقراطية قد بدأت في النحرير ، تركت السلطة ظاهريا الحبل عـــلى الغارب لفترة وجيزة لنشاط الحركة السياسية ، وكانت بعض القوى تتصور بانها قادرة على تحقيق اصلاحات كبيرة بوصولها للمجلس ، وان عليها ان تزيل القوانين الفاسدة واحدة تلو الاخـــرى ، متوهمة ان السلطة جدية الى حد السذاجة ، وقد عبر عن ذلك احد النواب حـــ مطالبة بوضع المعتقلين وقانون الطوارئ

السيء الصيت حيث قال : « انني لا اشك في نوايا الحكومـــه المؤتمرة الخيرة ، ولكن هذا القانون قد أوجـــد هوة سحيقة بين الحكومة وبين الشعب ، وافسح المجال لرجال الشرطة واطلق ايديهم العنان لكي تتصرف حسبما ترتئيه ، بعيدة كل البعد عـــن المحاكم واجراءاتها القانونية السليمة والتي يرتضي بها ويلتزم بها الجميع · لذلك فان هذا القانون هو السبب في تعميق الهوة وايجاد عدم الثقة ما بين الحكومة وبين الشعب ، فحرصا منا على الدوام الود بين الحكومة وبين الشعب وعـــدم ايجاد اية ثغرات او محاولات تزعزع هذه الثقـــة وتخلق نوعا مـــن الحساسيات ، لذلك نرى ضرورة الغاء هذا القانون » (٧٣) ·

لكن الحركة الجماهيرية والعمالية التي خاضت العديد من الاضرابات في الشركات والمنشئات ، قد عرت بسرعة طبيعة مخطط السلطة ، مما دفعها بسرعة الى الكشف عـــن وجهها والقيام بحملة اعتقالات واسعة شملت العديد من الوطنيين في ٧٤/٦/٢٥ وسنت قانون امن الدولة الـــذي كشف بوضوح هوية هذه السلطة وعقم الجهود الاصلاحية التي تبذل لرأب الصدع وردم الهوة بين الشعب والحكومة العميلة · وقـــد ضاعف هذا القانون النقمة الشعبية الى درجة كبيرة . وضاعف من امكانيات لقاء القوى الوطنية التي تباينت وجهات نظرها في مسألة المقاطعة والمشاركة فـــي المجلس الوطني (٧٤) ، و ممارسات الانعزالية التي قامت بها بعض القوى في المجال العمالي متوهمة بان مرحلة من الديمقراطية قـــد اطلت على البلاد ، وان بالامكان تقديم "بشرى سارة" هنا وهنـــاك للطبقة العاملة · واكتشفت سائر القـــوى طبيعة السلطة القمعيـــة وضرورة تعبئة الجماهير للوقوف في وجه القانون ، مما اغاظ السلطة الى درجة كبيرة ، وجعل محمد بن مبارك يصرح في المجلس بانه يسمع الى « همهمات في الشعب » فـــي المجلس ولن

يستمع الى ١٨ الف مواطن قدموا عريضة يرفضون فيها هذا القانون القمعي الجديد ٠

وخلال مرحلة دور الانعقـــاد الثاني ، انكشف تماما عجز المجلس عن القيام باي عمل من شأنه الحد من التدخل الاجنبي في البلاد او تصرفات القسم الخاص او الاساليب الدكتاتورية للسلطة ووزراءها ٠ وفي الوقت الذي وقف المجلس حائرا امام مواقف السلطة كانت الاوضاع السياسية والاقتصاديـــة في المنطقة تتطور بالشكل الذي تحدثنا عنه في مطلع هذا البحث ، وكانت الاوضـــاع المعيشية للجماهير تزداد سوءا وتتراكم الازمات ، وبات واضحا ان القوى الطبقية التي كانت تنظر الى المجلس على انه اداة لتقنين الاوضاع يمكنها الاستعاضة عنه بسن القوانين من خلال السلطة التنفيذية ، واكتشفت القـــوى الديمقراطية ان امكانيات الاثراء وسط الظروف الجديدة واسعة للغاية ، ولا تستحق الحريات الديمقراطية التي طالبت بها كل هذا الضجيج ، واقتنعت القوى التي ارادت ادخال اصلاحات في النظام ان هنـــاك بعض العناصر في السلطة تقف ضد الديمقراطية وان المراهنة على العناصر « الديمقراطية » قد يثني المغرقين في رجعيتهم عن التمادي في هـــذا الطريق ٠٠ ثم اكتشفت ان اسرة آل خليفة هم مجموعة من القراصنة الذين لا يؤمل منهم خير !!

وخلال هذه المرحلة ، كشفت الجبهة الشعبية عـــن طبيعة الاجراءات التي يقدم عليها النظام وكونها نابعـــة من طبيعة النظام ، والقوى الطبقية التي يمثلها ، وطبيعة الاشكال التي تتخذها الامبريالية للتكيف مع ظروف كل بلد من بلدان العالم الثالث الخاضعة للاستعمار الجديد ، ومستوى المواجهة الذي وصلت اليه الحركة الثورية (٧٥) في نضالها ضد الامبريالية هناك ٠

لقد أوضحنا بان توجهات السلطة على جميـــع الميادين الداخلية والخارجيـــة ، الاقتصادية والسياسية والعسكرية تكشف بوضوح ارتباط الطبقة الحاكمة البحرانية بالقـــوى الاجنبية ، الامريكية ، والامبريالية الاخرى ، فالاسرة الحاكمة التي ترعرعت في احضان الامبريالية البريطانية والتي تحصل على امتيازات لكونها عشيرة حاكمة ، والتجـــار الكومبرادور الذين يجدون مصلحتهم في تدفق الشركات والرساميل الاجنبية، والملاكين العقاريين الذين يريدون المزيد من الارباح والمضاربة في الاراضي ، ويجدون مصلحتهم في المـــزيد من الانفتـــاح ان هذه القوى الطبقية الطفيلية التي لا يتعـــدى دورها في العملية الانتاجيـــة ، سوى دور السمسار والوكيل ، بينما تستنزف الشركات الثروة الوطنية وفائض قيمة عمل العمال ، وتواجه الطبقة العاملة هـــذه الاحتكارات والشركات المحلية الملتصقة معها ، وعندما تشتد المواجهة ، تقدم السلطة نفسها حكما بين الطرفين ! لتبرهن في كل مرة انها عدو حقيقي للطبقة العاملة والجماهير الشعبية وملحق طفيلي بهذه الاحتكارات الاجنبية ان هذه القوى الطبقية لا يمكن ان تعيش بمعزل عـــن الحماية الاجنبية وترى عدوها الحقيقي في الجماهير الشعبية ، وتجد مصلحتها في الارتمـــاء في احضان الاجنبي وتسليم البلاد والسيادة الوطنية للامبرياليين ، وبالمقابل فان الامبرياليـــة الامريكية التي تلقت الدروس الكبيرة من هزائمها عـــلى يد الحركة الثـــورية في فيتنـــام وكمبوديا ولاووس والشعوب الافريقية والاسيوية والامريكية اللاتينية ، تجد مصلحتها ، في الاعتماد على قوى طبقية محلية تتستر ورائها بدلا من الكشف عن وجهها القبيح امـــام المواطنين ، وهكذا تلتحم مصالح الامبرياليين مع الرجعيتين ، ايران والسعودية ، فان الكثير من المخططات الامبريالية تمر عبـــر هاتين الدولتين الى الدويلات

الخليجية ، ولذلك لا يجب المراهنة على الترقيعات التي اقدمت عليها السلطات البحرانية ، ولا يجب ايهام الجماهير بان الاوضاع في البحرين تسير بمعزل عن الاوضاع الخليجية ، بل انها مترابطة معها .

ولذلك لم تكن مواقف السلطة العميلة غريبة غير مفهومة لدى الثوريين ، حيث ان الصراع الطبقي المتصاعد سيجد انعكاسا له في كل المؤسسات السياسية للسلطة ، وستقف الطبقات الرجعية المواقف التي تمليها عليها مصالحها الطبقية بالدرجة الاساسية ، ولن تتردد في التخلي عن اي شكل دستوري اذا وجدت ان ذلك لم يعد مناسبا لها في اية ظروف جديدة .

ان مواقف السلطة قد اثارت القلق لدى العديد من القوى السياسية سواء تلك التي تراهن على استمرار التجربة لسحب البساط من تحت الحركة الوطنية ، او من قبل تلك التي تدرك جيدا النزعة الدكتاتورية والارهابية التي يتمتع بها رئيس الوزراء ، والمعبر عن مصالح الكومبرادور والملاكين العقاريين الكبار .

ولقد عبرت بعض الصحف الكويتية الشديدة الصلة بالبرجوازية التجارية الكويتية عن هواجسها عندما اشارت القبس الى « ان انجازات المجلس الوطني تجاه قضايا امن الدولة والمعتقلين واتفاقية التسهيلات البحرية الامريكية لم تحقق نتائجها تأثيرا عمليا ملموسا يمكن اعتباره مشاركة من المجلس في انجاز القرارات السياسية للدولة ... اما حول قضية المدرسين المفصولين ، فالبعض يرى ان المجلس الوطني قد خاض قضية خاسرة ، ويدللون على خسارتها بان المجلس قد اصدر توصية للحكومة باعادة المدرسين المفصولين، لم يكن لها اي تأثير ، بل انها لم تشكل اي عنصر ضاغط .

ولم تتجاوز رغبة المجلس - في رأى هؤلاء البعض - ان

تكون دخانا في الهواء ... من ذلك فشل عدم اعتناء الحكومة حتى ... على المجلس برفض رغبته وتبيان اسباب هذا الرفض ... ثقة ... اطر البحريني بالمجلس الوطني . وبجدوى الحياة ... في صعيد العمل التشريعي والديمقراطي ...

وتضيف القبس ... ين لبعض اعضاء المجلس الوطني وبعض الزوار ... ان الحكومة كانت تتبنى ... لاعضاء باذن ، ... كلماتهم ومقترحاتهم خارج عن الاذن الاخرى » (٧٦)

ان ذلك يكشف ... عن موقف السلطة تجاه ... الديمقراطية ... المجلس النيابي في هذه المسألة ... ودوره في الحياة السياسية ، ففي الوقت الذي كانت تتعهد ... الموقف الثوري ... الموقف السعودي على صعيد كافة السياسات الخارجية ... الاقتصادية والقمعية الداخلية ... في اطار ... الاساس النقمة الشعبية والتنفس عن الضغط لدى القوى السياسية المعارضة ، وعندما وجدت هذه الاوضاع الجماهيرية من جهة وتزايد نشاط الجماهير والحركة الثورية من جهة اخرى ، نفذت كافة الوصايا السعودية .

ان تطور الاوضاع الاقتصادية وانعكاسها على صعيد مواقف القوى السياسية من ابرز قضية طرحتها السلطة ، وهي قضية قانون امن الدولة ، يفسر الاجراءات التي اقدمت عليها السلطة وموقف الاطراف السياسية من هذه الخطوة القمعية .

... ما طرحت السلطة مشروع القانون ، اضافت الكتلة ... بندا ينص على محاربة الافكار الملحدة ، ووقفت التي جاءت القانون القمعي لكنها فوجئت بالمعارضة الشعبية الواسعة التي كادت تسحب البساط من تحتها في مناطقها الانتخابية . ... مع القوى الاخرى في مطالبة الحكومة بتعديل

[illegible] ٠٠ في حين كانت تقف في قرارة نفسها معه ، وعندما [illegible] سلطة المجلس ، وقفت بكل امكانياتها الى جانب النظام معبئة لاجراءاته القمعية ومطالبة بعدم التساهل مع الحركة الوطنية ، ودعت الى توجيه ضربات قاضية لها هذه المرة.(٦٨)

ان القوى الرجعية التي مثلتها الكتلة الدينية لا ترى في الحياة النيابية والحريات العامة سوى وسيلة قد يستفيد منها الشيوعيون ، ولذلك لا تتردد في الوقوف الى جانب كل الاجراءات القمعية ضد الجماهير ولا يضيرها تعليق الحياة الدستورية طالما ان حساباتها باقية وتمارس كافة اساليب التحريض ضد الحركة الثورية وتروج للسلطة واجراءاتها البوليسية ٠

اما كتلة الوسط ، التي تمثل تيارا واسعا يعبر عن البراجوزية التجارية المتوسطة وقطاعات الموظفين الكبار والمتوسطين الى المقاولين والسماسرة بمختلف اشكالهم بالاضافة الى الملاكين العقاريين المتوسطين والاعيان في المدن والقرى النائية ، فقد وقفت باستمرار مواقف وسطية متذبذبة ، ورغم معارضتها للمرسوم القمعي، لكن الغالبية العظمى من اعضائها قد لحسوا تصريحاتهم عن الحريات خلال مرحلة المجلس ، وطئطئوا رؤوسهم امام العاصفة ، فقد تدر عليهم الاوضاع الجديدة من الارباح ما لم يتسنى لهم ان يجنوه في مرحلة المجلس ٠

اما كتلة الشعب . فرغم اختلافنا معهم في تحليل الاوضاع التي سادت عام ١٩٧٣ والموقف الوطني الصحيح منها ، فقد وقفوا ضد هذا القانون القمعي ، واكتشفوا ان السلطة الرجعية التي ارادت ان تنصب الكمائن للحركة الوطنية ، لم تكن جادة يوما من الايام في التخلي عن ممارساتها القمعية والدكتاتورية ولم تكن اهتمامات كبار المسؤولين بالمساهمة في ردم الهوة بين

الشعب والحكومة اكثر من اهتماماتهم بخدمة الاحتكارات ، ولم تكن اذكى من حكام الكويت عندما لم تزور الانتخابات بل كانت تؤيد تمزيق الحركة الوطنية وسحب البساط من تحتها مستفيدة من التكتيكات المختلفة التي اتبعتها فصائل الحركة الوطنية لمواجهة السلطة وترقيعاتها الجديدة ٠

ان الجبهة الشعبية قد وقفت بعناد وصلابة ضد سلطة القمع والارهاب في البحرين وعندما حلت حكومة خليفة المجلس الوطني ، اعلنت عن رفضها لهذه الاجراءات وشجبها لكل حملات القمع ، مؤكدة انها ستناضل من اجل الديمقراطية، وفي سبيل تحقيق مطالب الجماهير السياسية والاجتماعية وانتزاعها من السلطة ٠ ان موقفنا هذا ينبع من الامور التالية :

١ ــ ان المطالبة بالحياة الدستورية مطلب ديمقراطي للحركة الوطنية ، يستجيب لمطالب فئات واسعة من جماهير الشعب ، سواء البرجوازية المتوسطة او الصغيرة وحتى المتنورة من القطاعات العليا ، بالاضافة الى الجماهير العمالية والمسحوقة التي ندرك جيدا ان الحرية السياسية لن تحل مشاكلها الاجتماعية ، ولكنها تعطيها امكانيات اكبر بكثير من مراحل القمع والارهاب التي مارستها السلطات العميلة ٠ واذا كانت الحياة النيابية مطلب ديمقراطي مشروع ، فان مشاركة او مقاطعة القوى الثورية في المجالس مرتبطة بظروف موضوعية وذاتية خلال مرحلة الانتخابات ، وحسب تشخيصها للاوضاع التي تسود البلاد آنذاك ، ومدى الاستفادة من المجلس لتعميق التناقضات وتوعية الجماهير بمخططات وهوية السلطة القائمة وبالتالي ليست مقاطعة او مشاركة مطلقة ، وبغض النظر عن الظروف ٠

ولقد كان تشخيصنا آنذاك بان المجلس وسيلة لفك الحصار عن السلطة واعطائها صكوك غفران على جرائمها التي ارتكبتها

[illegible] ... وليس
[illegible] ... الشعب والحكومة . بل يجب افشال مخطط
السلطة [illegible] هذا المجلس في تلك الظروف . وعندما
تغيرت [illegible] وأصبح المجلس عقبة في وجه السلطة . وقفنا
ضد حله . طالبنا بالحريات الديمقراطية وضرورة التصدي
لانتزاع الحريات من هذه الطغمة العميلة .

٣ ـ خلال السنتين الاخيرتين ، تغيرت الكثير من الظروف في هذه المنطقة . فمن هزيمة امريكا في فيتنام الى الاتفاقية العراقية الايرانية ، ومقتل فيصل ، الى التسوية الامريكية في الشرق الاوسط .. الى الزيادة الهائلة في عائدات النفط . [illegible] جعل هذه العوامل قد ضاعفت من حدة الصراع الطبقي [illegible] السياسي داخل البلاد ، والنهوض الجماهيري الثوري ، بشكل [illegible] عن حد سواء ولم تجد السلطة العميلة طريقا تسلكها ، [illegible] الا حل المجلس وتعليق الدستور .

[illegible] ان البديل الذي طرحته السلطة حاليا اسوأ بكثير من [illegible] حيث تمارس امر دكتاتورية سافرة . وتتحدث عن [illegible] الثورى على غرار الحديث السعودي الذي سمعناه منذ [illegible] ولم نحد شيئا منه . ويبدو ان الحكومة البحرانية [illegible] ما سرقته الكبرى الشيء الكثير . بعد ان الفت [illegible] حاليا قادرة على طرح نموذج للامارات [illegible] مجلس الشورى هو مجلس للكومبرادور والملاكين العقاريين والامراء المتضررين من سياسته . لذلك فان وقوفنا ضد حل المجلس الوطني (مع تحليلنا الواضح لدوره) هو وقوف ضد الاجراءات الرجعية القادمة والتي تحمل في طياتها اخطارا كبيرة على الحركة الوطنية والمستقبل السياسي للحركة الديمقراطية في البلاد .

واذا كنا نقف ضد حل المجلس ، فليس معنى ذلك ان اعاده المجلس سيقدم الحلول الصحيحة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد ، لانها مرتبطة **بجوهر النظام ، ولا يمكن حلها حلا صحيحا دون التغيير** الجذري للسلطة ، ولا يجب ان توهم الجماهير باننا نستطيع حل مشاكلها عبر هذه البرلمانات التي تنشأ في هذه المدن ـ الدول ، بل انها في احسن الاحوال تعبير عن رضوخ السلطة وجناحها الرجعي القمعي لبعض المطالب الديمقراطية ، وعدم قدرتها على تجاهل الارادة السياسية للطبقات الشعبية في الحرية السياسية ، التي تخلق اجواء افضل للحركة الثورية لتمارس تشهيرا واسعا ضد النظام وارتباطاته مع الامبريالية وامكانيات اكبر لتوعية الجماهير وتسييسها وتنظيمها .

٤ ـ ان حل المجلس الوطني هو حلقة في مخطط القمع الجديد ، هو تطبيق علني وسافر لقانون امن الدولة الذي سنته السلطة منذ منتصف ١٩٧٤ وسارت في تطبيقه دون الجرأة على الاعلان عن ذلك . ولذلك جاءت الاجراءات الجديدة اعلانا سافرا بالحرب على الحركة الديمقراطية ولا يمكن عزله عن الاعتقالات والمطاردات ومصادرة الحريات ، والرقابة الكثيفة على الصحافة والضرب عرض الحائط بكل مطالب الجماهير السياسية .

٥ ـ اذا كان حل المجلس الوطني يعبر عن الازمة الداخلية التي عاشها النظام نتيجة تزايد التناقضات في المجتمع ، وتزايد وزن الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الاخرى وقواها السياسية ، فانه ايضا حلقة من حلقات الامن الخليجي المشبوه الذي ترعاه امريكا وايران ، وتطبقه الرجعيات العربية على طريقتها الخاصة في بلدانها، ولذلك فان نضالنا ضد اجراءات السلطة هو جزء من نضالنا ضد الحلف الخليجي (٩٠

اشكال مخططات السلطة الرامية الى سحق الحركة الوطنية والحاق ابلغ الاذى بالحركة الجماهيرية ، انما هو مساهمة في مواجهة مشاريع الامريكان وحلفائهم الرجعيين ٠

نتائج هجمة اغسطس وتوجهات السلطة :

لقد توهمت الطغمة الحاكمة ان حل التناقض المستفحل بينها وبين الجماهير ، ياتي من خلال تقديم الوعود الرنانة والجميلة للجماهير في الميدان المعيشي سواء في تخفيف ازمة الغلاء او السكن ، وان تقديم بعض المسكنات في هذا الميدان ، وسن التشريعات العرجاء واحاطتها بهالة ضخمة من الدعاية كفيل بسحب البساط من تحت الحركة الوطنية ، وفي الوقت ذاته تمادت حكومة اغسطس في سياستها اللاوطنية واللاديمقراطية عبر الاساليب التالية : ـ

١ ـ ارتمت اكثر في احضان الامبرياليين ، الامريكان والانكليز ، سواء بالحديث عن الصداقة البحرانية الامريكية والتسهيلات المتزايدة للاسطول الامريكي واحتضان المزيد من الشركات الامريكية التي جعلت البحرين مركز النهب لثروات الخليج ، او في توقيع المزيد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الامبريالية الاخرى

كما ترجمت سياستها اللاوطنية في التقلب بين الرياض وطهران ، وتقديم السيادة الوطنية على طبق من ذهب للرجعية الايرانية ، واتباع سياسات هدفها الاساسي الحصول على المزيد من الاموال من الرجعيات المحيطة

ان توجهات السلطة نحو الوحدة الخليجية والجزيرية هي توجهات ديماغوجية في اغلب الاحيان لتضليل الجماهير وتصوير نفسها بأنها حريصة على الوحدة الحقيقية ، بينما هي كاذبة وخائفة على اوضاعها وتريد استثمار هذا الشعار لضاعفة المساعدات التي تقدمها الدول الرجعية الاخرى التي

لا نتوقع على الاطلاق ان تقدم برامج وحدوية لطبيعتها العشائرية ولا يمكن ان تستجيب لمطالب الحركة الثورية في الوحدة الشعبية الديمقراطية لعموم المنطقة كجزء من برنامج واسع نحو وحدة شعبية عربية ٠

ولذلك فان الرجعية البحرانية لا تقدم سيادة البلاد للرجعية الام من باب حرصها على الوحدة العربية وضرورة انهاء هذه الكيانات المتناثرة ، بل تعبيراً عن طبيعتها التي تزداد وضوحا في تحويل البلاد الى مركز خدمات تابع للدول الرجعية الاخرى ٠

ان سياسة الارتماء في احضان الامبريالية وتقديم المزيد من التسهيلات السياسية والاقتصادية والعسكرية لها وللرجعية الايرانية ، وكمساهمة في تنفيذ مشاريع الامبرياليين في الخليج ، يضع على عاتق الحركة الثورية مهمات وطنية كبيرة لا يمكن حلها دون ترابطها مع اطراف الحركة الثورية في منطقة الخليج ، حيث ان الامبريالية لا تنظر الى البحرين الا كمدينة من مدن هذه المنطقة وتتعامل معها على هذا الاساس ، مبقية كافة نفايا الوضع العشائري السابق للاستفادة منها في مواجهة الحركة الثورية ٠

٢ ـ بزيادة ارتباطها مع الامبريالية والسير اكثر في جعل الاقتصاد الوطني يرتكز اساسا على الخدمات والتسهيلات للامبرياليين ، يتضاعف حقدها وسخطها على الحركة الثورية ، وتوجه المزيد من الضربات لها ، لارهاب الوطنيين وتكميم كل الافواه المعارضة لهذه السياسة الذيلية، ولذلك ازداد الارهاب والقمع البوليسي مترافقا مع التضليل الديماغوجي الذي جلبت له الكثير من الخبراء الاردنيين والمصريين الذين عملوا طويلا في المملكة السعودية ، موزعة سمومها الفكرية عبر كافة القنوات الاعلامية المتواجدة في البلاد والتي تهيمن عليها هيمنة تامة كالاذاعة والتلفزيون

والصحافة وبات من المهمات الملحة امام الحركة الثورية توحيد الجهود لمضاعفة النضال ضد الارهاب والقمع ، ومن اجل الديمقراطية ·

٣ ـ ان من ابرز سمات المرحلة الراهنة على صعيد توجهات السلطة هو مضاعفة الجهود والاعمال لخدمة الاحتكارات والانفتاح الواسع لمضاعفة ارباح الطبقة البرجوازية الكبيرة بشرائحها ، وبالتالي تسليم الاقتصاد الوطني اكثر فأكثر لهذه الاحتكارات ، والاكثار من الكلام والوعود للجماهير مع «انجازات» لا تستحق الحديث عنها في كافة الميادين ·

الحركة الوطنية امام الاوضاع الجديدة

ان المرحلة الحالية هي تصعيد للمرحلة السابقة من حيث القمع والارهاب الذي لم توقفه السلطة يوما من الايام، وبالتالي فان المهمات الوطنية والديمقراطية التي طرحتها الحركة الوطنية على نفسها من خلال تشخيصها للتناقضات الموجودة في البلاد لا تزال كما هي ، وبحاجة ـ امام المتغيرات السياسية الجديدة ـ الى جهود اكبر ووعي اعمق لمواجهة الوضعية الجديدة وتعطيلها عن تحقيق كامل اهدافها، وبالتالي نقلها من مرحلة الهجوم الذي تميزت به عقب اغسطس الى مرحلة الدفاع ، وانتقال الحركة الوطنية بالمقابل من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم ·

ان هذه المواجهة مع العدو الامبريالي والرجعي تتطلب مجموعة من المستلزمات والشروط التي لا يمكن ـ بدونها ـ تحقيق هذا التحول وبالتالي الانتصار على العدو ·

ان من اولى هذه الشروط هي الوحدة الوطنية بين فصائل العمل الوطني الديمقراطي ومغادرة المواقع القديمة

الى مواقع جديدة ترتكز على فهم صحيح للوضع الراهن ومهمات الحركة الوطنية ·

لقد اكدنا باستمرار على ان التناقض الاساسي يكمن في التناقض بين الشعب وقواه الوطنية والديمقراطية من جهة والامبرياليين وحلفائهم الرجعيين من جهة ثانية ، وعلى اطراف الحركة الوطنية تغليب التناقض لاساسي على سائر التناقضات الثانوية التي توجد بينهم ·

ان هذا الفهم الصحيح يجد ترجمته الحقيقية في الاعمال لا في الاقوال ، في المواقف السياسية المشتركة ، في السعي من اجل تذليل العقبات القديمة ، وعدم وضع عقبات جديدة، في التخلي عن السياسة النرجسية التي تتصور بأن الاخرين لا شيء ، وانها كل شيء !! في اتباع سياسة ترتكز على ان العمل الموحد هو موقف استراتيجي لا تكتيكي ، مرة اخرى من خلال الاعمال لا من خلال الاقوال ·

لقد كانت هجمة اغسطس مناسبة كبيرة لوقوف الحركة الوطنية بفصائلها صفا واحدا ، وكان البيان المشترك بداية جيدة لهذا العمل ، ولكن لم تجر بعده اعمال تستحق الذكر، حيث عادت الامور الى مجراها السابق بنتيجة للاساليب الخاطئة والممارسات الذاتية التي تنطلق اساسا من كون العمل المشترك تكتيك وليس موقف استراتيجي ، وعلى استعداد لان تدمر كافة المنجزات المشتركة ، ووضع المزيد من العراقيل والمواقف السياسية لخدمة طرف واحد ، دون الاهتمام بالمصلحة الوطنية المشتركة ، متوهمة ان العمل الوطني يتحلق فوق ذاتها فقط ·

ان الوحدة الوطنية تتطلب الانطلاق من حرصنا على مصالح شعبنا بالدرجة الاساسية ومواجهة كافة المشاريع الامبريالية والرجعية الاخرى ، وحيث ما يبدو ان هناك تعارض بين الموقف الوطني والموقف الخارجي لبعض

الاطراف الحليفة الخارجية ، فان هذا التعارض الظاهري لا يجب ان يجعلنا نتخلى او نتقاعس عن مواجهة هذه المشاريع ، بل يمكن التفكير بأشكال وطرق متعددة تصب في مجموعها في النضال ضد الامبريالية ، **وترص المزيد من الطاقات المحلية والعربية والعالمية ، من مواقع مختلفة** ، لمواجهة المشاريع الامنية الامبريالية ·

ان من ثاني هذه الشروط هو احترام الارادة الجماهيرية والتمسك المستمر بخط الجماهير الثوري ·

ان الحركة الوطنية ليست مطالبة ان تكون بديلا عن الحركة العمالية والجماهيرية ، بل مطالبة ان تقف في طليعة هذه الحركة لقيادة نضالاتها وتعبئتها وتنظيمها لشن المزيد من النضالات ضد السلطة ، وبالتالي ليست مطالبة ان تقدم « بشائر سارة » في المناسبات للحركة العمالية والجماهيرية ان هذه المسألة الهامة تتطلب احترام الارادة الواسعة للجماهير التي لا يمكن بدونها عمل شيء حقيقي لكون الجماهير صانعة التاريخ ، ولذلك فمن الخطأ الجسيم قيام اي فصيل وطني بمفرده بتشكيل منظمات يقدمها على انها تمثل هذا القطاع العمالي او الجماهيري ، دون اشراك واسع للعناصر النشطة والموثوقة من الجماهير في ذاك القطاع ، ودون التشاور مع اطراف الحركة الوطنية ·

ان التصور بأن الجماهير لا تفهم · ونحن مطالبون بتجهيز كل شيء مسألة خاطئة ويجب الابتعاد عنها فقد اثبتت جماهيرنا قدرتها الكبيرة على النضال وتعلمت في مجراه خلق اشكال متعددة من ادوات النضال الجماهيري ضد السلطة ·

كما ان مثل هذه الممارسة لا تخدم سياسة ازالة العراقيل بين اطراف العمل الوطني الديمقراطي ، بل تضاعفها ، ومن واجبنا في هذه المرحلة الابتعاد عن كل ما يمكن ان يخرج

اي طرف وطني من العمل المشترك ، والسعي المتواصل والحثيث لتعميق الاعمال الجماهيرية المشتركة ·

ان احترام ارادة الجماهير يعني احترام كافة العلاقات والانظمة التي تحكم سير هذه المؤسسة الجماهيرية او تلك ، وعدم التحايل عليها او تجاهلها او تعطيلها ، واحترام رأي الاغلبية في هذه المؤسسات ، والنضال ضمن العمل المشترك لتصحيح أية افكار او ممارسات غير صحيحة ·

ان علينا ان نناضل في هذا الميدان حتى لا نفتح مجالا للسلطة لتنفذ منه لتخريب العمل الجماهيري واحتوائه او ضربه تحت مبررات « الصراع بين الاطراف السياسية » · ان انتزاع هذا السلاح من يد السلطة لا يأتي الا عبر ممارسة صحيحة في هذه المؤسسات الجماهيرية ·

ان الشرط الثاني يصب في الشرط الاول ، فالوحدة الوطنية سلاح فولاذي يجب أن تمتلكه الحركة الوطنية ، وبدون هذا السلاح ، يمكن لكافة مجهوداتنا ان تصب في مجاري مختلفة وقد تضعف المواجهة ضد السلطة العميلة ·

ان النضال من اجل التحرر الوطني ومن اجل الديمقراطية ، يتطلب صب مجهودات كبيرة ويتطلب رص صفوف كافة الوطنيين والديمقراطيين ، في الاعمال المشتركة ·

ان شعبنا ـ بامكانياته المحدودة ـ لم ترهبه هجمة اغسطس · ولم تضلله دعايات السلطة وهو قادر على تحقيق انجازات كبيرة ، بتلاحم قواه الوطنية ، وتوجيه نضاله ضد عدو محدد ، ومن اجل هدف محدد ، ورغم كل اجراءات السلطة الاخيرة ، فانها في جوهرها لا تعبر عن قوة السلطة وجبروتها ، بقدر ما تعبر عن الخوف الشديد وسط صفوفها من الحركة الجماهيرية وقواها المناضلة ·

الهوامش

١ ـ طلبت الحكومة من شركة طومسون البريطانية دراسة مشكلة القمامة وطريقة التخلص منها في البحرين ، فجلبت الشركة خبيرين ، هرب احدهما بعد ايام قليلة ٠

« ويروي الشيخ عبد الله بن محمد الخليفة رئيس الهيئة البلدية ان الخبير المذكور قال بعد أن رأى كمية القمامة في البلاد : هل البحرين هي مركز لتجميع القمامة لدول الخليج » ٠ صدى الاسبوع ٧٥/١٢/٢ ٠

٢ ـ محاضر جلسات المجلس الوطني ٧٤/٣/١٠ ٠

٣ ـ المصدر السابق ٠

٤ ـ محاضر جلسات المجلس الوطني ٧٤/٢/١٧ ٠

٥ ـ المصدر السابق ٠

٦ ـ المصدر السابق ٠

٧ ـ « يبلغ سعر المليون وحدة حرارية من الغاز في امريكا ٥٠ سنت » اما في البحرين فتبيعه الحكومة بمبلغ ٦ سنت ـ المصدر السابق ٠

٨ ـ المجموعة الاحصائية لعام ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، وزارة الاقتصاد الوطني ـ البحرين ٠

٩ ـ كانت الحكومة الامريكية تدفع ١٥٠ الف دولار ايجار لقاعدة الجذير ، وقد ضاعفت هذا الرقم حتى وصل الى ٤ ملايين دولار عام ١٩٧٥ ٠

١٠ ـ بلغت الواردات عام ٧٥ حجما قياسيا (٢٣٠ مليون دينار) بينما الصادرات ٨٤ مليون دينار ـ اخبار الخليج ٧٦/٣/١ ٠

١١ ـ السياسة الكويتية ٧٥/٨/٢٦ ٠

١٢ ـ حول الادوار التي تقوم بها هذه البنوك تقول جريدة اخبار الخليج كتعليق على افتتاح اول مكتب لمؤسسة امريكان اكسبرس « سيقوم المكتب الجديد بتقديم القروض بالنقد الاجنبي ، ويقوم بخدمات الايداع والتوظيف التجاري للشركات والافراد غير المقيمين في البحرين ، كما سيقدم خدماته المالية لحكومة البحرين ودوائرها ٠

وصرح رئيس مجلس ادارة المؤسسة مستر بليس بان اختيار البحرين كمركز لاول مكتب للمؤسسة جاء بحكم التاريخ الطويل للبحرين كمركز تجاري هام في منطقة الخليج » اخبار الخليج البحرانية ، ٧٦/٢/١٦ ٠

١٣ ـ الانوار البيروتية ٧٥/٩/٢٦ ٠

١٤ ـ المجموعة الاحصائية لعام ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ٠ وزارة الاقتصاد الوطني ـ البحرين ٠

١٥ ـ Arab World Sketch ٧٤/١٢/١٦ ٠

١٦ ـ السياسة ـ ٧٥/٨/٢٨ ٠

١٧ ـ ورد في افتتاحية « اخبار الخليج » البحرانية ما يلي : « متطلبات الانفتاح الاقتصادي مع بلدان الخليج المجاورة اقتضت ان تفتح البحرين ذراعيها وتتيح لمواطنين من امارات الخليج حرية البيع والشراء في العقارات وغيرها ، تماما بمثل ما يعامل به المواطن البحراني ٠

ولكن الواقع المحض في هذا الانفتاح انه قد جاء نتيجة عكسية على المواطنين من ابناء البحرين ، فبدلا من ان تتجه الرساميل الخليجية الى شراء الاراضي لبنائها واعمارها ، اتجهت الى تخطيط الاراضي البور التي تشترى بابخس الاسعار ثم يعاد بيعها الى المواطنين » (المقصود هنا التجار ولكنهم في نظر من هم وراء الجريدة المواطنين مع التشديد على الالف واللام) « نحن لم نطالب بالتضييق من هذا الانفتاح على اخواننا الخليجيين ، ولكننا نطالب بتقنين الانفتاح لكي يصبح استثمارا يحقق مردودا اقتصاديا على البحرين» ٧٦/٢/١٦ ٠

١٨ ـ الاضواء البحرانية ٧٦/٢/١٢ تحت عنوان ميزانية جديدة

ومشروعات قديمة ٠

١٩ ـ الطليعة الكويتية ٧٢/٦/١٠ ٠

٢٠ ـ صدى الاسبوع ـ بعنوان تجارة الرقيق الجديد ـ ٧٥/٧/٨ ٠

٢١ ـ احصائيات التعليم عـــام ٧٢ ـ ٧٣ وزارة الاقتصـــاد الوطني ـ البحرين ٠

المجموعة الاحصائية السنوية عام ٦٨ وزارة الاقتصاد الوطني ـ البحرين ٠

٢٢ ـ احصاءات تعداد السكان لعام ١٩٧١ (صفحات ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٦٦ ، ٧١) مع الاستنتاجات المأخوذة منها حول نسبة البطالة والعاطلين عن العمل ٠

(العاطلون = غير فعال اقتصاديا ـ عـــدد الطلبة في المدارس والمعاهد + عاطل حسب ارقام السلطة) ٠

٢٣ ـ احصاءات تعداد السكان اعـــوام ٥٩ ، ٦٥ ، ٧١ ـ مكتب الاحصاء البحرين ٠

٢٤ ـ احصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعيـــة ـ مكتب الاحصاء ـ ١٩٧٤ ٠

٢٥ ـ القبس ٧٥/٣/٣ ٠

٢٦ ـ يقول رياض نجيب الريس « في البحرين ٦٠ الف طالب وطالبة يرزحون تحت اعباء المناهج النظرية الكلاسيكية ، بينما هناك ٣٥ الف عامل اجنبي من بينهم ١٠ الاف هندي و ٧ الاف عـــربي ، و ٣ الاف بريطاني وآخرون من جنسيات مختلفة » ـ النهار ٧٥/٦/٥ ٠

وخلال النصف الاول من عام ١٩٧٥ طردت وزارة التربية ٤ مـــن المدرسين لانهم اجابوا على استفسارات صحفية عـــن برامج التعليم وكشفوا التدني البالغ الذي يعانيه ، وكون هـــذه البرامج تشكو من العقلية الاستعمارية من ايام بلكريف ! ولم تنفع كافـــة الالتماسات والرغبات التي قدمها اعضاء المجلس الوطني لاعادة هؤلاء المدرسين المفصولين ٠

٢٧ ـ محاضر جلسات المجلس الوطني ـ ٧٤/٣/١٣ ٠

٢٨ ـ مجـــلة صدى الاسبوع ـ ندوة ارباب العمل مـــع وزارة العمل ٧٦/١/١٠ ٠

٢٩ ـ كنتيجة للاضطهاد البشع الذي مارسته شركة بابكو في بدايات عملها ولا تزال ، وتسريحها للكثير من العمال في اعوام ٣٨ ، ٥٦ ، ٦٥ فقد هاجر كثير من العمال البحرانيين الى الامارات والمملكة السعودية ليسهموا بدور كبير في منشئات النفط هناك ، وخاصة مشروع التابلاين الشهير ، وقد اعترف بكفاءة العامل البحراني غالبية الشركات العاملة خارج البحرين ٠ اما في البحرين ، فان قصة عدم كفاءة العامل البحراني تعود الى « غاية في نفس يعقـــوب » لدى وزير التنمية والشركات الاجنبية ففي عام ٧٢ جلبت شركة طيران الخليج مجموعة من العمـــال الباكستانيين وطلبت من العمال البحرانيين تدريبهم على العمل ، ليتم تسريحهم بعد ذلك واحلال الباكستانيين محلهم ٠

٣٠ ـ هناك بعض المقاولين ـ بالاتفاق مع مسؤولين كبار ـ يستوردون العامل الهندي مقابل ان يدفع شهريا عشرين دينار لذلك المقاول واحيانا اكثر من هذا المبلغ ٠

٣١ ـ هناك ازمة سكن حادة حتى في المملكة السعودية الى درجة ان الحكومة طلبت من اي شركة تريد العمل في المملكة ، الا تطالب الدولة بالمسكن او بالمواد الخام للبناء، وان عليها توفير كل شيء حتى العمال !

٣٢ ـ يقول وزير التنمية البحراني : « ان البحرين محتاجة ليس الى خمسة الاف بل الى رقم يتراوح بين الخمسة والعشرة الاف مـــن اليد العاملة لاكمال مشاريعها الانمائية خلال السبعينات ، والبلاد لا تحتاج الى الف بيت او الف وخمسمائة بيت كما جاء في تقرير لجنة الغلاء ٠ نحن نعتقد ان البحرين تحتاج الى ٥٠٠٠ وحدة سكنية ٠ كان في طيران الخليج قبل ثلاث سنوات ٦٠٠ موظف ، واصبح اليوم ٢٠٠٠ ، وقد يبلغ ٥٠٠٠ موظف » ـ محاضر جلسات المجلس الوطني ـ ٧٤/٣/٢٠

٣٣ ـ المواقف البحرانية ـ ١٤/١١/٧٥ ٠
٣٤ ـ السياسة ـ ٢٥/١١/٧٥ ٠
٣٥ ـ صدى الاسبوع ٧٦/٢/١٧ (من هـــذه المشاريع استيراد الاسماك النيوزلندية ، وبيعها في دكاكين حكومية خاصة موزعة على مناطق متعددة في البحرين ، وهي نفس الاسماك التي تستوردها الان قوة الدفاع) ٠
٣٦ ـ تقول تقارير الامم المتحدة بان ما يستخرج من الاسماك سنويا في الخليج ٤٠ الف طن بينما يمكن استخراج ٣٠٠ ـ ٥٠٠ الف طن ١٤/١٢/٧٥ (الوطن ـ انكويتية) ٠
٣٧ ـ تطورات الوضع الراهن في البحرين ـ منشورات الجبهـــة الشعبية في البحرين ـ عام ٧٤ ٠
٣٨ ـ تصريحات محمد بن مبارك ـ الصياد ١٢/١١/٧٥ ٠
٣٩ ـ السفير ٢/١١/٧٤ ٠
٤٠ ـ السفير ١٥/٧/٧٥ ٠
٤١ ـ الرأي العام الكويتية ٢/١٢/٧٥ ٠
٤٢ ـ مضبطة الجلسة السابعة للمجلس الوطني ١٢/١/٧٤ ٠
٤٣ ـ السياسة الكويتية ١٢/٦/١٩٧١ ٠
٤٤ ـ ميـــد ١٥/١١/٧٤ ٠
٤٥ ـ الصياد ١٢/١١/٧٥ ٠
٤٦ ـ الانوار ١٣/٣/٧٥ ٠
٤٧ ـ احصائيات شركة نفط البحرين لاعوام ٦٧ ـ ٧٤ ٠
٤٨ ـ نفط العرب ـ مارس ٧٥ ـ ص ٩
٤٩ ـ نفط العرب يوليو ٧٥ ٠
ميـــد ٢٦/١٠/٧٣ ٠

نفط العرب ـ مارس ـ مايو ٧٥ ٠
كتيب اعلامي عن السلطنة ٧٢ ٠
ارقام ٧٥ تقديرية عدا البحرين (ميزانية ٧٥ ـ حكومة البحرين) ٠ تشمل ارقام النفط دخل حقل ابو سعفه المقدر بـ ١٥٠ مليون دينار لكل من عام ٧٤ ، ٧٥ ٠
دخل الامارات يشمل جميع الامارات النفطية ـ ابو ظبي ـ دبي ـ الشارقة ٠
٥٠ ـ البترول والغاز العـربي ـ حزيران ١٩٧٥ (اخذت الحسابات على اساس الانتاج السنوي مقسومة على ٥٠ (برميل يومي = ٥٠ طن سنويا) وذلك لاعوام ٧٣ ، ٧٤ ، اما لعام ٧٥ فقد اعتمدت الارقـــام الواردة في القبس الكويتية ٩/١/٧٦ ٠
٥١ ـ الانوار البيروتية ٢٦/٩/٧٥ ٠
٥٢ ـ في احدى المقابلات الصحفية اتهم رئيس الوزراء النواب بانهم اثروا على حساب الشعب مستغلين اوضاعهم النيابية !! لقد نسى رئيس الوزراء نفسه ، ونسى ان غالبية نوابه تجار ، وان الظروف الجديدة مغرية ليست له فقط وانما لكل العناصر التي تريد الحصول على المزيد من الاموال مستفيدة من مواقعها ٠ وعلى اية حال ، لقد لحس غالبية النواب الاهانة ، ولم يتردد رئيس المجلس الذي تعرض للنفي سنوات طويلة من ارسال برقية لرئيس الوزراء يؤيد خطوتـــه المشؤومة !! (راجع الوطن ٢٣/١١/٧٥) ٠
٥٣ ـ الانوار البيروتية ٢٦/٩/٧٥ ٠
٥٤ ـ السياسة ـ مقابلة مع رئيس الوزراء البحراني ٢٦/٨/٧٥ ٠
٥٥ ـ المصدر السابق ٠
٥٦ ـ المصدر السابق ٠
٥٧ ـ المصدر السابق ٠
٥٨ ـ قال وزير الخارجية السعودي « ان من عناصر تحقيق الامن في الخليج منع دخول القوات الاجنبية الى المنطقة » وكالات الانباء ـ

ابو ظبي ١٢/١١/٧٥ ٠

٥٩ ـ في حديث خاص لصحيفة الاهرام القاهرية ، اجاب رئيس الوزراء السعودي على سؤال حول الصيغة التي يمكن ان تحدد الاطار العام لحماية امن الخليج ٠٠ قائلا : انه يجب ا نسأل امن الخليج وحمايته ممن ؟ نحن لا نتوقع عدوانا من احد ، ولا ندبر عدوانا على احد ونتخذ في نفس الوقت التدابير والوسائل اللازمة لبناء قواتنا الذاتية » ـ الوطن الكويتية ٨/١٢/٧٥ ٠

وفي حديث آخر نشرته الرأي العام الكويتية قال رئيس الوزراء السعودي حول التدخل الايراني في عمان : « اننا لا نقر اي تدخل اجنبي من اي جهة كانت في سلطنة عمان وان يترك للسلطنة معالجة امورها بنفسها دون تدخل خارجي » ٢٠/١١/٧٥ ٠

٦٠ ـ راجع صحف السلطنة من اغسطس وسبتمبر عام ٧٥ حيث لم تترك صحيفة او مجلة عمانية لم تشر الى ذلك ، مشيدة بتحذيرات قابوس السابقة لدول الخليج !

بعد اعلان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عن قرارات الاستقلال التنظيمي لمنظماتها ، ارسل قابوس رسائل الى حكام الامارات يصحهم بعدم تصديق هذه القرارات ٠٠ وانها تكتيك جديد للجبهة !)

٦١ ـ في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع ولي العهد البحراني في الكويت تطرق الى القاعدة الامريكية وقال : «ان الاتصالات الاخيرة التي تمت بين البحرين وامريكا على صورة جديدة للتعاون بين البلدين ٠٠٠ وان التسهيلات التي تقدمها البحرين في هذا المجال تمتد وتشمل ايضا جميع الدول الصديقة » الرأي العام ـ ٢/١٢/٧٥ ٠

٦٢ ـ راجع اعداد(٥ ـ مارس)(٦ ـ ٧ ـ ٨) لعام ٧٥ ـ ٧٦ ٠

٦٣ ـ ابدت اذاعة الاهواز اهتماما بالغا بالاخبار خلال الحملة القمعية في اغسطس وما تلاه ، وفي احدى نشراتها في ٥/٢/٧٦ ، ورد ايضا"بان حكومة البحرين الوطنية قد القت القبض على مجموعة

من المخربين الذين يخططون لقلب نظام الحكم » ٠

٦٤ ـ في مقابلة مع شاه ايران ، تمت اخيرا مع رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية ، اجاب شاه ايران ردا على سؤال حول امكانية تدخل ايران في اليمن الشمالي قال : « اذا رفضت السعودية مثل هذا الطلب ، فاننا سندرسه وسنوافق عليه اذا كانت الحاجة لمثل ما هي الحاجة في عمان ومسقط ٠٠٠ والسعودية تدرك كم هذا الموضوع مهم الان » ٢٠/١/٧٦ ٠

٦٥ ـ ميد ١٢/١٢/٧٥ ٠

٦٦ ـ المصدر السابق ٠

٦٧ ـ اجرت جريدة الاضواء عدة مقابلات مع التجار والموظفين ، وقد وقف كبار الكومبرادور ضد انشاء مجلس ينتخبه الشعب فمثلا يرى « احمد كانو : افضل ان تقوم الدولة بوضع الدستور ، اما يوسف المؤيد فيرى بان البحرين ليست في حاجة الى حياة نيابية في الوقت الحاضر لاننا غير مؤهلين الى ذلك ، ويرى احمد الزياني بان صدور الدستور امر ضروري ٠٠٠٠ وحكومتنا الرشيدة تعمل حاليا على تحقيق هذا الهدف السامي » الاضواء ٣/٢/٧٢ ٠

٦٨ ـ عقب الانتفاضة العمالية المجيدة في مارس ٧٢ ، كان تفسير السلطة لهذه الاجراءات القمعية الوحشية للعمال كما جاء على لسان وزير العمل « في مرحلة البناء يجب ان تتغلب المصلحة العامة للشعب في مجموعه على المصالح الفردية والطائفية ، فالشركات ضرورة اقتصادية للبحرين ، ولو تركنا العنان للمهيجين يثيرون العمال من اجل تحقيق مكاسب وقتية ، فان النتيجة هي هجرة الشركات وسيكون العمال هم اول الخاسرين !!٠٠٠ ان البحرين لا تحتمل مجلس نيابي ونقابات ثم اتحاد للنقابات واخيرا احزاب ٠٠ ان هذا يعني تمزيق الشعب ٠٠ ونحن اسرة واحدة » الاضواء ٢٤/٣/٧٢ ٠

٦٩ ـ محاضر جلسات المجلس الوطني ١٧/٣/٧٤ ٠

٧٠ ـ المصدر السابق ٠

٧١ ـ المصدر السابق ٠

٧٢ ـ السياسة ٧٥/١/٢٦ ٠

٧٣ ـ محاضر جلسات المجلس الوطني ـ ٧٣/١٢/٣٠ ٠

٧٤ ـ اوضحت الجبهة الشعبية في البحرين موقفها بوضوح من مسألة المقاطعة او المشاركة في ذلك المجلس الوطني في الظروف التي طرح فيها والاهداف التي تريد السلطة تحقيقها ، ودعت الى تشديد الحصار على السلطة التي اقدمت على سن المزيد من التشريعات الارهابية وارتكبت اعمالا اجرامية بحق المناضلين البحرانيين كالشهيد محمد بوفقور ـ والمناضل مراد عبد الوهاب ٠

٧٥ ـ راجع كراس « تطورات الوضع الراهن في البحرين ومتطلبات المرحلة الراهنة » منشورات الجبهة الشعبية في البحرين ـ اواخر ٧٤ ٠

٧٦ ـ القبس الكويتية ٧٥/٥/١١ ٠

٧٧ ـ المصدر السابق ٠

٧٨ ـ راجع اعداد المواقف من الحملة القمعية خلال نهاية اغسطس وخلال سبتمبر ٧٥ ٠

٧٩ ـ تباينت التصريحات الرجعية حول هذا الحلف ، وحيث تهمنا الرجعية البحرانية فلنستمع الى تصريحات اكثر عناصرها «ديمقراطية» وهو ولي العهد حيث يقول : « الدول المطلة على الخليج تقع عليها مسؤولية وسلامة الخليج ، ويمكن مستقبلا ان ننشىء قوات مشتركة تقوم بهذا الغرض » ـ الراي العام ٧٥/١٢/٢ ٠

الطبعة البحرانية لأمن الخليج

دشنت السلطة الرجعية تنفيذ مراسيم الامن الخليجي على الساحة البحرانية في الاسبوع الماضي ، عندما شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق على الحركة الوطنية بمختلف فصائلها وحلت المجلس الوطني ، وعلقت احدى مواد الدستور المتضمنة اعادة انتخاب المجلس خلال شهرين ، وارسلت مندوبين رسميين ورجال أمن الى عدد من الدول العربية الخليجية وغيرها للتنسيق معهم في مطاردة الاصوات الوطنية البحرانية ، وبدأت تطلق التصريحات تلو التصريحات عن نيتها « للضرب بيد من حديد على كل العناصر التي تريد تخريب الامن الداخلي وتواصل العمل السري ، واستيراد المبادىء الهدامة لتسميم الاجيال الناشئة » الى تعهد رئيس الوزراء بمساعدة كل المواطنين على التخلص من الافكار الغريبة « التي لا تتلاءم وعاداتنا وتقاليدنا » ، والاعلان عن تركيز الصلاحيات في يد رئيس الوزراء للاشراف الشخصي على كل صغيرة وكبيرة في البلاد بعد "تحرير" الحكومة من القيود التي وضعتها على نفسها ليعود الأمن والاطمئنان الى النفوس !

الاستقالة المسرحية :

في البدء اعلنت حكومة البحرين انها شنت حملة اعتقالات

واسعة وسط صفوف الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني وحصلت على اسلحة ومخططات تآمرية للقيام باغتيالات لوزراء داخلية دول الخليج ، واشعال الحرائق وتدمير بعض المنشآت الهامة الحيوية .

وعلى أثرها ارسلت مندوبين لها الى عدة دول عربية خليجية وغيرها لاطلاعهم على حقيقة الاوضاع التي تعيشها البلاد ، وبشكل دراماتيكي قدمت الحكومة التي عاد رئيسها من اجازة مرضية استغرقت شهرين قضاهما في لندن ، استقالتها لعدم قدرتها على « ادارة امور البلاد بعد التقييدات التي وضعها المجلس الوطني عليها » ! لتعود مرة اخرى بعد ست ساعات، ذات الحكومة والوزراء مع اضافة حقيبتين وزاريتين ، ويكون الثمن الذي قبل به مجلس العائلة الحاكمة هو حل المجلس وتعليق احدى مواد الدستور واطلاق يد الحكومة لتمارس الارهاب في ظل قانون الطوارىء الساري المفعول منذ ١٩٦٥!

ان تطورات الاحداث لم يكن مفاجئا للحركة الوطنية التي تعودت طيلة العشرين سنة الاخيرة على حملات القمع والارهاب السوداء ، ولم تخدعها المظاهر البراقة من « الديمقراطية » التي اطلقتها الحكومة عقب اعطائها الاستقلال عام ١٩٧١ ، بل كانت على قناعة تامة بان وجبة دسمة على الطريق تنتظرها كل سنة وفي الصيف بالذات ، غير ان الشكل الدراماتيكي الذي ابرزته السلطة يستحق الوقوف قليلا امامه :

أولا : لتبرير حملتها القمعية الواسعة ، ادعت السلطة ان المعتقلين اعضاء في الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني ، وان لديهم علاقات مع المنظمة الشيوعية العربية ، وينوون القيام بحملة اغتيالات وتخريب في البلاد ، وارسلت مندوبيها الى جملة من الدول العربية لاطلاعها على « المخططات الخطيرة التي تملكها هذه الفئات » !! وادعت انها حصلت على اسلحة ومخططات لكنها لم تبرز هذه الاسلحة التي حصلت عليها في

المداهمات لبيوت المعتقلين .

لماذا تريد حكومة البحرين ان تلصق تهمة تعاون هاتين المنظمتين الوطنيتين بالمنظمة الشيوعية العربية ؟

هل تريد استدرار عطف الدول العربية التي ترفض اساليبها القمعية ضد المواطنين ، وتريد ان تكسب اكبر عدد من هذه الدول الى جانب سياستها الجديدة ؟

أم تريد تضليل المواطنين وتخويفهم من « الاضرار الكبيرة التي سيلحقها هؤلاء المخربون بمستقبل البلاد » !

لقد كانت لعبة مكشوفة للغاية ، قابلتها الجماهير بالازدراء والاستنكار . فالعدد الكبير من المعتقلين يحظى بالاحترام الكبير وسط الجماهير لعدائهم للسلطة ودخولهم السجون مرات عديدة ، والعدد الآخر من المعتقلين هم اعضاء الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي جرت العادة سنويا ان يقوم بحملة واسعة من الاعمال الصيفية من التدريس المجاني الى تقديم برامج ثقافية واجتماعية تنتظر اليها حكومة البحرين بقلق متزايد ، وهكذا اعلنت الحكومة عن ايقاف نشاط الاتحاد وتجميد كل نشاطاته وملاحقة اعضائه !

ويبدو ان السلطات الرجعية التي دأبت في السنوات الماضية على التهويل بالخطر الشيوعي كلما ارادت توجيه ضربة للحركة الوطنية ، ستستخدم هذا البعبع لتبرير كافة الجرائم والحملات البوليسية التي تمارسها ضد الحركة الثورية ، ولا نستبعد ان نسمع هذه المعزوفة عقب كل اعتقالات تجري في هذا البلد وذاك من البلدان العربية ، مما يعني اننا على اعتاب مرحلة جديدة من المواجهة بين القوى الوطنية والقوى الامبريالية والرجعية .

وهذه التهمة لم يستطع احد ان يبلعها من القوى المناصرة للحكومة ، بل ان رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية الذي استدعته حكومة البحرين من لندن ليحصل على مقابلة صحفية

من رئيس الوزراء !

يسأل : « هل هناك علاقة بين الشبكة في البحرين وقوى عالمية ؟ » .

ويبرز رئيس الوزراء الجواب الساذج والذي ملته الجماهير العربية حيث يقول : « الاحتمال وارد . فعلى الصعيد العالمي مشكلتنا مع اسرائيل واردة ، وهناك قوى عالمية تريد اضعافنا » !!

وهكذا تكتمل الحلقة ، هناك مخطط دولي شيوعي ضد حكومة البحرين ، وحيث ان الشيوعية ـ حسب المفهوم السعودي ـ هي بنت الصهيونية ، فالصهيونية والشيوعية تتآمران على حكومة البحرين ، ولا تجد الاسرة الحاكمة من تستعين به لدرء هذا الخطر سوى الاصدقاء الامريكان الذين « يحصلون على التسهيلات لان امريكا بلد صديق . والغاية ليست مادية ولكنها صداقة وتسهيلات لا اكثر » (السياسة ٢٦ـ٨ـ٧٥) .

تبقى قضية الاسلحة التي « اكتشفتها السلطة عند المعتقلين » ويبدو انها تبخرت ليحل محلها اتهام بوجود مخطط لاغتيال وزراء الداخلية في دول الخليج ، كما ورد على لسان رئيس الوزراء ، ولا ندري لماذا اختار وزراء الداخلية دون سواهم !!

وتعليق البرلمانية :

ثانيا : قامت السلطة بحل المجلس الوطني وتعليق احدى مواد الدستور التي تنص على اجراء انتخابات للمجلس بعد شهرين من حله ، مما يعني ان الحكومة لا تنوي اعادة الحياة البرلمانية ، بل اكتفت بالرأي السديد لمجلس العائلة الحاكمة الذي بدأ اجتماعاته منذ اعلان حل الحكومة .

كيف تفسر حكومة البحرين هذا الاجراء ؟ وماذا تريد في الايام القادمة ؟

يقول خليفة بن سلمان رئيس الوزراء : « اخترنا العمل الديمقراطي حتى يتسنى لهذه الفئات ان تعمل بالعلن بدل ان تعمل سريا » ! ولكن هذه الفئات واصلت العمل السري وبعد سنتين وجدت الحكومة ان « الديمقراطية التي نريدها لدولنا هي النابعة من تقاليدنا وعاداتنا والخطأ الذي واجهته ديمقراطية البحرين انها كانت ديمقراطية مستوردة ، ولم تكن ديمقراطية معايشة لاوضاعنا . ويجب ان تكون الديمقراطية من تقاليد هذه الشعوب وسلوكها ومن صميم المجتمع نفسه ، ووجدنا ان ديمقراطية الغرب غير صالحة لنا » ! (تصريحات رئيس الوزراء للسياسة ، ٢٦/٨/٧٥) .

ويبدو ان الحكومة لم تجد في المجلس الا انه مضيعة للوقت وانه عطل المشاريع التي ارادت الحكومة تنفيذها لحل مشكلة الغلاء والسكن . رغم ان المطلع على سير اعمال المجلس لا يجد مشروعا صحيحا قدمته الحكومة لحل مشكلة الغلاء والسكن . بل ان تصريحات رئيس الوزراء الحالية تدلل على العجز الفاضح الذي تعاني منه السلطة الرجعية وتريد ان تلقي العجز على الآخرين .

المشكلة الطاحنة التي يعيشها المواطن حسب اعتراف الحكومة هي الغلاء والسكن . وتتصور الحكومة انها قادرة على حل هذه المشكلة عندما تحل المجلس وتلجم كل الافواه الجائعة ولهذا وعد رئيس الوزراء بحل هذه المشكلة خلال عشرة اشهر عقب الاشارة التي استلمها من السعودية بانها تنوي الاسهام الواسع في حل القضايا المادية للبحرين .

ولكن التناقض يبرز بوضوح ، حيث تريد الحكومة ان تستمر في سياسة الباب المفتوح لكافة الرساميل والشركات ، ولهذا « فالبحرين اليوم بحاجة الى العمال ونحن مضطرون لكي نستورد العمال لان لدينا مشاريع كثيرة ، لكني لا استطيع

استيراد العمال والمستخدين قبل تهيئة مشاريع الاسكان لهم » ! « انني اهتم برأس المال لكنني لا اخضع له ، وانني احابيه لصالح الشعب البحراني » ! (تصريحات رئيس الوزراء - السياسة ، ٢٦ - ٨) ٠

اذن فالهدف الاساسي من حل المجلس ، ليس لانه قيّد الحكومة عن تنفيذ مشاريع الاسكان التي لم يسمع بها المواطن ، بل ان الغاية الاساسية ان السلطة تنوي تنفيذ مخططات اجرامية واسعة يقف على رأسها اغراق البلاد بالايدي الاجنبية وتنفيذ مخطط مشترك مع السعودية ودول الخليج بهدف الى خلخلة التماسك السكاني للبحرين من خلال هجرة منظمة من والى البلاد وهذا المشروع الاجرامي الذي بدأت تنفذه الحكومة بصمت يلقى معارضة واسعة من كل الجماهير البحرانية وقواها الوطنية ٠

اما الهدف الآخر من حل المجلس ، فهو فرض قانون أمن الدولة الفاشي ، فمن المعروف ان الحكومة قد استدعت غالبية النواب وحصلت على موافقتهم قبل اصدار المرسوم ، غير ان الحركة الشعبية التي وجدت في هذا المرسوم خطرا كبيرا عليها يعيدها سنوات طويلة الى الوراء استطاعت ان تشن حملة معارضة واسعة في الشارع بحيث وصل عدد الموقعين على مذكرة لرفض القانون ما يقرب من ١٨ الف مواطن ٠ هذه الحملة اضطرت الكتلة الدينية وبعض عناصر الوسط الى التنصل من التزاماتهم ووقوفهم ضد القانون ، الامر الذي جعل كل اعضاء المجلس المنتخبين يقفون ضد القانون ويطالبون بالغائه ٠

ويبدو واضحا للعيان ان السلطة البحرانية تسعى الى شن حملة اعتقالات واسعة وسط كل المعارضة السياسية بمختلف اتجاهاتها وتفرض هذا القانون الفاشي الذي قال وزير الاعلام

بانه « جاء لتلبية ضرورات الامن الخليجي » ٠

اما التهمة الاخرى التي وجهها رئيس الوزراء الى اعضاء المجلس فهي الاثراء غير المشروع « اتكالا على نفوذهم متجاوزين بذلك مبدأ اتاحة الفرص للجميع » ! (السياسة ٢٦ - ٨) ٠

ويبدو ان هذه التهمة مضحكة للغاية حيث ان رئيس الوزراء وكبار المتنفذين في الاسرة يسيطرون الان على غالبية الاراضي المطمورة ويبيعونها للشركات الاجنبية، بالاضافة الى انتزاع حق الوكالات العالمية من الكومبرادور المحلي ، وحادثة انتزاع وكالة شركة الطيران الفرنسية من احمد يوسف كانو للشيخ خليفة وسط الحفلة الصاخبة التي اقامها وكيل الشركة المذكورة معروفة للجميع ، وكادت ان تفجر ازمة كبيرة بين العملاء انفسهم ٠

الامن الخليجي في البحرين :

ان هذه التطورات تكشف للعيان ان القوى الامبريالية التي تريد ترتيب الوضع الخليجي ، تجد في البحرين وعمان اخطارا كبيرة على مشاريع امن الاحتكارات ولهذا تأتي هذه الحملة الهستيرية ضد الحركة الوطنية البحرانية في ذات الوقت الذي تستعد السلطة العميلة في مسقط لشن حملة سياسية على الصعيد العربي لتمرير حلول استسلامية وفرضها عليها ٠ ولهذا فان الحركة الوطنية مدركة تماما ان ما يجري هنا هو جزء من المخطط العام ٠ ولم يفت السعودية ان تشير الى هذا الترابط فقد ارسلت سفيرها من بيروت الى البحرين ، ونشطت حركة المسؤولين في كلا البلدين على الصعيد السياسي والامني ، وبدأ الحديث يتزايد عن الاسراع في بناء الجسر والمساعدة

الكبيرة التي ستقدمها السعودية لمشروع الاسكان ٠٠ الخ من المشاريع التي تكشف الدور الذي لعبته السعودية خلال الفترة الماضية في سير الاحداث ٠

غير ان ذلك يجب ان يكشف امرا آخر للحركة الوطنية البحرانية ٠ فاذا كان حل المجلس وتعطيل مادة في الدستور وغيرها من الاجراءات والاعتقالات ستوقف النقاش البيزنطي حول ديمقراطية السلطة وانفتاحها ، فان مسألة توحيد صفوف المعارضة في البلاد بمختلف اتجاهاتها السياسية باتت مسألة هامة تقع بالاساس على عاتق الحركة الوطنية التقدمية التي يهمها الحفاظ على مكاسب الشعب البحراني وضرورة انتزاع حريته ، والوقوف في وجه مشاريع الامريكان والسعودية ٠

● نشرته مجلة الحرية اللبنانية بتاريخ ١/٩/٧٥ ٠

البحرين تحت "الديموقراطية الأصيلة" للمشائخ

عندما سأل مندوب جريدة «السياسة» الكويتية رئيس الوزراء البحراني عن سياسة الباب المفتوح التي « تقتصر على الكبار ، اذ أن بسطاء الناس لا يستطيعون التوجه الى السلطة اجابة قائلا « سأتوجه بنفسي الى الذين لم يصلوا **حيث نحن » !**

السياسة الكويتية ٢٦ـ٨ـ٧٥

وهذا ما حصل بالضبط ، فقد اكتشف رئيس الوزراء ان حملات القمع الدورية التي دأبت عليها اجهزة « القسم الخاص طيلة السنوات الاربع الماضية لم تثمر ، بل ازداد وزن الحركة الوطنية وانخرط في صفوف النضال ضد السلطة مجاميع واسعة من العمال والبرجوازية الصغيرة وقطاعات واسعة من المثقفين ووصل التذمر الى صفوف الطبقة الوسطى وبعض الملتصقين بالاسرة ، وهكذا قرر اخراج الورقة الاخيرة من جيبه ، القمع الواسع والشامل واستمرار هذا القمع بنشر الدوريات المكثفة في جميع المدن والقرى ، واعلان الاستنفار التام لكل اجهزة القمع والدفاع ، واطلاق ايديهم لدخول

اي بيت وتفتيشه والتحقيق مع النساء والاطفال والعجزة للوصول الى معلومات حول المعتقلين عندما عجزت اساليب التعذيب الوحشية في القلعة ان تصل الى اية نتيجة . ان القادم الى البحرين يتصور ان البلاد قد تحولت الى ساحة قمع واسعة ، وكأن البلاد في مرحلة ما بعد انقلاب يخاف على نفسه من السقوط .

هذا الحضور العسكري والامني المكثف والاساليب الوحشية المتبعة مع المعتقلين لانتزاع الاعترافات الملفقة ، تسير جنبا الى جنب مع الحضور الاعلامي المكثف امام المواطن وامام الرأي العام الخارجي لتبرير كافة سياسات السلطة القمعية وانتزاع موافقتها وتأليبها ضد المعتقلين « الذين يشكلون خطرا حقيقيا على أمن الدولة » كما ورد في بيان الحكومة الاول . ويبدو ان حكومة البحرين قد حسدت حكومة مسقط على اساليبها الاعلامية التي تديرها المخابرات الاردنية وقررت في الاونة الاخيرة ان تسير على خطى قابوس بن سعيد ، حيث تمثلت خطواتها الاعلامية في الامور التالية :

البؤس الاعلامي :

١ ـ عندما وجدت ان الديمقراطية مستوردة وهذا اكتشاف لم يتوصل اليه احد قبلها في منطقة الخليج ، لم تجد غير المعزوفة العتيقة للضرب عليها وهي « الخطر الشيوعي » وهكذا فانها تقوم يوميا باصدار بيان « لتوعية المواطنين ومساعدتهم على التخلص من الافكار الهدامة والغريبة عن افكارنا » حسب تصريحات وزارة الداخلية ، وخلال برامج التلفزيون للاطفال والكبار تقطع البرامج لتذيع البيان الهام الذي يدعو الجميع الى التعاون مع الحكومة لارشادها على المخربين للتخلص منهم ولاسهام في اعادة الامن والاستقرار

في الجزيرة، بل تحولت اذاعة البحرين الى نسخة مشوهة عن اذاعة المخابرات البريطانية والاردنية حول الالحاد والدين « ونشر مبادىء الشيوعية التي تستقي مصادرها من الصهيونية » !!.

يا لبؤس الاعلام البحراني الرسمي عندما استعان بالخبرة القابوسية ووزع بياناته على ائمة المساجد في يوم الجمعة الماضي ليكيلوا المديح للحكومة في خطواتها ضد الالحاد والشيوعية وتبرير الاجراءات التي قامت بها !

لكن ذلك لم يكن كل الجهد الداخلي ، فقد الغيت وزارة الاعلام الحرية النسبية البسيطة التي كانت تتمتع بها الصحف المحلية ، بعد ان اغلقت صحيفة « صدى الاسبوع » وحولت الصحف الاخرى الى نسخ كاريكاتورية للجريدة الرسمية بنشر البيانات والتعليقات الاخبارية الصادرة من وزارة الاعلام وقضت على كل مبرر لصدور هذه الصحف ، بل وجدت مرتزقتها والقوى الرجعية الدينية لتطبل للخطوة البوليسية التي اقدمت عليها حيث استبشر الرجعيين في القرى خيرا لان « الشيوعيين» يغزون قواعدهم الانتخابية في الريف !.

لكن ما يلفت النظر هو الجهد الهائل الذي تبذله الحكومة والمصاريف الضخمة للاعلام (في الوقت الذي تستغيث من العجز المالي الذي يجعلها عاجزة عن تلبية المشاريع الاسكانية للمواطنين حسب تصريحات يوسف الشيراوي لصحيفة الاضواء البحرانية منذ اشهر قليلة) . وهكذا استدعت الحكومة عددا كبيرا من الصحفيين العاملين في الصحف الكويتية والبيروتية (طلبت حكومة البحرين من احمد الجار الله قطع اجازته في لندن والحضور فورا الى البحرين لاجراء مقابلة مع رئيس الوزراء، ولم يستطع الجار الله

اخفاء استيائه من هذه الخطوة) ! وبدأ ادعياء الديمقراطية في **هذه الصحف الصفراء يبررون السياسات الغاشمة للسلطة** البحرانية ويعملون على تلطيفها كما جرى في « السياسة » حيث يقول « ستفرج البحرين عن معظم المعتقلين بعد التحقيق معهم ، وقد يصدر عفو عن المعتقلين القدامى » في محاولة مكشوفة لاخراج حملة الارهاب المستمرة وكأنها سحابة صيف وان « حكومة البحرين ستحاكم فقط المنتمين الى المنظمة الشيوعية العربية » اما الاخرون فسيطلق سراحهم · ان هذه المسرحية المكشوفة تعريها تماما التصريحات المتلاحقة للمسؤولين الكبار في البحرين حيث يقول رئيس الوزراء لجريدة «القبس» الكويتية الصادرة في ٣ـ٩ـ٧٥ بان المخربين دائما يصطادون في الماء العكر !·· لقد كانت عندنا اوضاع ديمقراطية ·· وهذه الاوضاع كانت الماء العكر لهذه الجماعة فبدأوا يصطادون فيها مستغلينها لتحقيق خططهم ليس على نطاق البحرين فقط ولكن على نطاق الخليج » !

اما مندوب النهار الذي يتباكى على الديمقراطية البحرانية التي راهن كثيراً عليها فانه يبدي اعجابه الشديد بذلك «الحاكم التنفيذي للجزيرة الصغيرة» الذي فتح قلبه **له وهو « الوحيد الذي يعرف ماذا يجري في البحرين » ! !** « النهار ٢٩ـ٨ـ٧٥ » والذي أراد ان يبرز موضوعيته **الزائفة باستعداده لنشر وجهة نظر المعارضة ، لكنه لم يتردد** من رفض نشر وجهة نظر القوى الوطنية حول الاحداث ، **واراد من خلال تصريحات احد النواب عن القاعدة الامريكية،** الايحاء للقارىء وكأن الحركة الوطنية تريد تحويل البحرين الى قاعدة سوفياتية « النهار ٣٠ـ٨» · ذلك دس رخيص **على الحركة الوطنية والتقدمية التي تناضل ضد كل القواعد** الاجنبية وتريد ان تعيش بسلام،وتبرير للسياسة اللاوطنية التي اصبحت احدى سمات السلطة الحالية في البحرين

ويبدو ان هذه الصحف التي تسهم بطريقتها الخاصة المدروسة جيدا في التعتيم والتزييف على مواقف الحركة **الوطنية لا تتردد في اسداء النصح الى حكام اخرين للاستفادة** من تجربة البحرين تحت شعار « الامن قبل الديمقراطية» !·

وفات مندوب النهار والصحف الصفراء الاخرى التي تتباكى على الديمقراطية البحرانية ان البحرين قد شهدت **حملات مستمرة دورية من الاعتقالات للعناصر الوطنية ، ولم يمر يوما من ايام «الاستقلال» دون وجود معتقلين سياسيين** في سجون القلعة وجدة ، بل اصبح مألوفا عند الحركة الوطنية ان تستقبل حملة الاعتقالات في منتصف الصيف او اخره عندما يعود رئيس الوزراء من زيارته للندن !·

ويبدو ان حكومة البحرين قد اكتشفت ان تصريحات المسؤوين الكبار لم تجد نفعا في تأليب الرأي العام ضد **الحركة الوطنية ، وبدا رئيس الوزراء يكشف المزيد من** الاوراق الخاسرة والتصريحات المتناقضة · في الايام الاولى ادعت السلطة انها اكتشفت اسلحة ومخططات **تخريبية واسعة النطاق وبعد اسبوعين يجيب رئيس الوزراء** على سؤال لمندوب «القبس» الكويتية عن المستمسكات التي حصلت عليها السلطة مع المعتقلين فيقول : « وجدنا بعض **المنشورات ، وبعض اجهزة الاتصال واللاسلكي ، وبعض** الاجهزة الاذاعية الصغيرة ·· مثل ترانزميترز !! (القبس» ٣ـ٩ـ٧٥) **لكنه لم يصرح مع اي من الدول كان « المخربون » يتصلون لتدبير الانقلاب المزعوم ··** ويبدو ان رجال المخابرات قد سرقوا اجهزة الراديو من بيوت المعتقلين في **حملتهم الهستيرية للتدليل على وجود اجهزة اللاسلكي ·** ورغم ذلك لم تجرؤ السلطة على توزيع صور هذه الاجهزة **الوهمية !**

المزيد من القمع والاعتقالات

ويبدو ان رئيس الوزراء الذي لم يتردد في الموافقة على كل حملات الاعتقالات التي جرت منذ ٦٨ حتى ٧١ خلال الوجود البريطاني ، قد فاته ان يقول « لقد حررنا البحرين ·· فمن يريد تحريرها الان » !

وحيث اننا لا نحتاج الان الى توضيح الاخطار الكبيرة التي تهدد البحرين والخليج من جراء سياسات الالحاق والتبعية والانفتاح الواسع على كل الامبرياليين بحيث بات المواطن يتساءل عن المغزى العجيب لاستقلال البحرين ، فان الجماهير ليست فقط بحاجة الى حل المشاكل المستعصية من الغلاء والسكن والخدمات الاجتماعية ، فانها ايضا بحاجة الى الحرية السياسية والى ايقاف التعامل معها وكأنها قطيع من الاغنام يسوقه المتسلطون من الاسرة الحاكمة كما يشاءون.ان حاكم البلاد الديمقراطي الذي كان يتخيل البعض انه مع التجربة الديمقراطية يتصور « ان المسألة تتوقف اولا واخيرا على تحقيق مصالح واحتياجات المواطنين عمالا او غير عمال · لقد اظهرت الحكومة نواياها في هذا الصدد · واذا تمكنت الحكومة من تحقيق كل المشروعات الحيوية للمواطنين باسرع وقت ·· حيث اننا نسعى الى ان تكون البحرين ارخص بلد في المنطقة ·· (كيلو السمك في بلد يحيط بها البحر من جميع الجهات ٣ دينار ـ اي ٢٠ ليرة لبنانية ـ ولن نتحدث عن اسعار المواد الغذائية الاخرى) ، « ولن تكون هناك اية استجابة لاية محاولة لاثارتهم ، لانهم سيرون ما يحقق مصلحتهم الاقتصادية والاجتماعية بانفسهم »» · «القبس» ٢ـ٩ـ٧٥ ·

اذن فالمخطط الذي تسير عليه الحكومة حاليا هو المزيد

من القمع ، والحضور المستمر والواسع والمكثف على الصعيد الامني والاعلامي امام المواطن لارهابه و «مساعدته على التخلص من الافكار الهدامة » ومساعدته على « التمتع بالنية الصادقة والحسنة » ويرافق هذا الحضور اعتقالات بالجملة وتعذيب بربري وحشي للمعتقلين حيث لم يمر اسبوع واحد حتى ارسل علي الشيراوي للعلاج في المستشفى من اثار التعذيب وكذلك الحال مع الصحفي ابراهيم بشمي ، اما ما تقدمه الحكومة للمواطنين فهو الوعود والمزيد من الوعود.انها « تبيعهم السمك وهو في البحر » وتعدهم بالمساكن التي تبنيها الان وهي تعلم قبل غيرها ان المواطن لن يحصل على واحد منها لانها ستؤجر للعمال والفنيين الاجانب الذين تستوردهم الحكومة للحوض الجاف · وتوزع السلطة الوعود بأنها ستبني مدنا جديدة مثل مدينة حمد التي اراد احد المواطنين ان يسجل اسمه لاحد بيوتها عند موظف الاسكان ، فضحك الاخير وقال ··· وصدقت ان هناك هذا المشروع !!

ان السلطة التي تتصور ان الاشراف الشخصي من قبل رئيس الوزراء على كل الدوائر والوزراء سيحل المشاكل المستعصية ، واهمة ، واذا كانت الجماهير قد عرفت حقيقة ديمقراطية السلطة وزيفها ، فانها ستكشف ايضا حقيقة الوعود التي توزعها الحكومة مجانا في الوقت الحاضر !·

● نشرته مجلة الحرية اللبنانية بتاريخ ٧٥/٩/٨ ·

بيان الجبهة الشعبية في البحرين

في ليلة الثالث والعشرين من اغسطس القت السلطة العميلة في البحرين بكل الاقنعة والبراقع والشعارات البراقة التي اطلقتها في حفل افتتاح المجلس ، في المزبلة ، لتكشف عن حقيقة وجهها القبيح والمعادي للجماهير وقواها الوطنية، والمرتبط بكل المخطط الامبريالي في منطقة الخليج العربي حيث تاتي كافة الاجراءات الاخيرة كحلقة اساسية من مشروع الامن الخليجي مطبقة في الساحة البحرانية • وقامت السلطة بعد ذلك باستنفار قوات الامن وسربلتها بالاسلحة وشنت حملة اعتقالات واسعة واخراج المواطنين عنوة من بيوتهم بعد منتصف الليل كما لو انها تدبر مؤامرة انقلابية تخشى من فشلها ، واشاعت جوا بوليسيا ارهابيا في البلاد حيث نشرت مخابراتها ودورياتها في طول البلاد وعرضها ، وبعد ذلك اعلنت بحركة مسرحية استقالة الحكومة ، واعادة تكليفها بعد ست ساعات لتحل المجلس الوطني وتعطل العمل باحدى مواد الدستور واشاعة الارهاب واشعال الحرائق بالاضافة الى زعمها عن اكتشاف اسلحة لم تكشف النقاب عنها والايحاء بوجود علاقة بين المعتقلين والمنظمة الشيوعية العربية •

لقد قامت السلطة بهذه الحملة خلال الصيف لانها ارغمت على ان تكشف عن وجهها الذي حاولت اخفائه منذ اللحظات الاولى لاعلان "الاستقلال" حيث ادعت ان صفحة جديدة من الحرية والعدالة والديمقراطية سترفرف على شعب البحرين وارادت ان يكون المجلس الوطني وسيلة لامتصاص النقمة الشعبية وخداع الحركة الوطنية لتمارس العمل السياسي داخل اروقته فقط دون السماح لها بتنظيم الجماهير وقيادة نضالاتها ، لكن القوى الثورية ادركت حقيقة هذه الديمقراطية المزيفة ، لم تنطل عليها اللعبة وعرتها وكشفتها ودعت كل الجماهير الى تنظيم صفوفها وشن المزيد من النضالات دون تعليق اوهام على المجلس ـ رغم وجود عناصر وطنية داخله، حيث انه لا يستطيع ان يتجاوز السقف الذي وضع له ، ولا يمكن ان يلبي مصالح الشعب في الوقت الذي تمسك الزمرة الحاكمة بالسلطة السياسية وتدير جهاز قمع يعج بالضباط البريطانيين ضد الجماهير • وعندما وجدت السلطة ارتفاع المد الجماهيري اصدرت بمرسوم قانون امن الدولة وقانون العقوبات لترهب الوطنيين وتلجم حركتهم ، ولكن الجماهير رفضت هذه القوانين ونظمت حملة واسعة وصل عدد المشتركين فيها الى ١٨ الف مواطن • ووجدت السلطة ان الجماهير تعبيء صفوفها بدلا من ان يسري الخوف فيها ، وتناضل لانتزاع المزيد من الحقوق بدلا من ان تنتظر البركات تنزل عليها ، وتصاعدت الحملة الوطنية ضد قانون امن الدولة لتصل الى اروقة المجلس حيث وقف كل النواب بمختلف اتجاهاتهم السياسية ضد هذا القانون الفاشي الذي ينتزع حتى شكليات الديمقراطية التي طرحتها السلطة •

ان هذا الرفض الجماهيري الواسع ، خارج المجلس وداخله قد اجبر السلطة على الكشف عن هويتها الطبقية الحقيقية كممثلة لكبار التجار والملاكين العقاريين والاسرة

العشائرية ، هذه القوى التي لا تمثل الا زمرة قليلية من مجموع الشعب ، حيث رفضت بعناد وعنجهية حضور جلسات المجلس الاخيرة حتى اصدرت مرسوم انتهاء الدورة التشريعية الثانية ، لكن ذلك لم يضعف من تصميم الحركة الجماهيرية حيث اشتدت المعارضة وسط الجماهير من خلال الندوات والاجتماعات الجماهيرية خلال الشهرين الاخيرين وهكذا فتحت سجونها واسعة للوطنيين ، بعد ان دارت دورة كاملة تكشف عن فشل الاهداف التي ارادتها من وراء تشكيل المجلس ، ولم تجد ادنى حرج من حل المجلس وطرد اعضائه في تصريحات صحفية رعناء ، والقت بشكل اعتباطي احدى المواد الدستورية دون ان تكلف نفسها عناء احترام الدستور الذي وضعته بنفسها .

ان هذه الاحداث تعزز ولا شك التحليل الثوري الذي اكدته الجبهة الشعبية في البحرين حول طابع السلطة وهويتها الطبقية وعدائها للجماهير ، وتمثيلها الصادق لاعفن القوى الطبقية الطفيلية في المجتمع ، هذه القوى التي تريد فتح باب البلاد على مصراعيه للرساميل الاجنبية والشركات المتعددة القوميات والرأسمال المالي ، والقواعد العسكرية ، لكنها ترفض الانصياع لمتطلبات التطور الاجتماعي وتريد مراكمة المزيد من الاموال دون ان تسمح للجماهير بالتمتع بحقوقها السياسية وتشكيل منظماتها النقابية والسياسية ، للتعبير عن رأيها في المشاكل الاجتماعية والمعيشية المستعصية التي تعجز السلطة عن حلها ، مهما تدفقت عليها من المساعدات .

ان السلطة الحاكمة هي التي تقود الآن مؤامرة بشعة ضد الشعب البحراني ، فقد عرف شعبنا منذ سنين قواه الوطنية وعرف ان قواه الوطنية تناضل من اجل حقوقه الوطنية والديمقراطية المشروعة وان الزمرة الحاكمة هي التي تتآمر مع الامريكان لتحويل بلادنا الى قاعدة عدوانية ضد شعب

الخليج وللاسهام مع الامريكان لتنفيذ مخططاتهم العدوانية في احتلال منابع النفط . كما يعرف شعبنا ان الزمرة الحاكمة هي التي تتآمر الآن لجعل بلادنا ملحقا للرجعية السعودية واحدى قلاع القمع ضد الجماهير في عموم منطقة الخليج . ان السنوات الماضية قد كشفت بعمق حقيقة هذه السلطة وارتباطاتها المشبوهة مع الامريكان . في الوقت الذي تقدم فيه الحركة الوطنية المزيد من المعتقلين والمشردين والشهداء .

اننا نرفض التهم الكاذبة التي تجعل منها السلطة وسيلة لمضاعفة القمع ونؤكد على ان الخط الذي نسير عليه هو خط الجماهير الشعبية المناضلة من اجل غد افضل دون حاجة الى تسلط الاسرة العشائرية وزمرتها الحاكمة والمستشارين والضباط والقواعد الاجنبية وان شعبنا سيناضل بكل الوسائل لاقامة حكم وطني ديمقراطي متحرر .

ان المؤامرة التي تنفذها حكومة خليفة بن سلمان هي جزء من مخطط التصفية الذي تنفذه الدوائر الامبريالية في منطقة الخليج حيث تشن القوات الايرانية والاردنية والمرتزقة حملات عسكرية مسعورة ضد الثورة والشعب العماني ، وتتآمر الدوائر الرجعية لاسكات البندقية العمانية في الوقت الذي يريد الامريكان فرض حلولهم الاستسلامية وذبح الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة وتدعيم الكيان الصهيوني .

لذلك فان كل القوى الوطنية وكل المحبين للحرية والتقدم في بلادنا ، وكل من يريد ايقاف هذه الطغمة الفاسدة المستبدة عند حدها وكل من يحب وطنه وشعبه ان يرفع صوته عاليا ضد الارهاب والقمع البوليسي وضد القانون الفاشي والاجراءات البوليسية . ومن اجل اطلاق الحريات السياسية لجماهير ، وتقييد هذه الايدي الآثمة التي تمتد باستمرار لتحول حياة المواطنين الى جحيم دائم .

ان كل القوى الوطنية مطالبة بأن ترتفع الى مستوى

بيانٌ سياسي صادر عن القوى الوطنيّة البحرانيّة حولَ تطور الأحداث الأخيرة

التحدى ، وتقطع الطريق امام مخطط السلطة المستهدف الحركة الوطنية حيث تصور للرأي العام بأن هناك قوى ارهابية مرتبطة بقوى خارجية وقوى شريفة تريد مصلحة البلد. ان هذا الاسلوب العتيق قد مارسته كل الحكومات الرجعية العميلة لتمزيق الصف الوطني وللاستفراد بكل قوة وطنية على حدة ليسهل ضرب الجميع .

ان كل النواب الذين لم تحترم السلطة ارادتهم مطالبون بالوقوف بثبات والاحتجاج ضد هذه الاجراءات ورفضها بكل الاساليب الممكنة .

ان تكاتف كل الوطنيين والديمقراطيين والحريصين على المكاسب التي انتزعها شعبنا بنضاله المرير مطالبون بتنسيق مواقفهم وتوحيد صفوفهم في وجه الطغمة الحاكمة .

ان سائر القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في العالم العربي وسائر العالم مطالبة بدعم نضالات شعبنا في البحرين الذي يتصدى لمخفر اساسي من مخافر الامبريالية الاميركية.

ليسقط قانون امن الدولة وحكومة خليفة الفاشية .

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون مندرسون

المجد للشعب المناضل .

الجبهة الشعبية في البحرين

١ـ٩ـ١٩٧٥

يا جماهير شعبنا المناضلة

في الاونة الاخيرة شهدت بلادنا احداثا في غاية الخطورة . ودخل الصراع بين الجماهير وقواها الوطنية من طـــرف والامبرياليين وحلفائهم من طرف اخر مرحلة دقيقة وحاسمة. فامام المد الواسع الذي شهدته الحركة الوطنية البحرانية ، وازاء التصاعد الملموس لنضالاتها والخطر الذي باتت تشكله على النظام الرجعي والمصالح الامبريالية .. **قامت السلطة الرجعية بشن حملة ارهابية مسعورة تمثلت في حملة اعتقالات واسعة في اوساط الجماهير ، ومداهمات ليليـــة لمنازلهم ،** واخراجهم منها عنوة وتحت تهديد السلاح . حيث يرسلـــون بعدها الى المعتقلات .. **وفي فرض حالة ارهاب مستمـــرة خيمت على البلاد ،** حيث انتشرت قطاعات واسعة من الجيش وقوات الامن المدججة بالاسلحة واحتلـــت بعض الشوارع الرئيسية والمواقع الهامة .

وبعد ذلك اعلن بحركة مسرحية استقالة الحكومـــة . **واعادة تكليفها بعد ست ساعات لتحل المجلس الوطني وتعطل العمل ببعض مواد الدستور** بالاضافة الى زعمها عن اكتشاف اسلحة لم تكشف النقاب عنها والايحاء بوجود علاقة بيـــن المعتقلين والمنظمة الشيوعية العربية .

ان هذه الاجراءات الفاشية التي نفذتها السلطة العميلة في البحرين عرت ديمقراطيتها الزائفة ودحضت كل تبجحاتها في سعيها لانهاء الوجود الاجنبي ونيل الاستقلال الحقيقي . فقد كانت نتائج ما بعد الانسحاب البريطاني **تعزيز الوجود الاجنبي على كافة الاصعدة السياسية والعسكريـــة والاقتصاديـــة .** فالخبراء الانجليز والمستشارون الامريكان هم الذين يسيرون دفة الحكم ، وامريكا تجري المزيد من التعزيزات على قاعدتها البحرية في الجفير والجوية في المحرق ورساميل والاحتكارات

الاجنبية تتدفق دون رقيب لتمارس ابشع استغلال لجماهيرنا واسوأ اساليب هدم لاقتصادنا الوطني .

يا جماهيرنا الباسلة

لقد ناضل شعبنا العربي في البحرين بقيادة قواه الوطنية من اجل الاستقلال الحقيقي والديمقراطي ، وقد قدم من اجل ذلك عشرات الشهداء وزج بالسجناء والمعتقلين السياسيين الذين كانوا يتعرضون لابشع انواع التعذيب والاضطهاد على يد المخابرات البريطانية عدى عن النفي والتصرين .

ونتيجة لذلك،فقد استطاع الشعب ارغام النظام العشائري على التراجع ، فسن دستور مقنن لم يضمن اكثر من الحدود الدنيا للحريات التي غالبا ما توادها الاجراءات التعسفية التي يلجأ اليها النظام .. وتبع ذلك انتخابات المجلس الوطني التي استطاعت جماهيرنا على الرغم من كـــل حالات الطوارىء والارهاب التي سادتها ، ان توصل العديد من النواب الوطنيين الى المجلس .

وعلى الرغم من استمرار السلطة في سياستها الفاشية، الا ان جماهير شعبنا واصلت مسيرتها النضالية ، وهي اكثر اصرارا على انتزاع المزيد من المكاسب .فشنت **الطبقة العاملة** العديد من الاضرابات من اجل تشكيل نقاباتها التي تدافع عن مصالحها الحقيقية ، وقام الطـــلاب والمدرسون **بالاضراب** وخرجوا في المظاهرات تعبيرا عن سخطهم ورفضهم للسياسة التعليمية الاستعمارية التي يطبقها النظام . وطالبت المـــراة بحقها في تشكيل مؤسساتها النقابية التي تعبر حقيقة عـــن مصالحها وتدافع عن حقوقها . ووصلت اصداء تلك النضالات الجماهيرية المتصاعدة الى اروقة المجلس واخذت طريقها الى

النواب الوطنيين الذين تبنوها .

وادى التفاف الجماهير حول قواها الوطنية . وتنامي نضالاتها الى اقدام السلطة الى شن المزيد من اساليب الارهاب بمباركة الاحتكارات الاجنبية وبدعم من الرجعية السعودية والايرانية . وهكذا خرج في وقت واحد مشروع قانون العقوبات الجديد الرجعي ، وصدر مرسوم قانون بتدابير امن الدولة الفاشي الذي هو قانون طوارىء دائم .

وهو بالاساس موجة ضد جماهير شعبنا وقواه الوطنية والقضاء على المكاسب التي انتزعها شعبنا بنضاله المرير .

لقد كانت المواجهة الباسلة التي ابدتها جماهير شعبنا من اجل احباط هذا القانون ، والموقف الموحد الذي اتخذه كافة النواب في المجلس سببا في افشاله والحيلولة دون مروره وهذا ما دفع السلطة الى ادراك الفشل الذي سيلاقيه قانونها وجعلها تقدم على الخطوات القمعية التي اتخذتها .

ان استمرار سياسة القمع والارهاب ، وسن القوانين الفاشية كقانون امن الدولة لا يمكن ان تحل مشاكل الجماهير والمعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن سياسة التخبط العشوائية ، كما ان الارتماء في احضان القوى الامبريالية ، والرضوخ لابتزاز الاحتكارات الاجنبية ، كل ذلك لا يمكن ان يؤدي الا الى دفع شعبنا نحو المزيد من البؤس وتعرضه للمزيد من القمع والاستغلال .

ومن هنا فأن جماهيرنا لا يمكن ان تنطلي عليها اكاذيب النظام الذي ادعى انه بحركته الانقلابية سيعمل على حل مشاكل الشعب ، وسيعالج المآسي التي يعاني منها كالاسكان والغلاء .

ان شعبنا في البحرين الذي خاض المعارك تحت قيادة الحركة الوطنية ومن اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي يدرك

ابعاد تلك الاكاذيب والاهداف الدنيئة المكامنة وراءها ، وهو كفيل بالتصدي لها واحباطها . وهو اليوم اكثر ادراكا لعجز النظام عن حل مشاكله التي يعاني منها .

يا جماهير شعبنا

ان كل ما يدور على ساحة بلادنا من احداث يؤكد ان النظام العميل سيمارس المزيد من اساليب القمع والارهاب ، ولهذا فاننا نرى ان المهمة الاساسية الملقاة على عاتق شعبنا وقواه وشخصياته الوطنية من مثقفين ونواب ومحامين وكافة المنظمات الشعبية من عمالية ونسائية وطلابية هي التصدي لهذه المؤامرة الرجعية واحباطها وقطع الطريق امام السلطة الرجعية والمخابرات البريطانية والاميركية من انجاح مخططاتها .

اننا نناشد كل جماهيرنا من اجل شن المزيد من النضالات في سبيل اطلاق سراح المعتقلين ، ووقف حملات التفتيش ، وشجب الاجراءات اللادستورية المتمثلة في حل المجلس وتعليق بعض مواد الدستور .

واننا في الوقت ذاته نناشد جماهيرنا بتصعيد نضالاتها من اجل اطلاق الحريات العامة في البلاد ، واشاعة الديمقراطية وانتزاع حقها في تشكيل مؤسساتها النقابية .

اننا مطالبون اكثر من اي وقت مضى برص الصفوف والتلاحم في جبهة وطنية عريضة تناضل ضد السلطة العميلة واجهزة المخابرات من بريطانية واميركية .

يا جماهير شعبنا العظيم

ان المؤامرة التي تنفذ حاليا في البحرين هي جزء من مخطط

التصفية الذي تنفذه الدوائر الامبريالية في منطقة الخليج العربي وهي ضمن المخطط الامبريالي لاعادة رسم الخارطة في الشرق الاوسط ، حيث تصعد القوات الايرانية والاردنية **من حربها العدوانية ضد الشعب العماني من اجل تصفية ثورته الباسلة التي دخلت عامها الحادي عشر .** وهي في الوقت ذاته حلقة من التحالف الرجعي الذي يسعى لاقامة الاحلاف العسكرية المرتبطة بالدوائر الامبريالية في منطقتنا .

كما اننا لا يمكن ان نراها منفصلة عن الحلول الاستسلامية التي تحاول القوى الامبريالية والصهيونية فرضها على امتنا العربية الهادفة الى ضرب حركة التحرر الوطني العربية **وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية ، بمباركة ودعم اليمين الرجعي العربي .**

اننا نناشد كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية العربية والدولية بدعم نضالات شعبنا في البحرين والوقوف الى جانبه في هذه المرحلة العصيبة من حياته . نناشدها بان تضم صوتها الى اصواتنا من اجل وقف حملات الارهاب واطلاق سراح المعتقلين وادانة الخطوات اللادستورية التي اقدمت عليها سلطات العمالة في البحرين في الاونة الاخيرة .

لتندحر والى الابد مؤامرات القوى الامبريالية الرجعية ضد شعبنا العربي في البحرين والخليج .

عاش نضال شعبنا من اجل الاستقلال والحرية والديمقراطية .

عاشت الوحدة الوطنية .

سبتمبر ١٩٧٥

جبهة التحرير الوطني البحرانية الجبهة الشعبية في البحرين

حزب البعث العربي الاشتراكي ـ البحرين

محتويات الكتاب

- مقدمة
- هجمة اغسطس ... مقدماتها ونتائجها
- الطبعة البحرانية لامن الخليج
- البحرين تحت «الديمقراطية الاصيلة» للمشائخ .
- بيان الجبهة الشعبية في البحرين
- بيان القوى الوطنية البحرانية